

محاضرات في

التنمية البشرية

أ. جلال الأحمد



محاضرات في التنمية البشرية

محاضرات في التنمية البشرية

الأستاذ

جلال الأحذب

الطبعة العربية

٢٠١٥م



دار أمجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٦/٣٦٥٠)

٦٥٨.٣

الأحديب، جلال جميل

محاضرات في التنمية البشرية / جلال جميل الأحديب - عمان: دار
أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤
(١ ص)

ر.١. : ٢٠١٤/٦/٣٦٥٠.

الواصفات: / إدارة الأفراد // إدارة الأعمال/

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٨٩-٣٩-١ (ردمك)

Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق
استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in retrieval
system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission
in writing of the publisher.

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال : ٠٩٥٥٥٩٦٥٥٦٦٦
هاتف : ٠٩٥٥٥٩٦٥٥٦٦٦
فاكس : ٠٩٥٥٥٩٦٥٥٦٦٦
٠٩٥٥٥٩٦٥٥٦٦٦

dar.almajd@hotmail.com

dar.amjed2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - مكة المكرمة - صنعاء - صنعاء - صنعاء



مقدمة

بين أيديكم مجموعة من المحاضرات في التنمية البشرية، تحاول تسليط الضوء على أهم الموضوعات ذات الاتصال بالتنمية البشرية، وسيجد القارئ هذه المحاضرات تنقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يتصل بأبحاث ما قبل التنمية البشرية وهي تعالج البعد الاجتماعي و الاقتصادي وتعكس المسار التاريخي في قضايا التنمية، وكل هذه المواضيع تعد مقدمات تمهد لفهم أفضل لقضايا التنمية البشرية، حيث أن التنمية قبل أن يحط قطارها في الاهتمام بالإنسان بالدرجة الأولى، فكان الاهتمام موجهًا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ثم تطور إلى التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، فلا بد من تسليط الضوء على هذه المفاهيم لتكون على سبيل التمهيد للقسم الثاني وهو موضوعات التنمية البشرية ودليلها ومؤشراتها، أما القسم الثالث فسوف يتعرض إلى موضوعات ذات اتصال مباشر أو غير مباشر بقضايا التنمية البشرية، أسميتها بـمتممات التنمية البشرية، يفترض الإلمام بها لمن يريد الإحاطة التامة بقضايا التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص. والملاحظة التي لا بد من ذكرها هنا أن مجموعة من العلوم تتداخل لخدمة قضايا التنمية البشرية، منها علوم الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والإدارة والقانون وغيرها، ويهتم الباحث أيضا بتسليط الضوء على دور الدين في قضايا التنمية لذلك سيكون هنالك استفادة من النصوص الدينية في بعض المواضيع وتخصيص محاضرة بذلك لما يعتقد الباحث من أهمية الجانب الديني سيما في الفترة الراهنة حيث سطوع نجم التوجهات الدينية في العديد من بلداننا العربية.

وهذه المحاضرات جاءت لغرض الإجابة على السؤال الثاني المقرر التنمية البشرية وكذلك انسجاما مع الخطة الدراسية المقررة لنيل درجة الدكتوراه، بتلخيص خمسة أبحاث على الأقل ذات اتصال بموضوع الأطروحة. فجاءت لتجمع بين الأمرين ولا بد من التأكيد أن بعض الأبحاث سبق للمباحث أن كتبها في فترات ماضية، فتم إضافتها للأبحاث الجديدة لتغطي المادة بما يقترب من الغلب موضوعاتها وسوف تطرح في نهاية كل قسم مجموعة من الأسئلة التي يفترض من الطلبة مناقشتها في حلقة حوارية والإجابة على بعضها كتكليفات لا صفية. وفي نهاية المحاضرات هناك أسئلة على عموم المقرر يمتحن الطلبة فيها.

كما سيلحق بهذه المحاضرات عرض صفحي لكل محاضرة، باستخدام برنامج (باور بوينت)، ليسهل عرض المادة على الدارسين.

القسم الأول

مقدمة التنمية البشرية

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

١/ التخلق والتنمية.

٢/ المجتمع والتنمية.

٣/ الاقتصاد والتنمية.

٤/ التنمية والسياسة.

٥/ التنمية الاقتصادية.

٦/ دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.

٧/ العولمة والتنمية المستدامة.

٨/ الحلقة الحوارية الأولى والتكليفات.

المحاضرة (١): التخلف والتنمية

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة لموضوع التخلف نظرا لكون التخلف على النقيض من التنمية. فندحض حصره في الجانب الاقتصادي ونسلط الضوء على ما يعرف بالدولة المتخلفة وأسباب التخلف ونظرياته بشكل عام ونظريات التخلف الاقتصادي بشكل خاص ثم نخلص للعلاقة بين التخلف والتنمية.

١/ هل التخلف اقتصادي فقط؟

اهتمت الدراسات المعنوية بقضايا التنمية بموضوع التخلف، لكنها نظرت إليه من زاوية اقتصادية. فجاءت أغلب هذه الدراسات ناظرة إلى التخلف باعتباره تخلفا في الموارد والامكانيات التي يمكن لها النهوض الاقتصادي بالمجتمعات. وهذا تابع من نظرة قاصرة لموضوع التنمية أساسا فقد كانت التنمية منحصرة في الجانب الاقتصادي، وسادت فترة من الزمن لم تكن فيها النظرة للتنمية تتجاوز هذا البعد من حياة المجتمعات، وإن كنا نتفق مع المعنيين بدراسات التنمية في أهمية النهوض الاقتصادي في تنمية المجتمعات، غير أن جعل الاقتصاد هو سر النهوض والتخلف مسألة تحتاج إلى توقف.

وقد كشفت التجارب التنموية في العالم، أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي للنهوض بالمجتمعات بل تطلب الأمر إعادة نظر في موضوع التنمية لتكون النظرة أشمل وأبعد من الفترة الحاضرة، حتى وصل الأمر بدراسات التنمية إلى ما نجدد اليوم من رفع شعار التنمية الشاملة والمستدامة، والتي لم يخلو بعد حياتي له علاقة بالإنسان إلا والخضع للبحث والدراسة، لضمان حياة أفضل لبني البشر فوق سطح هذا

الكوكب. ومن المتوقع ان تنبع محالات دراسة التنمية الى ما هو بعد من ذلك. وربما شهدنا اهتماما بدراسات ما وراء الطبيعة بعبء تحقيق حياة أفضل.

وربما وجدنا انفسنا يعود مجددا الى ما كان الفلاسفة يولونه اهتماما منذ صافح عمل الإنسان حقائق الحياة. فقد كان الفلاسفة يهتمون كثيرا بالحالت الاخلاقي للإنسان. ويعتبرون الحناء الافضل الناعمة على السعادة. تتمثل هي الحناء الاخلاقية التي اندع ظل واحد من الفلاسفة منها خاصة بها. ولم تحل فلسفة مناهضة من الحكمة السرفقة في الهند ومروا بالفلسفة اليونانية لدى ارسطو وغيره ثم الفلاسفة المسلمين. فالفلاسفة في المرون الوسطى وعصر النهضة الى فلسفة اليوم.

هذا الامر يقودنا الى النظر لموضوع التحلف الى ما هو بعد من التحلف الاقتصادي او التحلف من وجهة نظر اقتصادية. ان اردنا اكتشاف العلاقة بين التنمية والتحلف. فكما ان قضايا التنمية لا يمكن حصرها بالحالت الاقتصادي فقط. فكما ذلك على ذلك الدراسات النظرية والتجارب التنموية. وكذلك التحلف والذي قد يأتي بالصد من معنى التنمية لا يمكن حصره في الحالت الاقتصادي فقط. ويمثل ما يحتاج بدله من جهد للتحلف على التحلف الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة والمستمدة والتنمية البشرية. يحتاج الى جهد مماثل للتحلف على التحلف هي المحالات الأخرى.

فليس التحلف المهر في ناهل خطورة من التحلف الاقتصادي. وكذلك التحلف السياسي والمفاهيمي والديني والاجتماعي والثقافي. وربما أمكن

لنا القول ايضا بالتخلف البنيوي بمعنى عدم التوفر على سنة صالحة للحياة، او عدم امتلاك الإنسان لمعرفة صحيحة للبيئة.

ويمكن لنا القول مع بعض الباحثين ان التخلف عبارة عن حالة فقدان المصاعقة اتحاد الكثير من الامراض المختلفة والمتنوعة الواحدة من العبد الحضاري، او المنعنة من داخل المجتمع بمسؤولا نضرب هذه الظاهرة امام فقدان المصاعقة بل نفعها، ونقوم بمرر الكثير من حالات الاهتراء والخيول والآخر، وناسر عوامل واسباب الانحطاط والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والحضاري.

فالتخلف ليس ظاهرة اساسية جامدة، بل هي متحركة ومتطورة، بحيث ان هذه الظاهرة تتمدد في الوسط الاجتماعي وتلغي بعضها وانماطها واساقها على محمل الحركة الاجتماعية بمصاهاا الوسع، فتصبح كل شيء بلونها.

٢/ الدولة المتخلفة

يصف البعض الدولة بالمتخلفة اقتصاديا اذا كان عدد سكانها منسوبا الى مساحتها قليلة، بمعنى ان تلك الدولة تعاني من ندرة في السكان، او ما يسمى بالخفة السكانية، وانه في الإمكان زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخول اذا تمكنت من زيادة المصدر المادي، وراى آخرون من الاقتصاديين ان الدولة المتخلفة اقتصاديا هي التي تعاني من ندرة في رؤوس الاموال وبعضهم يعتبرها الدولة التي تصدر المواد الأولية والعدائنة لتسورد المواد المصنوعة، وذهب بعض آخر الى ان الدولة المتخلفة اقتصاديا هي التي لم تستغل مواردها بشكل فعال يسمح به التقدم العلمي الحالي، وهو ما يعني ان التنمية في هذا البلد ممكنة ولكنها غير محققة.

ومن مؤشرات ذلك انتشار الفقر في هذه الدولة بشكل واسع لا لاسباب مؤقتة بل نتيجة لطروف حكاية في تركيب البنية الاقتصادية بصفة وبتمثل هذا النوع من الفقر في انخفاض مستوى الدخل في المتوسط بالمقارنة بمتليه في بلدان أخرى.

وقد رأى هــبـير ان الدول المتخلفة هي تلك التي يقل عنها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 25% من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بناء على التعريف الذي وضعته لجنة خبراء شكلها الامم العام للأمم المتحدة في اواسط القرن العشرين.

وفي تعريف آخر لهـبـير ان الدولة المتخلفة اذا اعترت حكومتها ان التنمية الاقتصادية تمثل مشكلة تستدعي وضع سياسة عامة ايجابية لحلها.

وقد لخص الدكتور الساتي اسباب التخلف الاقتصادي في اسباب مباشرة واسباب غير مباشرة ذكر من الاسباب المباشرة محدودات البنية السياسية وضعف الإنتاج وعدم كفاءته ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة وضعف المي الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وسيادة المظافة غير الاقتصادية وارتفاع نسبة الأمية والريادة السكانية والتخلف الاجتماعي. اما الاسباب غير المباشرة فالحصص في انخفاض الدخل القومي وانخفاض حصة الفرد من هذا الدخل وانخفاض كفاءة الإنتاج ونوعيته ومحدودية مستوى التعليم ووجود ظاهرة عمل الاطمان والبطالة بانواعها المصعة والموسمية والإعاق البدني وقاخر المرأة في كثير من المجالات.

3/ نظريات التخلف

إذا كان النظر للتخلف بما هو أوسع من التخلف الاقتصادي، فإسما نجد النظريات بهذا الصدد تنقسم إلى قسمين، الأول منها ينظر إلى التخلف باعتباره وليداً لنقص المجتمع، مما يحتويه من قيم ونفائيد وثقافات ودين وعلاقات اجتماعية، وإن سلبية المحاذ في تعبير هذه الأطر والثقافات عن طريق التحديث الذي قد يعني الانفتاح والاختلاص من الثقافات والمعارف لدى الأمم التي تعتبر متقدمة حضارياً قياساً للمتحلفة، وهي حالها، لا أحد من العرب باعتباره يمثل الحضارة السائدة في وقتنا الراهن.

وقد انعكس هذا الوجه في منسأ العربية والإسلامية، بمحاربة أصحاب هذه النظرية للدين باعتباره أصل الداء والبلاء، وأنه العضة الصلبة أمام دخول العالم العربي والإسلامي عالم التقدم والتطور، واعتبروا أنه بمقدار انفصالنا للمضطومة الدينية من حياتنا مدات المقدار يكون تقدمنا وتطورنا، ويصرون مثلاً بالعالم الأوروبي الذي لم يستطع التقدم والخروج من دائرة التخلف والانعطاط إلا بالقضاء الدين ومؤسسته من مسرح الحياة، وبالتالي أكد أن هذا التفسير لنظرية التخلف لم يكن موفقاً في تشخيص الداء ولا الدواء.

أما القسم الثاني فإنه يرى على العكس من ذلك أن التخلف وليد الخارج بما يشكله من استعمار ومؤامرات وصعوبات دولية ومصالح اقتصادية وسياسية، فالسبب الرئيس للتخلف يكمن في وجود عامل خارجي يصطف باتجاه تحييف منابع القوة في المجتمعات المتخلفة، وقد نسب مدرسة ونظرية اصطلاح على تسميتها بالسلبية وهي نظرية نشأت في بدايتها في أمريكا اللاتينية، وهكرتها الأساسية أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية في العالم الثالث، بل نشأ التخلف وتطور من خلال

أساليب الحصول للمود الرأسمالي وبالتالي فإن محاكاة العرب وتطبيق نماذج السياسية والاقتصادية لا يؤدي إلا لمرير من التخلف وتميقه ووصوله إلى كل حال.

ومن خلال هاتين النظريتين تولدت نظرية تجمع بينهما وتري أن التخلف وليد العاملين معا، هو عبارة عن استعداد داخلي سمي بالقابلية للاستثمار، كما لدى مالك من ميو ونسلل خارجي يستثمر القابلية للاستثمار بالقوى درجانه لتحقيق مصالح ترتبط به.

وأي كانت اسباب التخلف داخلية أم خارجية أم مشتركة فإنها بلا ريب تؤثر على التنمية بشكل عام ونساهم هي تعويق وتعطيل برامجها ومشاريعها فتصبح معالجة التخلف بمعاد العام مسألة ملحة لإيجاد برامج التنمية. ولعل التطور التكنولوجي المعاصر ونصحه دور الإعلام في حياة الناس وتجاوز الحدود الجغرافية فصانها جعل من حالة التخلف قضية يمكن معالجتها مباشرة مما كان في القرون الماضية. بطرا إمكانية التعبير الميوي للمكونات المهرقية والنسبية عند الشعوب التي تعتبر متخلفة بما يساهم بدرجة كبيرة في التفاعل مع مشاريع التنمية وإيجاد مخططاتها. ولعل هذا ما يتطلب من القائمين بمرامج التنمية أحد الجانب الإعلامي معن الاعتبار مع عدم إهمال دور التأثيرات الخارجية من تعويق لمشاريع التنمية سواء كان بممارسة صعوبات مالية أو تدخل مباشر في شؤون البلدان الطامحة للتنمية والواقع راجر بعدد من الأمثلة والنماذج التي تعكس أسباب التخلف الاقتصادي خاصة بعد كون داخلية وقد تكون خارجية وقد تكون مشتركة وتفاوت النسبة لتأثير كل عامل منها في التخلف.

أ/ نظريات التخلف الاقتصادي

تعددت نظريات التحلف الاقتصادي عند منتصف القرن الماضي فمن هذه النظريات النظرية المصراعية التي تنظر الى ان ظاهرة التحلف الاقتصادي يرجع الى طبيعة المناخ الاستوائي الذي تعيش فيه عالمية الدول المتخلفة والصغيرة. فقد كان سائد قبل الحرب العالمية الثانية ان المناطق الاستوائية تتميز بارتفاع شديد في الحرارة وحرارة هي الامطارها يؤدي الى انتشار الاوسنة والامراض وخاصة الملا رياورما وجد هذا الرأي سدا له حيث ان المساط الاساسي الموجود في هذه المناطق هو الزراعة المخصصة للإنتاجية التي تعتمد اساليب تكنولوجية متخلفة لكن المطور المعرفي كشف ريف هذه النظرية وهي لا تخلق من مبول عنصرية.

وهناك نظرية التنافس الاجتماعية التي تؤدي للتحلف الاقتصادي حيث يسمو المجتمعات المتخلفة بظامان احدهما مستورد من الخارج والاخر اصيل في المجتمع حيث ان الاول يتسم بالرفي والتقدم والثاني بالتحلف وعدم التنظيم والمالية للتطوير ويقتوح اصحاب هذه النظرية ترك المجتمعات المتخلفة لانها غير قابلة للتغيير.

ونماثل هذه النظرية نظرية السائية التكنولوجية حيث ان في هذه المجتمعات قسم يعتمد الوسائل التكنولوجية العديمة والمالية ويصر على استخدامهما وقسم اخر وهو الرابع في التطوير يستخدم التكنولوجيا الحديثة مما ادى الى ارتفاع عدد السكان مع عجز الدولة المتخلفة عن الوفاء لمتطلبات هذا العدد المتزايد. فؤدي الامر الى مزيد من التحلف الاقتصادي.

وثاني نظرية عرص العمل الغير محدد لتري ان التحلف الاقتصادي يرجع الى وجود العمالة الفائضة لدى القطاع العام في هذه الدول مما

يؤدي إلى عرض أعمال غير محددة وان التنمية تكمن في التخلص من هذه الأعداد المانحة. لكن الدول المتخلفة غير قادرة على ذلك لأسباب أخرى بعيدة عن الجانب الاقتصادي. مما يكرس التخلف فيها على حد نظر أصحاب هذه النظرية.

وهناك نظرية ركز عليها الكثير من الاقتصاديين منذ فترة ليست بالمصير. حيث يرجعون التخلف إلى أسباب ثقافية ونفسية واجتماعية. وعدم امكان حدوث التنمية الاقتصادية في دولة ما الا بعد ادخال تعديلات على الإطار الثقافي القديم الذي يمر بها ويتمثل التعبير في تولد حاجات جديدة ودوافع جديدة ووسائل اساع حديثه ومؤسسات مختلفة عن تلك السائدة في الدولة المتخلفة.

وهناك بعض الاقتصاديين طاهرة التخلف الاقتصادي بالآثار السلبية التي تنتجها التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني من حيث تعميق التبعية في المجتمع ومن ثم اعطاء معدل التعبير فيه. أي ان الآثار السلبية للتجارة الدولية تزيد على الآثار الإيجابية التي قد تنتجها. من حيث توسيع نطاق السوق واتاحة المجال للإفادة من المزايا النسبية للدولة. ومن ناحية أخرى فان وجود الامحاء طويل الأجل نحو تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول التي تصدر المواد الخام والسلع البدائية. ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالدول المتخلفة.

ه/الخلاصة.

نخلص من كل ما ذكر أعلاه ان هناك علاقة مكسرة بين التخلف والتنمية وان التنمية والتخلف نقصان على طرف النقيض وهو ما يفسر الحاجة الماسة إلى التخلص على أسباب التخلف. أي كتاب النظرية التي ينمى المجتمع قبل السروع في برامج التنمية. لكن الصاعقة في رمي

بعض العوامل بأنها أساس التحلف تحتاج الى مراجعة شديدة وعدم الركوز الى التعبير الحصري هي تحقيق مشاكل التنمية وبعد معالجة مشاكل التحلف يمكن الانطلاق في برامج التنمية سواء التنمية الاقتصادية او التنمية الشاملة والمستدامة او التنمية البشرية. اما وضع هذه البرامج هي غفلة نامة عن حالة التحلف التي تسود المجتمع فانها قد تؤدي الى انتكاسة كبيرة في مشاريع التنمية وبرامجها مما يؤدي الى صناع جهود كبيرة وموارد تحتاجها البلدان بشكل ملح.

المحاضرة (٢): المجتمع والتنمية

تمهيد:

سعر من في هذه المحاضرة ان شاء الله تعالى للعلاقة بين المجتمع والتنمية حيث ان التفاعل مع برامج التنمية يختلف من مجتمع لآخر فكان لابد من التعرف على المفصود بالمجتمع وما يكون منه من طبقات وشرائح واعظمه صباطه ويحتم بعد ذلك لتأثير كل ذلك على قضايا التنمية.

١/ المجتمع بين قول ورفص التنمية.

من دون شك فان هناك علاقة وطيدة بين المجتمع والتنمية فكما صدر المجتمع على درجة حضوره من الناحية والظروف الانسانية لقضايا التنمية وصارت النظم الاجتماعية الصباطة السائدة متجاوبة مع برامج وقضايا التنمية فعلمنا ان ذلك متحدا لتحقيق التنمية اهدافها وعلى العكس من ذلك فان المجتمع المستطى والمصحون بالصراعات والمناقضات اعظمه الاجتماعية الصباطة مع برامج التنمية يكون عاكسا حضورا امام اهداف وبرامج التنمية وعليه فقد يكون

المضي لبناء مجتمع متماسك ويعتمد على الصراعات والحروب الداخلية مقدمة ضرورية لكل برامج و أنشطة التنمية و لا فان توفر بعض البلدان على كافة موارد التنمية لا يفتح لها النهوض ب أنشطة وبرامج التنمية طالما كانت الصراعات المحلية او الخارجية تمنع المجتمع من الاستقرار وتوفر الجو المناسب للهدوء و البناء.

وقد دلت التجارب السموية ان البلدان التي كانت تستورد استثمارات بدرجة ضئيلة من برامج التنمية رغم عدم توفرها على الامكانيات اللازمة كلها هي التجارب السموية هي الهند للمجتمعات الريفيه والمحلية وعلى العكس من ذلك بلدان اخرى تراجعت فيها البرامج للبرامج والأنشطة السموية رغم توفرها على امكانيات افضل مما هو موجود في الهند كلها هي بعض البلدان الأفريقية وذلك بسبب الصراعات السياسية والمصلحة فيها.

من هنا فان الدعوات التي يطلقها الادباء السموية او المنظمات التي تهتم بسلامة السلام هي المجتمعات والتي تستهدف الطفل من الصراعات والحروب بعد مفاوضات مهمة جدا تضمن التنمية هي العديد من المناطق في العالم سواء عالم اليوم و الامس و المستقبل وهي تدبر ان احد اهداف الرسائل السموية يشمل هي الدعوة للسلام من السر بعض البشر عن ادائهم و صولتهم العرفية واحلاف السبهم و لو بهم ولعل اسمه حاتم الرسائل السموية بالسلام حمر اشارة الى الدعوة للسلام من بين الانسان " ان الدرس عند الله الإسلام " والإسلام من السلم والسلام والسلامة اصلهما واحد وهو الحلو من الحروب والآفات والابتعاد عن الحروب والصراعات.

ويُلبى الصفات دوراً حيوياً في سير عمليات التنمية أو تعويضها بالمجتمعات التي تنوهر على صفات الصاحبة الحضر فضلاً لبرامج التنمية والاسطى من المجتمعات التي تسم دلائلها والسند والمحافظة على الموروث الثقافي القديم عند عصر مثل هذه البرامج والاسطى مهدد بتمزقها الثقافي. فتنسج فيها عوامل المقاومة ربما من دون النظر لتأثيرات هذه الاسطى والبرامج على مستقبلها عبر ان تحول العالم اليوم الى قرية صغيرة صيرت حلف حضراً من هذه المجتمعات لكنه لم يلعبها ولا زال لها التأثير الكبير وهو ما انعكس على مختلف الاسطى والبرامج بما في ذلك ماله اتصال بالتنمية.

٢/ ما هو المجتمع

المجتمع نألف مفرد يشمل من موضوعاته الاساسية الوطن - البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبنى - متفاعلة فيما بينها ومع المجتمعات الأخرى. وقد تعتبر بعض المجتمعات حضارية والأخرى مجتمعات محلية أو ريفية. نظراً لحجم المجتمع واتساع الحياة فيه وبعد هذا الصدد كيف كان من جلدون يتكلم عن حضرة المدوة ورقة الحضارة. فالبدو هم المفتضرون على الصروري في أحوالهم، بينما الحضر هم المعتنون بحاجات النرف والكمال في أحوالهم وعواندهم. ويذهب الى ان اهل البدو اهرب الى الحضر والسحابة وان الحضارة هي نهاية العمران وخروجه الى الصنادع حيث ان نفس البدو على حد تعبيره "على المطرقة الأولى" فيما انهم اهل الحضر هي النعم والنرف وهصلوا الراحة والدعة وعانوا من فؤن الملاد والضغوط.

ويبدو من كتابات ابن خلدون والمفكر الاجتماعي العربي الكلاسيكي أن الحرية والعلاقة مهملان كمفهوم معيّن متميز. يلاحظان بالبداهة أو الحصار حسب مدى استقرارهما وعمرانهما. أما في العصر الحديث فيميل علم الاجتماع إلى وضع حد للانتماء من أهمية حياة العلاقة واعطائها أهمية خاصة. مشدداً على وجود ثلاثة أنماط معيشية متفرقة وهي: البداوة والعلاقة والحصارة. متمثلة على التوالي بالصيلة والقرية والمدينة. ومن الواضح في علم الاجتماع الحديث أن لكل من هذه الأنماط المعيشية الثلاثة أنماطها الاجتماعية والثقافية الخاصة. ولها قبل هذا تكوينها الطيفي الذي لم يعطه ابن خلدون الكثير من الاهتمام.

لكننا نجد نصاً واضحاً يتحدث عن المكونات الطيفية. مصفاها الوطني وليس السياسي أو الصراع. وهذا النص يكشف عن اهتمام الفادة الأولى من المسلمين بالبحث الاجتماعي والتكوين المجتمعي. والحاجة إلى أحد هذا التكوين معين الاعتقاد. وهو في تقديرنا ما يؤثر بشكل كبير على التعلق على عوامل الصراع بين هذه الطبقات الواقعية. وما ينتهي في المحصلة النهائية بالتنمية الشاملة والدائمة في المجتمع.

هذا النص بحدده في ما كتبه الإمام علي بن أبي طالب. إلى عامله على مصر مالك الأشتر الذي عرف بعد ذلك بعهد الأشتر. وقد نقل أن الأمم المتحدة أعطت اهتماماً خاصاً لهذا العهد. ووجد في هذا العهد تصميماً واضحاً للطبقات الاجتماعية بناء على وظائفها. وهو ما دفع د. نادر الملاح للقول أن الوصف وظائف اجتماعية يقول الإمام علي: "وأعلم أن الرعية طمعات لا يصلح بعضها إلا بعصر. ولا غنى ببعضها عن عصر. فمنها جنود الله. ومنها كتاب العامة والخاصة. ومنها قضاء العدل. ومنها عمال الإحصاء والرهق. ومنها أهل الحرية والخراج من أهل

الدمية ومسلمة الناس ومنها التجار واهل الصناعات ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجات والممكنة. وكل قد سمي الله بهمه ووضع على حده وهريسته هي كمنه او سنة نبيه محمد صلى الله عليه واله بهذا منه عبدنا محفوظاً" وقد حلت الملاح الى ثمان طبقات من حلال هذا النهر الحنود والكناب والفصاة وعمال الإصناف والرقق واهل الحرية والحراج والتجار واهل الصناعات والمصراة والمحتاجين وادارة الدولة.

هذه الطبقات قد توجد في كل المجتمعات وقد تباين الطبقات من حيث درجة القوة والضعف من مجتمع الى اخر وقد يكون هنالك طبقات اخرى او توزيع اخر للطبقات، كالحلقة العليا والدنيا والمتوسطة بناء على التقدير الاقتصادي للطبقات.

بالطبع يضاف الى هذا التوزيع الطبقي، اناس بعض المجتمعات بالتنوع اللغوي والاثني والعرفي والديني والطائفي. وادما ما اخذ المجتمع العربي الكبير ككمال، هانه يتمر بشدة التنوع. هناك المجتمع الريفي والزراعي والقبلي والحضري، وهناك الاثنيات المتعددة والاديان وان كان العالم الاسلام، لكن في داخل الاسلام تنعد الطوائف والمداهم.

من هنا فان اي برنامج تنموي لأي مجتمع لابد ان يأخذ في الاعتبار هذا التنوع لان التنوع في المجتمعات يمكن له ان يكون سببا في الصراعات، وقد يذهب بكل الجهود التي تبدل للسمية ادراج الرياح ووجود نظام صايط بوحدة المجتمع ويحول الاهداف السموية الى اهداف مشتركة للجميع يساهم في تحقيق اهداف التنمية ويسارع في عملية تطوير المجتمع.

٣/ أنظمة الصبغ الاجتماعي

يتحدث علماء الاجتماع عن ثلاثة أنظمة صبغ اجتماعي لها دور كبير في استقرار المجتمع ومن ثم انعكاس ذلك على مشاريع التنمية فيه وهذه الأنظمة هي:

١/ النظام الديني.

٢/ النظام الاقتصادي.

٣/ النظام التعليمي.

ولكل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة خصائصه وقيمه ودوره ووظائفه في الصبغ الاجتماعي وقد تتعاضد الأنظمة مع بعضها لدفع المجتمع نحو النمو والتطور وقد تتنافس وتتعارض مثل الطوائف الاجتماعية.

يؤكد علماء الاجتماع أن الوظيفة العامة للدين هي أنه يرود الإنسان بشيء من هدوء النفس وسلامة العمل وعالم اليوم مليء بالمخاطر الحساسة والشكوك والاضطرابات هناك حاجة إلى الإحساس بالأمن والطمأنينة ولذلك فإن مختلف الناس في مختلف مراحل التطور يحققون هذه الرغبات ويشعرون حاجتهم إلى الأمن بطرق عديدة منها اللجوء إلى الدين وممارسته الجديدة.

لكن من الناحية الاجتماعية يعد الدين تعبيرا عن وحدة المجتمع أو النظام الاجتماعي كما يرى دوركم وذلك عن طريق تدعيمها ونفوذها للمشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تماسك المجتمع والنظام الاجتماعي.

ويذهب لندرج الى ان الصبغ الاجتماعي يعتبر احد الوظائف الهامة للتعليم الدينية وان هذه الوظيفة تختلف الى حد كبير باختلاف الاديان والمصور والمحتومات.

كما أكد علماء الاجتماع ان الصبغ الاقتصادي يستخدم في كل المجتمعات حتى البدائية منها وهو وسيلة فعالة من وسائل الصبغ الاجتماعي . كما تعدد اساليب الصبغ الاقتصادي ومن امثلة تلك الاساليب استخدام الاجر والحزاءات الاقتصادية كعادة لصبغ السلوك وكذلك استخدام الإعلان كوسيلة لتوجيه سلوك وعادات اعضاء المجتمع.

يضاف الى ذلك ان هناك إجراءات اقتصادية عديدة نصبق من نطاق القوة الاقتصادية للأفراد مثل الضرائب الحمركية وصوائط التمر التي تعمل على تغيير القوة الاقتصادية للأفراد وتعدل من التوازن بين هؤلاء الذين يملكون العمل او السلع والذين يملكون الثروة ونتيجة ذلك هو التقليل من الدرجة التي يتمكن عندها اصحاب الثروة من استخدام ثرواتهم في صبغ سلوك الآخرين والتحكم فيه.

ويتمثل دور النظام التعليمي في توصيل المعارف والمهارات الى الأشخاص وفي تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة وتطوير عادات التعلم لمواجهة الإنسان المستقل بطريقة عملاية واهم اهداف التعلم اعطاء الفرد ادوات لكي يعمل بها وطرق يفكر بواسطتها لينضم بالنفذة وبالصبغ العملاية الذاتي.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يساهم الاكاديميون والعلماء والمتخصصون في الشئون العلمية بتقديم الافكار والحطط التي من

شأنها ان تساهم في الصبغ الاجتماعي واشاعة حالة السلم الاهلي في المجتمع ما يساهم بشكل كبير في الصبغ الاجتماعي. غير ان هذه الانظمة الثلاثة قد تنهار في وقتنا مع بعضها. وحينها قد يؤدي هذا الصراع الى تصدع وتدهور في برامج التنمية على كافة الاصعدة. ولذلك يلزم على القادة المحططين لبرامج التنمية ان يحددوا معنى الاعتناء المهمة المتنازع بين أنظمة الصبغ الاجتماعي لتساهم محتملة وظل حسب دوره في تدعيم برامج التنمية.

1/ المجتمع المدني

يعبر عن المجتمع المدني بذلك الفعل السري الذي يفتتح بضرورة تفوية القضاء العام على حساب الدولة. وهناك من يصنفه في موقع وسط بين الدولة والاسرة. ويهدف لخدمة مصالح الافراد. ومن هنا برزت فكرة المواطنة وما يتمتعها من وجوب المساواة بين الناس. وعرفه عبد الناصر بأنه عالم الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يقف بين الافراد والمؤسسات السياسية التنموية.

وقد برز مفهوم المجتمع المدني بعد تطورات نهاية القرن الماضي. وتحديدًا بعد انهيار الكتلة الموحدة وسقوط حائط برلين وانتصار التضامن في تولده. ويرداد الاصطاح بمفهوم المجتمع المدني مع صعود موجات التحول الديمقراطي الذي شمل العالم.

ويرى المدافعون عن المجتمع المدني ان له دورا كبيرا في التأثير على برامج وأنشطة التنمية بحيث انه يساعد في تعبئة الموارد بطرق تعجز الدولة بمفردها عن القيام بها لان التنمية تنبع من الحريات التي يقدمها المجتمع المدني. ولان الناس يقومون بمبادرات لا يمحرونها في اوضاع اخرى.

ه/الخلاصة.

لاشك ان هناك علاقة كبيرة بين المجتمع والتنمية ولا يمكن لمشاريع التنمية ان تحقق انجازات ما لم تعط اهتماما لفضايا المجتمع المختلفة من ثقافة وانظمة صاعدة وحريات وديمقراطية وحقوق الإنسان وان ارتفاع وتيرة الصراع في اي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على قضايا التنمية.وبذلك يصبح الاهتمام بالقضايا الاجتماعية جزء من الاهتمام بقضايا التنمية سواء كان ذلك في مجتمع محلي صغير ام مجتمع حضري كبير.

المحاضرة (٢): الاقتصاد والتنمية

تمهيد:

يتمركز في هذه المحاضرة للعلاقة بين الاقتصاد والمدن والتنمية فيها ومن الاهمية بمكان التعرف اولا للمشكلة الاقتصادية واحتلاف البدرة في الموارد بين مجتمع واحرثم يتعرف للنظم الاقتصادية التي يعرف عليها المجتمعات البشرية.وهي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلف.ولمخ لاهمية وجود نظام خاص بماكلاسلامي ثم يتعرف لدور الدولة في معالجة المشكلة الاقتصادية.وصول الى مرور مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.ثم يلخص محمل المحاضرة في الخلاصة.

١/ المشكلة الاقتصادية.

تعتبر المشكلة الاقتصادية من اقدم المشاكل التي واجهت الإنسان ومنذ مختلف الطرق لإيجاد حلول لها لدرجة التطور وتسي أنظمة مختلفة لما تهدد المشكلة من وجود صاعق في حياة الإنسان.ومقدار ما استطاع الإنسان في مختلف المناطق والعترات التاريخية من إيجاد حلول لهذه

المشكلة استطاع ان يعم بفترة من الرقاد والاستقرار وهي اكثر الاحيان نمش الحروب والصراعات بسبب التراكم والتدافع لإيجاد حلول لهذه المشكلة بكل من جهة حل ان هي تاريخ المنبر من القبائل والسموب والحصارات ما اعتمدت هي حلها لمشكلتها الاقتصادية على مهم ما لدى الآخرين من إمكانيات فمتفر هي إليها وما قصة الاستعمار والاحتلال من بلدان لاخرى والتي لا تزال ماثلة امامنا الى اللحظة الراهنة، رغم النعم الذي احررته المنبرية على صعيد حقوق الإنسان. الا احد تحديات هذه المشكلة هي بعض جوانبها.

ان المشكلة الاقتصادية تسا بسبب الندرة النسبية هي الموارد الاقتصادية ونعدد وكثرة ونوع ونحدد حاجات الافراد والمجتمعات المراد اشباعهم في زمن معين ومكان معين، مما يجعل الإنسان امام الاختيار بين الحاجات التي يريد اشباعها أولاً والنصيحة بالحاجات الاخرى التي لا يمكن للموارد ان تشبعها في ان واحد.

فالمشكلة الاقتصادية تعني ان الموارد محدودة والحاجات متعددة ونصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على اقصى اشباع ممكن او اكبر عائد ممكن، ولابد من الإشارة الى ان المشكلة الاقتصادية تواجه المرء كما انها ايضا تواجه المجتمع.

من هنا نجد ان هناك ثلاثة أسئلة أساسية تواجه أي اقتصاد ولابد له من الإجابة عليها لكي يعد كموء وفاعلا وفادرا على قضاء والاستمرار وهي :

اولاً: ماذا ينتج من السلع والخدمات؟ وهذا ما يتطلب الاحتراز من فائضة طويلة جداً من السلع والخدمات، ما بناء على اساس قانون السوق او بناء على التخطيط.

ثامناً، كيف ينتج هذه السلع والخدمات؟ أي كيف يختار الأسلوب والآلية التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات. يمر الاستغلال الأمثل لما يتوفر بين أيدينا من عناصر إنتاج وهذا بدوره سيختم على مدى توفر كل عنصر من عناصر الإنتاج.

ثالثاً، من ينتج هذه السلع والخدمات؟ إذ يتوجب على الاقتصاد أن يحدد كيفية توزيع هذه السلع والخدمات على أفراد المجتمع. فقد يتم التوزيع عن طريق تفاعل العرض والطلب وفقاً لعدد شروط السوق والذي يتوقف على القدرة الشرائية للناس. أو أن الدولة ترى ضرورة التدخل لكي لا يقع إجحاف على فئة من الناس لصالح فئة أخرى. وهنا نخلف الأنظمة الاقتصادية هي الجواب على هذا السؤال وأن البعض على أهمية الإجابة على الأسئلة الأخرى.

وعليه فإن عناصر المشكلة الاقتصادية، تتحدد في ثلاثة وهي الحاجات والموارد وتوزيع هذه الموارد على الحاجات. وكلما استطاع بلد من خلال القدرة على تنظيم العلاقة بين الموارد والحاجات كان ذلك مؤشراً على التناسق بين مستوى النمو السكاني وعدد السكان المترافق مع الرمز وهو ما يقود إلى أساس متين لتنمية اقتصادية أو بشرية أو تنمية شاملة ومستدامة.

٦/ النظم الاقتصادية

يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى أنه عبارة عن مجموعة من القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يحددها المجتمع كآليات ووسيلة لعلاج المشكلة الاقتصادية وبصع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وهما لغاياته وتعاليمه وقيمه الأخلاقية والدينية.

ومع ان كافة النظم الاقتصادية تتمق في الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو ايجاد حل للمشكلة الاقتصادية كما تبين أعلاه. إلا أنها تختلف في الكيفية والوسائل التي يسعى اتباعها للوصول الى حل مقبول ومرص للجميع وقادر على تقديم الإشباع المطلوب مع تطور الزمن ونحدد الحاجات والرغبات ومن ثم قدرة النظام على الاستمرار. ولعل ذلك ما يعبر بهير النظم الاقتصادية عبر تاريخ البشرية من النظام الاقتصادي البدائي ونظام اقتصاد الرق والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الاقتصادي المختلط.

ولعل الماء بطرقة على ابرر الانظمة الاقتصادية المعاصرة التي لها تأثير على موضوع التنمية هي واقعنا المعاصر مهم في هذه المعاصرة. لما يصيد في تكوين المحصلة النهائية من هذا الموضوع.

١- النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية في اداره وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الزمن او البات السوق لتحقيق الاهداف الاقتصادية للمجتمع وقد حل هذا النظام محل النظام الإقطاعي في الغرب. وساعد على وجوده عدد من العوامل منها تراكم رأس المال من خلال النشاط التجاري بين المدن والاكتشافات وما حصلت عليه الدول الرأسمالية من خبرات ومكاسب من مستعمراتها.

وقد اخذ على هذا النظام قدرة اصحاب الاموال الصخمة على احتكار المنابر الكبرى والتحكم في منتجاتها. وبالتالي استغلال المستهلك لصالح اصحاب رؤوس الاموال. واهدار الموارد وسوء

استخدامها وكذلك سوء توزيع الدخل والثروة. هذا النظام يؤدي الى تركيز الثروة في ايدي فئة قليلة من الافراد وترايد البطالة ووجود الارمات الدورية والتقلبات الاقتصادية. مصافها الى تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة للمجتمع.

٢- النظام الاشتراكي:

جاء هذا النظام على النقيض من النظام الرأسمالي، حيث يقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. لتكون الدولة دولة منتجة وهي تملك الوقت المحضف للعدالة من خلال الحد من التراكيم الرأسمالي وتركز الثروة وابتعاد فرص اكثر لتستعمل العمال وتحقق الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلباته.

وقد نمبر هذا النظام بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإشاع المترايد للحاجات الجماعية والنمو المحطط للاقتصاد القومي والتوزيع من منظور كل حسب حاجته وان جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد.

وقد احد على هذا النظام المركزية الشديدة وتركز السلطة والمير وفراطية المقفد والخصائص انتاجية العامل ومرار طواهر الاستغلال بكل اخر عن النظام الرأسمالي وضاب نظام كمن للحواهر.

٣- النظام الاقتصادي المحطط:

وهو نظام سمي للجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج ويجمع بين جهاز الثمن وجهاز التخطيط في ادارة وتسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع لتحقيق الاهداف المطلوبة للاقتصاد القومي في اطار ما يسمى بالتخطيط الناثيري.

وقد تميز هذا النظام بالمجتمع في الملكية لوسائل الإنتاج من الأفراد والدولة، والجمع بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والعمل جماً إلى جنب بين جهاز النمر وجهاز التخطيط. وقد يكون القطاع الخاص رائداً في بعض البلدان والقطاع العام رائداً وقائداً في بلدان أخرى، مع محاولة علاج عيوب واحتلالات الاقتصاد الحر.

واحد على هذا النظام عدم التحديد الدقيق لأدوار وأورار كل من القطاع العام والخاص، والتخطيط في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وحدود سوء توزيع للدخل والثروة، إضافة إلى استمرار ظاهرة الفساد الإداري.

ورغم أننا قد قطعنا ما يريد على عهد من الزمن في الألفية الثالثة، إلا أنه لم نحت هذه الأنظمة بلدانها أو العالم من مخاطر اقتصادية، سيما ما حصل من أزمة مالية اقتصادية في العامين الماضيين (٢٠٠٩-٢٠١٠) ولا تزال نيرانها مكررة وتعلن دولة بعد أخرى احتمال انهيار نظامها الاقتصادي كما حدث في اليونان، وهذا يؤكد أهمية البحث عن نظام اقتصادي عالمي أكثر كفاءة وإنسانية وعدالة، يمكن أن يحقق الرفاهية للمجتمعات، وفي نفس الوقت ترداد قيمة الحرية المسنولة فيه، فهل يمكن لنا كمغرب ومسلمين، أن نقدم نظاماً اقتصادياً يتمتع بذلك، سيما مع الإشادة بالنظام المالي الإسلامي في الأزمة المالية الأخيرة، حيث أن البنوك التي عملت به تحسب الخسائر هذا ما يحتاج إلى بدل جهد علمي كبير.

ولابد من القول أن أي نظام اقتصادي يخدم أي بلد من الوفوع في المخاطر الاقتصادية يؤثر بشكل كبير على السمعة في هذا البلد، الأمر الذي يعني أن الصادق في البلدان يتحملون مسؤولية الأعداء أي نظام لصالح التنمية في بلادهم.

١/ دور الدولة في الاقتصاد

تعتبر الدولة في أي مجتمع المدير والمنظم له. ومن الطبيعي أن تولي اهتماما كبيرا للمشكلة الاقتصادية وأن لا تالوا جهدا في سبيل إيجاد حلول لها. وخلق حالة من التوازن لضمان استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي. يحث المجتمع الوقوع في الكوارث في شتى المبادئ. وهذا ما يتطلب منها التزام سياسة مالية واضحة. يتحدد من خلالها علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية. ونحقق بالتالي الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع.

هذا وقد تطور دور الدولة عبر مراحل تاريخية مختلفة. فقد مر هذا الدور بمرحلة الدولة الحارسة في القرن السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة النظرية الكلاسيكية التي كانت تنظر إلى النشاط الاقتصادي أنه موقوف للأفراد دون تدخل من الدولة. ثم جاءت مرحلة الدولة المتدخلة سيما بعد مرور أزمات اقتصادية كبرى كالركود العالمي الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢) وتمرور النظرية الكمية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة المشروعات التي تحررك الركود الاقتصادي. ثم جاءت مرحلة الدولة الممتدة تزامنا مع قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧م وازدهار المصاهيم الاشتراكية والبرعات نحو التأميم وغمرها ونسر المحطات الحالية إلى وجود مراجعات لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا. سيما مع مرور الأزمات الاقتصادية من فترة وأخرى. سيما مع الأزمة المالية الأخيرة والتي هددت بوجود أزمات اقتصادية في عدد من الدول المتقدمة في العالم.

ولعل من أهم الأدوار للدولة هي الشأن الاقتصادي ما له علاقة بالسياسة المالية، حيث تلتزم الدولة بمجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير لإدارة النشاط المالي بأسرع كفاءة ممكنة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

ومن دون شك فإن السياسة المالية هي أي مجتمع لها دور كبير في تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد، وهذا يخلق الأرضية المناسبة للاستمرار ومن ثم السمة بمختلف مجالاتها ونسبائها، ولعل ما حدث من أزمة مالية قادت إلى أزمة اقتصادية لا تزال آثارها حاضرة هي عدد من المجتمعات المتقدمة ما يفسر إلى الدور الحظير للسياسة المالية ومن ثم النظام الاقتصادي المنبع ودور الحكومة الاقتصادي في أي بلد، وهو ما ينبغي لعادة التنمية في المجتمعات أخذ بعين الاعتبار.

5/ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، وهناك العديد من العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي، منها حجم رأس المال المادي ورأس المال البشري، وتوافر الموارد الطبيعية، وتخصيص وتقسيم العمل والحجم الكسري للإنتاج، والتقدم العلمي والتكنولوجي، ومن الملاحظ أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات والتي منها زيادة السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات البها وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وقد أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة الثروة البشري والمصاع على الثروات الطبيعية وإردحام المدن وتراجع الحواشي الريفية في المجتمع لصالح القيم المادية.

من هنا جاءت الحاجة للتنمية الاقتصادية التي تعني تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي بإعدادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة ونوهر حياة كريمة لجميع افراد المجتمع. وهي مقدمة لتنمية تشمل. حيث لم يعد كافيا تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي بل اصبح من الضروري تحسين نوعية الحياة في المستوى الصحي والتعليمي والخدمي وهو ما اطلق عليه بالسمية السرية. ونحسب السمة وغيرها من الخدمات للوصول الى السمية المستدامة.

وبذلك نكون السمية الاقتصادية مقدمة للاستفال من حالة التخلل الاقتصادي بكل ابعاد الى حالة التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل. وبذلك يختلف مفهوم السمية الاقتصادية عن مفهوم النمو الاقتصادي التفاضلي. حيث انها تنطوي على اجراءات معينة ونعمل على تعبير البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشمع جميع ابعاد المجتمع. ومن ثم فان معدل التنمية الاقتصادية هو معدل متعمد لتحقيقه بصطور شامل. اما معدل النمو الاقتصادي التفاضلي فهو زيادة معينة في معدل نمو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن دون اجراءات متعمدة لكي يتحقق هذا المعدل بصورة معينة. والاهم من النمو المحدود هو استثمار هذا النمو لتنمية شاملة.

٦/الخلاصة

خلاصة البحث ان السمية تنوق بشكل كمبر على الاقتصاد في اي مجتمع من المجتمعات وبمقدار ما تدار العملية الاقتصادية بكافة ابعادها بشكل سليم. بمقدار ما ينعكس ذلك على التنمية في هذا المجتمع. وليس كافيا اذا ان تتطور الحالة الترموية في مجتمع من المجتمعات بمحدد

زيادة معدل النمو الاقتصادي هناك ان ذلك يتطلب اجراءات محددة تستثمر معدل الارتفاع في هذا النمو لصالح الاخذ بعوامل التنمية الشاملة والمستدامة. لكن لابد من القول ايضا ان النمو الاقتصادي مقدمة ضرورية للتنمية الاقتصادية والبشرية وهي ثم التنمية الشاملة والمستدامة.

المحاضرة (٤): التنمية والسياسة

تمهيد:

تتعرض في هذه المحاضرة لتأثير التنمية في السياسة والعكس. وأهمية وجود الحكم الصالح في أي بلد يسند التنمية. حيث ان الحكم الصالح يعكس ارادات الناس وتطلعاتهم. ويورع الدخول بشكل عادل. ثم تلبي الصوة على الواقع العربي. مع البحث في افاق التنمية السياسية مما يصلح من وصفا. ويخلص الى خلاصة مستفادة من هذه المحاضرة.

١/ التنمية و شرعية السياسة.

هناك تأثير متبادل بين التنمية والسياسة. فالبحاج في مشاريع التنمية يهرز من الدور السياسي لاية حكومة تقوم هذه التنمية. ويرفع من رصيدها ان على مستوى محلي او دولي. فكما ان السياسة الحكيمة والحكم الرشيد يؤديان بشكل تلقائي الى زيادة فرص البحاخ للمشاريع التنموية. وليس من اكتشاف للأسرار المهمة اذا ما فسلت تنمية اقتصادية او بشرية او شاملة ومستدامة في أي بلد من البلدان حين توجد به حكومة تصبر الى ادنى مستويات العدالة. ونعني فيها ظاهرة الاستبداد والديكتاتورية. ويحرق اجهزة دولها اخطبوط الفساد المالي والإداري. وليس من المستغرب أبدا ان تفوق الدول ذات الانظمة

السياسة الديمقراطية من حيث التنمية والتطوير على الدول ذات الانظمة المستبدة أو التي لا تسارعت جماهيرها في اتحاد القرار .

لقد توهرت بعض البلدان العربية على قدر هائل من الموارد والإمكانات التي يمكن لها ان تسي ست حصارا في ان واحد كما عر عن ذلك احد الحمراء، لكن هذه الدول تفضل هلا دريها في التغلب على مشكلة السكن عندها حتى مات ما يريد على 80% من مواطنيها لا يمتلكون السكن الملائم ولا توجد لديهم الفرصة لاملاكها بما يدر بمسكلة اجتماعية كبيرة قادمة لا محالة ونهار مشاريع نمووية ضخمة لاختلال طبيعي او متعمد ومع ذلك لا نجد حكومات هذه البلدان تعتبر نفسها معيبة بشكل جدي عما يحدث او ان ذلك يؤثر على التنمية والتطوير فيها ولا تحسبها تهمة مستقبلها السياسي.

التنمية والسياسة اصحنا اليوم متساكتين بمعصهما البعض وتدوران مدار الوجود والعدم في عالم اصبح مفتحا وتداخلات اممية لم يعد بالإمكان الهروب منها. تقارير الامم المتحدة المتلاحقة مسويادكنص مدقة ما تحرره كل حكومة من تنمية وارتفاع لشعبها ومن ثم يعطي بالأرقام والحقائق مبررات اضافية لاستمرار هذه الحكومة او تلك او يحمر من الضغط الشعبي عليها لتفزع سريعا قبل ان يتحول الضغط الى هبحان شعبي يفتلج هذه الحكومة من الحدود .

وإذا كان كل نظام سياسي يحتاج الى شرعية يمكن عليها لمرر استمراره في الحكم والمصالح بمفاهيم الامور هي اي بلدان التنمية بشي نصنيماتها تعد اليوم احد الدعائم الاساسية للشرعية والتنمية هذه ليست ما يحاول النظام السياسي الحاكم في كل بلد اظهاره والتفاخر

به على الصعيد المحلي أو الخارجي حل ما تتضمنه التقارير الدولية التي تنقسم بنسبة عالية من المصادقية والدقة.

٢/ التنمية والحكم الصالح

نرجع بعض الدراسات ظهور مصطلح الحكم الصالح الى القرن الثالث عشر كمترادف لمصطلح الحكومة. استخدم بداية في اللغة الفرنسية ثم كمصطلح قانوني سنة ١٩٧٨ ليصر في نطاق واسع عن تكاليف التسيير ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير للنظام الاجتماعي من اجل تحقيق المطالب الديمقراطية وقد عرف الحكم الصالح "بالإدارة السعفة والمالئة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لعرص التنمية المتصاعدة والمستمرّة وذلك ضمن بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون".

ويعتبر الحكم صالحا حين تتوفر ديمقراطية حقيقية توفّر المشاركة وتمثيل الشعب بشكل عادل ومحاسبة للحكومة وحماية لحقوق الإنسان واحترام لحكم القانون وإدارة العدالة واستقلالية المجتمع المدني ومنشيط دوره وإدارة احترافية وحيادية في النشاط الحكومي. سيما ما له صلة بالمال العام وسلطات غير مركزة في يد فرد أو مجموعة لحكومة محلية فعالة وبمشاركة فاعلة من قبل المواطنين وكل ذلك من شأنه ان يؤدي الى تنمية شاملة ومستدامة .

لقد كتبت دراسات للسلك الدولي ان هناك علاقة ايجابية بين الحكم الصالح وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي. وهو احد اهداف التنمية. كما ان اتباع المقاييس الرئيسية للنضائية والوصوح تؤدي الى تخفيض سعر الصرف من الدولية والمحلية بنسبة ٥% الى ١٧% مما

يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الصالح عاملاً محمياً لمخاطر الاستثمار كما وجد ذلك صندوق النقد الدولي.

ويعمل الحكم الصالح على زيادة فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل وهو ما يقضي على نتائج تنمية جيدة. وبذلك فإن الحكم الصالح يؤثر بشكل كبير على أهداف وبرامج التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد وضع البنك الدولي ١٢ مؤشراً لاختبار الحكم الصالح وتحفظه. ويخص ١٢ مؤشراً منها المساءلة العامة و ١٠ مؤشرات نخص جودة الإدارة ومن مؤشرات المساءلة العامة: درجة امتثال المؤسسات السياسية في البلد ودرجة المشاركة السياسية ووعيها ودرجة الشفافية ومدى الوصول الذي تحصل به الحكومة لدى الشعب ودرجة المساءلة السياسية. وتتمثل البنات الموضوعات التالية:

الحقوق السياسية للأفراد، والحريات المدنية وحرية الصحافة والأداء السياسي، والتوظيف لدى الحزب النقيدي، وثاني التوظيف، والمشاركة في التوظيف والقبول لدى النقيدي، والمساءلة الديمقراطية والشفافية.

أما مؤشر قياس الجودة فيتمثل: درجة الفساد ووعي الإدارة وحقوق الملكية والإدارة المالية وتخصيص الموارد واحترام القانون ونفسه والصوتي الموازي.

ولتحقق الحكم الصالح لابد من وجود انتخابات حرة وحقيقية وعالية لدى المجتمع المدني والصالح على القضاء الإعلامي الحر والنوازل بين كافة المناطق السياسية لتحقيق التنمية المستدامة واعتماد سلطة القانون والشفافية في إدارة الموارد المالية، وامتلاك رؤية مستقبلية يعمل الجميع على تحقيقها.

٣/ الوضع العربي والحكم الصالح

ربما أمكن القول أن سر التحلف الاقتصادي والتخلف بشكل عام هي الوطن العربي راجع لانقاره للحكم الصالح وليس هذا القول ما يتصور به المواطن العادي في الوطن العربي. لاحتقانه بالإحباط واليأس بل هو ما تؤكد المؤشرات الدولية وهو ما يستدعي من المحب الحاسمة هي هذا الوطن إعادة النظر في طريقة إدارتها لسون بلدانها. فليس من قبيل الصدفة أن يكون العرب هي ديل قائمة مؤشرات السمة بشكل عام بل هنالك أساس أدى إلى هذه النتائج الكارثية ومن المصعب أن يستمتع حاكم بتخلف شعبه ومن المصعب على شعوب ترى في خطوات أهم أخرى لصالح قضاياها أكثر بكثير مما تستطيع هي الصام به.

هنالك أحراج شديد في هذه اللحظة التاريخية للعرب كحكام ومحكومين بالسمة لمصاياهم وهو ما يكشف على تخلف سياسي كبير ليس من قبل الحكام فقط بل ليس الشعوب العربية مريئة منه وهو ما يعني أنها لم تقط من التصحية بما يكفي لصناعة حكم صالح رشيد. أسوة بالأمم الأخرى التي ما وصلت إلى وضعها الحالي من مستويات متقدمة من حيث الحكم الصالح إلا عبر تصحيحات جسام قام بها الحكام والمحكومون. كل من طرفه قصة الارتقاء ببلدانهم.

العرب اليوم مصابون بمرض سياسي واضح وهو ما سيعكس على مساريع التنمية بشكل كبير ما لم يتدارك الحكام والمحكومون الأمور ويدخلون في مصالحة وطنية نهتم بالسمة الشاملة والمستدامة بدل الاستئثار من قبل الحكام. وصياح للمستقبل من قبل الشعوب ولعل ما حدث من ثورة شعبية في تونس ومصر واهترارات في معظم البلدان العربية مما يهدد أنظمة بالسقوط يمكن حقيقة هذا الصحو والامل أن تكون هي هذه

النهج الجماهيري ما يؤكد على أهمية السياسة هي مشاريع التنمية وانعكاس ذلك على بناء واقع سياسي جديد.

١/ التنمية السياسية

ربما يمكن القول ان الحاجة ماسة اليوم لتنمية سياسية في الوطن العربي وهي مفهوم تمحصر عن عدة وظائف تسعى الى الارتقاء بالاداء السياسي على مستوى الافراد والجماعات والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية وتطوير الاحزاب فكريا ونظيميا وعلاقات وقد نشأت حول هذا المفهوم عدة آراء واتجاهات فكرية وسياسية وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية واجراءاتها واشتقت عدة تعريفات منها تعريف "المرشد ديامنت" حيث يقول: "انها العملية التي يستطيع النظام السياسي ان يكسب بها مزيدا من القدرة لكي يحقق باستمرار ويمتدح المبادئ الجديدة من الاهداف والمطالب وان يتطور لمعالجة جديدة للنظم".

ويلخص التنمية السياسية كما لدى المصانعي: تكوين ثقافة سياسية حول حقوق الإنسان وواجباته وبشكل قاعدة انطلاق وبدء وفعل واجراءات للتنمية السياسية. ويتصل بذلك تحديث الحياة السياسية وذلك بتحديث النظم والسلطة والاداء السياسي واتخاذ المودح الامثل للمحاسبة وليس المقلد الحرفي له. فكل سنة ينفذها السياسي الخاص بها والاستفادة المصنوع من أجهزة واليات الاعلام العربية والمصروفة والمسموعة لتطوير الاداء السياسي واجراءاته على الارض وداخل البناء الاجتماعي.

هـ/ الخلاصة.

السياسة تقوم البلدان ولا يمكن للتنمية ان تحدث من دون ارادة سياسية متمثلة في اهل الحكم وطبيعة العلاقة القائمة بينهم ومختلف وجودات المجتمع تنعكس على التنمية وكلما كانت هذه العلاقة مربة وقائمة على اساس من الضول والتراضي كلما ساهم ذلك في اتجاح مشاريع التنمية. وعلى العكس من ذلك فان أي بلد مهما توفّر على موارد طبيعية واقتصادية وسرية هائلة ونسب العلاقة فيه بين اهل الحكم وسائر طبقات المجتمع بالإكثار او الساهر فان هذه المشاريع مهددة بالسقوط في أية لحظة وربما هذا ما ينشط اهل الحكم من الإقدام على المشاريع التنموية الكبرى التي توّسع فيها اصحح الموارد المحلية. لانهم يشعرون ان كل ذلك قد يهدد موقفهم السياسي ولا يساهم في تثبيت حكمهم. على العكس من البلدان التي تنعم بالديمقراطية ورعا الناس عن القوة السياسية الحاكمة فان الإكثار من مشاريع التنمية ووضع اكبر الموارد فيها هو ما يدعم القوة في هذه القوة ويضمن لها مستقبلا في الاستمرار في قيادة البلدان والعباد.

المحاضرة (هـ): التنمية الاقتصادية

تمهيد:

سوف نعرض في هذه المحاضرة لمفهوم التنمية الاقتصادية ونفرض فيه ومفهوم النمو الاقتصادي ثم نمر على المطلعات التي كانت لبعض الدول في مجال التنمية الاقتصادية ونطرياتها والعوامل التي أدت وتؤدي الى اخفاق البلدان في التنمية الاقتصادية ثم نعرض لبعض مميزات في مجال التنمية الاقتصادية من ناحية دول شرق اسيا ونسجل الخلاصة في ختام هذه المحاضرة.

١/ مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد عرّف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكثر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتحددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متحددة من التصويت أو انها عبارة عن التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.

وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال من حالة الخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل ويقاس ذلك بعدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل المؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية.

ونهتم دراسات التنمية الاقتصادية عن الدراسات الحديثة عموماً، حيث اهتم بها علماء الاقتصاد المهووسين باقتصاديات ما سمي بالدول النامية في القرن العشرين.

وقد اختلف الاقتصاديون عن مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي حيث اعتبروا النمو الاقتصادي ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي. وهذا النمو الذي قد يكون سريعاً وقصيراً الأجل قد لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية اقتصادية يعكس على شتى مجالات المجتمع لكنه يعتبر شرطاً مهماً ولكنه غير كافٍ لعملية التنمية التي لا بد أن تراعى

تحولات نوعية (اجتماعية وساسية) بدعم مسيرة التنمية. ان التنمية الاقتصادية ليست تعبير كمالي مؤشمل هي حطة معقدة متشابكة تستهدف تعبيراً جوهرياً هي التميز الاقتصادي يقود الى رفع معدل الإنتاجية بغير كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

ولقد تمت من تحارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية) ان الكثر من هذه البلدان استطاعت ان تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي الا ان مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة بل وسدھورة الى مستويات متدنية.

وهذا يكشف ان حصر التنمية في ارتفاع معدل الدخل القومي، دون النظر الى التحولات الهيكلية في البلدان المراد نميتها، بما يمي الأبعاد المختلفة بصف ارتفاع الدخل العام بظرة قاصرة عن الوصول الى تحقيق أهداف التنمية.

ولقد كان ينظر الى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات واول ثمانينات من القرن الماضي بأنها سلسلة متتالية من النمو الاقتصادي لابد لجميع البلدان من المرور من خلالها.

واراء التطورات الساسية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة والملاحقة على الساحة الدولية أصبح من اللازم على البلدان النامية إعادة النظر بساسنها الإيمانية بما يتوافق والشروط العالمية الجديدة. ذلك ان قصة التنمية لم تعد اليوم قصة اقتصادية فحسب ولا مجرد برنامج سياسي تقوم به حكومات البلدان المتطلعة للتنمية بل

أصبحت قضية حضارية تداعل فيها عوامل المنة السياسية والاجتماعية
وبكافة عناصر النمو الحضري.

٦/ التطلعات نحو التنمية الاقتصادية

منذ منتصف القرن الماضي وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رعت
البلدان العربية في تطوير اقتصادها، عبر تصورات لكيفية النهوض
الاقتصادي. ونوال المطريات الاقتصادية بعبء التوصل الى تصور نظري
يمكن له ان يهض بلد ما من حالة التخلف الاقتصادي الى حالة النمو
والطور. ولقد كان في خطة مارشال التي استهدفت إعادة بناء
اقتصاديات أوروبا الغربية حيث قدمت الولايات المتحدة الاميركية
الاموال والتسهيلات الانمائية الصحية اللازمة وكذلك المساعدات
القوية الواسعة لإعادة بناء وتحديث اقتصاديات هذه البلدان خلال فترة
قاسية قصيرة لم تتجاوز عدة سنوات. كان لهذه الحطة الدور الفعال
في الدفع باتجاه التطلعات التنموية لتطوير اقتصاديات البلدان
الآخري. وقد كان ينظر الى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات واول
الستينات بأنها سلسلة مراحل متتالية من النمو الاقتصادي لابد لجميع
البلدان من المرور بها لتتحول البلدان الفقيرة من حالة التخلف إلى
حالة التقدم. ومع ان الكثير من البلدان المتخلفة او بلدان العالم الثالث
على حسب ما يصنف لم تجد في النظريات التي قدمها علماء ومفكرون
غربيون العلاج السافي لمعضلاتها بل ان بعض النوجهات من قبل
المؤسسات الدولية قد أصابها في مصل واكتشفت انها كانت تحت
تأثير مصل ذلك لان كل بلد حالة خاصة يسمى دراسته بشكل
مستقل. وان تساهم الإرادة السياسية والاهلية في ايجاد النظرية الاسب
له ولا يمكن هنا تكرار الدور الذي قدمه مفكرو هذه البلدان في ايجاد

الصنع النظرية المناسبة لهو من بلدانهم اقتصاديا لكن تقى لكل نظرية
 اسهامة فكرية يمكن الاخذ منها بما يتلاءم وكل حالة بلد على حدة.
 ويصنف العالم اليوم من حيث التوجهات التنموية الى عوالم عدة منها
 العالم الاول الذي يتمتع بتطور صناعي وتكنولوجيا كبيرين والتي
 استطاعت توفير مستوى متقدم من الرفاهية لمواطنيها وهذا ما ينطبق
 على الولايات المتحدة والدول الاوروبية والمان ويظهر عن المجتمع
 الناس بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية وهي دول
 كبيرة وتتمتع بمستويات تعليمية متقدمة الا انها تقى دور العالم
 الاول وما بعد هذين العالمين من حيث الإمكانيات والقوة والقدم
 الاقتصادي صنف على انه العالم الثالث اما المجتمعات التي تعاني من
 ندبي مؤشرات التطور الاجتماعي والاقتصادي وفق معايير الأمم
 المتحدة فتصنف كعالم رابع.

٢/ نظريات التنمية الاقتصادية

مررت مجموعة من النظريات التي تعرضت للتنمية الاقتصادية من
 امورها بنظريات مراحل النمو الاقتصادي حيث ياتي والت روستو هي
 مطلع الستينات ليظهر الى ان التحول من التخلف الى التطور الاقتصادي
 يمر بسلسلة من المراحل تمر بها كافة البلدان التي تريد النهوض
 الاقتصادي بعدا بمرحلة المجتمع التقليدي ثم مرحلة المهد
 للإفلاق ومرحلة الإفلاق ثم مرحلة التصويع واخيرا مرحلة الاستهلاك
 الواسع هذه الخمس مراحل تستند الى تجربة البلدان المتقدمة ويمكن
 ان تكون دليلا للتعرف على مستويات التنمية بالنسبة لبلدان العالم
 الثالث. فلكل مرحلة خصائصها التي تمكس مدى الانحاز التنموي الذي
 وصلت اليه هذه البلدان.

ويعتبر آدم سميث من طليعة الاقتصاديين الكلاسيكس الذين اولوا اهتماما بموضوع التنمية الاقتصادية. فقد اعتمد بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الامور الاقتصادية. ويرى ان كل فرد يعمل بشكل طبيعي على تعظيم ثروته. فلا حاجة لتدخل الدولة في الصناعة والتجارة لكن بداية النمو الاقتصادي مع تقسيم العمل حيث يؤدي الى اعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل. ويعتبر ان تراكم راس المال امر ضروري للتنمية الاقتصادية. وان تصعد الاستثمارات يرجع الى توقع الراسماليين بتحقيق ارباح. وهو يمتنع ان الاقتصاد ينمو مثل الضحرة وعملية التنمية تقدم بشكل ثابت ومستمر.

اما سنيوارت ميل فهو ينظر الى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال. حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لتابع عمل سابق. ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج. ونؤمن النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية بسياسة الحرية الاقتصادية. وان تكوين رأس المال هو محتاج التقدم الاقتصادي. وأهمية وجود قدر كاف من المدخرات وتراجع الارباح في اجواء المنافسة. وان الوصول إلى حالة الاستقرار مسألة حتمية.

ولعل من ابرز نظريات التنمية الاقتصادية نظرية الدفعة القوية. حيث يذهب رورستنس رودان الى ان التنمية تتوقف على وجود دفعة قوية او برنامج حكيم من الاستثمار مخصص للتركيز على عصات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الدائم. ونأتي بعدها بنظرية النمو المتوارر من مختلف سلع الاستهلاك. وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية.

والتوازن بين الصناعة والزراعة وقد طُبق هذه النظرية في روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

وهناك نظرية أخرى باسم نظرية النمو غير المتوازن وهي النظرية التي ترى أهمية البدء في التنمية بالمشاريع الفائدة التي يمكن لها أن تزداد بزيادة المشاريع حالياً ومستقبلاً في التخطيط للتنمية. وهذه النظرية ترى أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية وهي بدورها تخلق وفورات خارجية جديدة يمكن أن نستفيد منها ونقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

لست هذه كل النظريات المهمة بموضوع التنمية الاقتصادية هناك غيرها، عرضنا عن ذكرها في هذه المحاضرة لكن الموقع أن نحدد النظريات بهذا العدد للأهمية التي تمثلها قضية التنمية الاقتصادية والتنمية بشكل عام. وهذا لابد من الإشارة إلى أن مفكري الدول النامية كان لهم دور فكري في طرح التصورات النظرية للتنمية الاقتصادية لبلدانهم، حين وجدوا أن النظريات المصاغة غريباً والمحرومة في ذلك النطاق ليس فقط لا تتواءم مع البيئة الخاصة بهم بل أن بعضها قد صيغ ليساهم في تعطيل رأسمال وثروة البلدان المتقدمة اقتصادياً على حساب البلدان النامية أو التي في طور النمو.

١/ الإضافات في التنمية الاقتصادية

جعلت الكثير من البلدان في العالم الثالث التنمية الاقتصادية هدفاً تسعى لتحقيقه وهذا يرجع إلى أنها تساهم بشكل كبير في تحسين المعيشة وتطوير جودة الحياة وخلق حالة التساوي بين أفراد المجتمع سيما بين الحسنيين ورفع الكفاءة التعليمية وتحسين الرعاية الصحية. ما هي دورها في المساهمة على عوامل التوفر والصراعات هي تساهم في

التماسك الاجتماعي وتوسيع أسلوب الحوار كمنهج حضاري لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية.

لكن بالرغم من وصوح كل ذلك كنتاج للتنمية الاقتصادية فإن ذلك لا يبدو واضحاً في أعمال كثير من الدول النامية حيث أحقق العديد منها في انجاز درجة مقبولة من التنمية وهذا يرجع إلى عدة أسباب هي:

١- أن التنمية عملية مركبة ومعقدة وهي متعددة ومتسعة الأبعاد ولابد من أخذ ذلك بعين الاعتبار والدفع باتجاه فهم هذا المفهوم في تسميات العملية التنموية.

٢- أنها عملية طويلة الأجل ومن ثم فإنها تحتاج إلى صبر ومراعاة لحسن تمارها وأن الاستعجال في جني الثمار قد يعسد الثمار والضرر، فتعطل الدول المتعثرة بالحرمان من ثمرات التنمية. كما يؤدي التعجل إلى تدوير أهل المشاريع التنموية.

٣- أن دروب التنمية متعددة وطرائقها متنوعة. وقد نهدر جهود كبيرة من فئات المجتمع في محاولة اثبات صحة وجهة النظر هذه أو تلك، مما يحول دون التوصل إلى إجماع وطني على مناهج التنمية ومراحلها، تسير وفقها الدولة.

إن التناقضات والصراعات التي حدثت في بعض البلدان حول بعض مناهج التنمية ومراحلها وعدم حسم المنهج الذي تتبناه الدولة في موضوع التنمية أصراً كثيراً متطور التنمية في هذه البلدان وهذا هريق يتحتم للنسب كوسيلة للتنمية مع إهمال الزراعة والمطالبة بالتركيز على الصناعات الكبيرة. وأخر يفضل التركيز على الصناعات الصغيرة، وآخرون يطالبون بالتنمية المتوازنة في حين ينادي بعض بالتنمية غير

المتوارية وهكذا يحتدم الخلاف بين هذه الثنائيات ويستند الصراع ويهمل الهدف الرئيسي المتمثل في التنمية.

١- ويمكن ان يضاف الى ذلك دور المصاد المالي والإداري في الإصرار بمشاريع التنمية. فقد نسي في عدد غير قليل من البلدان ان الجهات المتعمدة تستخدم الإمكانيات والاموال المخصصة لمشاريع التنمية، لمصالح ضيقة أو جهوية أو شخصية. ويوجه هذه الامكانيات الى غير صالح المشاريع التي رصدت من اجلها اساسا مما يعطل هذه المشاريع من رأس، وينعكس ذلك على تكاملها مع بقية المشاريع. فنسقط جميعها. فنصل التنمية.

ولعل هذه النقاط خلعت النظر الى ان التنمية اضافة الى حاجتها الى التخطيط الذي ينظر الى مستقبل البلدان السموي من الناحية الاقتصادية بشكل متكامل. يحتاج كذلك الى براءة هي تنمذ هذه المحططات، لتحقيق التنمية اهدافها وتتحول الى واقع قابل للتطور.

ه/ نموذج مثير في التنمية الاقتصادية

تعتبر تحرمة التنمية الاقتصادية لبلدان شرق اسيا. فحارب جديرة بالتعلم منها سيما المنظمة مثل المنطقة الحربية التي لم تنهض بعد رغم توفرها على خطوط اكبر من تلك الدول من حيث نوع الموارد وامكانيات التكامل بين الافطار المختلفة من الدول الحربية.

وبالنسبة للحرية اليابانية كقول التحارب التي انصبت نهجها بعض الدول الشرق اسوية بعد ذلك ويسجل البعض ان المحاولة الاولى لطرح رؤية متميزة لنموذج التنمية الاسبوية قد جاء في مؤلف مهم عن الاقتصاد الياباني أصدره "شيبيرا اتيكاوا" في طوكيو عام ١٩٦٧. استمد

فهو بصمة أساسية إلى التحررية اليابانية في التنمية. تلك التحررية التي سار على هديها العديد من البلدان الآسيوية فيما بعد.

لقد حفظت الممر الأربعة (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ) انحرافات مهمة هي المستنبات والسفنات لكن التحررية لا تقتصر على هذه البلدان بل هي اعم واشمل ويضم بلداناً أخرى برزت بشكل واضح على صعيد التنمية الاقتصادية مثل الصين وماليزيا والهند.

لقد اسم بمودج هذه التحارب ، بعد من السمات منها انها كانت تقوم على استراتيجية استثمارية فحدثت تغيرات هيكلية في سنة الاقتصاد والإساج خلال مدى رسمي قصير بدعم من نظام تحاري يقوم على التحرير التصديري وليس على الإحلال محل الواردات والدولة في هذه التحارب تحفز لتحديد توجهات السياسة الاقتصادية بعدة المدى دور افعال دور البات السوق. كما نحترم هذه التحارب العهد الثقافي والمؤسسي لمجتمعاتها ويعطي اهتماما كبيرا للأمن القومي فيها بحيث تكون القوة العسكرية عنصرا مهما في حسابات القوة بالمعنى الشامل للكلمة.

ولقد حدثت اكبر درجة من التفاعل والتكامل بين القطاعين العام والخاص في مجال أنشطة البحوث والتطوير في إطار استراتيجية بعيدة المدى وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع العائد السنوي طويل الأجل من جراء هذه التفاعلات خارج نطاق السوق.

كما ان السياسات الاستثمارية من اليابان وكوريا وتايوان، نجم عنها توسيع وتعميق شبكة التكامل الصناعي الإقليمي في البلدان الآسيوية. من خلال علاقة التكامل الراسخ. يلاحظ ان كل موجة من الموجات الاستثمارية اليابانية والكورية والتايوانية كانت تعمق من تلك التفاعلات فيما بين فروع النشاط الصناعي وبصمة خاصة الموجات

الكبرى للاستثمارات الخارجية خلال الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي وقد أدى هذا بدوره إلى تعميق ونمو تدفقات التجارة البينية على الصعيد الإقليمي الذي يجمع بين دول المنطقة.

وهكذا فإن اقتصادات بلدان منطقة جنوب شرق آسيا كانت تتقدم سوية من خلال التوسع في مجال التبادل التجاري عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سبتي الواردات والصادرات.

وقد أطلق على هذه الطريقة بنموذج الإور الطائر حيث ورع على ثلاث مراحل هي المرحلة الأولى يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم الفرب منه في اسباق وقد كانت اليابان في البداية هي البلد الوحيد المتقدم ثم يحاول البلد الآخذ في النمو في المرحلة الثانية إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد المتقدم ثم يعيد تصديرها إلى البلد الأكبر تقدما وفي المرحلة الثالثة يبدأ البلد الآخذ في النمو في إعادة توطين الأنشطة الصناعية في البلدان الأسبوية المجاورة الأقل تقدما.

ووفقا لهذه الدورة يتم إرضاء السلم التصنيعي تدريجيا من خلال إعادة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب الإور الطائر الأولى والثانية والثالثة، وهكذا.

٦/ الخلاصة

ويمكن لنا أن نخلص في هذه المحاضرة إلى أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في تطوير المجتمعات الإنسانية ويمثل التقدم الضرورية لهو من أي مجتمع ولابد من الآخذ بالاعتبار أن لا تكون هذه التنمية مجرد نمو في الدخل القومي بل تنمية تعكس على هيكلة

البلدان. فتوتر هي ابعادها الاجتماعية والثقافية والحياتية الأخرى. وكعرب يمكن لنا اليوم الاستعادة من عدد من العناصر الإيجابية التي تتميز بها مطلقنا في النهوض الاقتصادي. احدين التحارب النموية الاقتصادية كالمودج الشرق اسيوي معين الاعتبار. ومتحاورين العوامل التي تدمر المشاريع النموية. كالكسرات والتنافس حول اصل الرؤية لمسألة التنمية. والفساد المالي والإداري وغيرها.

المحاضرة (٦): دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية

تمهيد:

نحرص في هذه المحاضرة للدور المتبادل من التأثير بين التنمية الاقتصادية والموارد البشرية. حيث سنبدأ بالعرف على مفهوم الموارد البشرية. ثم وضع الصورة الأمثل في العلاقة بينهما تحت الضوء. ونمر على تجربة واقعية من الاهتمام بالموارد البشرية وتأثيرها على التنمية البشرية في بلدان شرق اسيا وماصل هذا الموضوع الهام من خلال الاستفادة من بعض ديمية. ونختم بالناكيد على الخلاصة من كل ما استعرضناه.

١/ مفهوم الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري والعنصر المادي والعنصر التنظيمي اهم مفومات الإنتاج الأساسية اللازمة لتحقيق الاهداف سواء على مستوى المنظمات او على المستوى القومي عبر ان العنصر البشري. وهو مورد الموارد البشرية هو الذي يتحكم في العنصرين الآخرين ويحركهما هي الاتجاه الذي يريد الإنتاج ويحقق الاهداف بأعلى كفاءة إنتاجية ممكنة. وكلما ارتفعت كفاءة الموارد البشرية اصبح استخدام عناصر الإنتاج الأخرى

حتى ولو كانت قليلة أو نادرة. أصبح استخدامها استعمالاً عاماً على العكس من ذلك فإن النقص في كفاءة الموارد البشرية يسبب استخدام عناصر الإنتاج الأخرى ويهدرها حتى لو كانت متوافرة ومتاحة.

وإذا كان واقع الدول المتقدمة يعكس الصورة الأولى التي نكون فيها الموارد البشرية عالية الكفاءة والخبرة فإن واقع الدول المتخلفة يعكس الصورة الثانية حيث تكون الكفاءة متدنية.

في ضوء ذلك يمكن فهم الموارد البشرية بأنها العناصر البشرية المساهمة في الإنتاج أو على مستوى المنظمات أو البلدان. وأما تعدد أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق الأمر الذي يفرص على المنظمات والبلدان إيلاءها الاهتمام الأكبر في سبيل تحقيق إنتاج أعلى وكفاءة أفضل للخدمات والمنتجات والأفكار مما يؤدي إلى تحقيق معدلات أعلى في الناتج النهائي للمنظمات والنمو الاقتصادي للبلدان.

وهذا المفهوم للموارد البشرية، هو ما دفع المنظمات والبلدان لاعتماد إدارات خاصة لهذه الموارد، تقوم بنشاط التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة لهذه الموارد، بغية الاستخدام الأمثل والمعال لها على كافة المستويات.

ومع ظهور قوة المعرفة في القرن الحادي والعشرين وكيفية استخدامها في البلدان والمنظمات ذات القاعدة المعرفية وازدياد أهمية عمال المعرفة في تكوين الثروة والمؤسسة أصبحت تنمية الموارد البشرية عاملاً مهماً في تحرير العدرات الإنتاجية والتنافسية للمنظمات والأمم. وعليه تم إيلاء موضوع استقطابها وتوظيفها والمحافظة عليها وتدريبها العناية الأكبر. كما تم اعتبار مدخل محاسنة

الموارد البشرية. احد مداحل حساب الموجودات المعرفية بالإضافة الى مداحل اخرى كمدخل الملكية الفكرية والتعلم النمطي وغيرها.
٢/ تأثير متبادل.

هناك عدة صور يمكن تصورهما للعلاقة بين مفهوم الموارد البشرية ومفهوم التنمية الاقتصادية. فقد لا نثرّب اي علاقة بينهما. وقد يكون تأثير الاول هي الثاني. وقد يكون تأثير الثاني هي الاول. وقد يكون التأثير متبادلا.

والصورة الاخيرة هي الاكثر وضوحا من خلال طبيعة كل واحد منهما ومن خلال دور النمو الاقتصادي بالنسبة لهما معاد ان التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على النمو الاقتصادي السوي لتطوير مصادرها وبرامجها المنصلة بكافة قطاعات المجتمع. وتراجع النمو الاقتصادي حتى في حالة التغيرات الهيكلية في أنشطة الاقتصاد. كالتركيز على القطاع الصناعي مثلا والتقليل من القطاع الزراعي او التحول نحو الخدمات على حساب الصناعة او الزراعة. ان يجعل للتغيرات الهيكلية لوحدها إمكانية الدفع باتجاه المشاريع التي تساهم في تحسين نوع الحياة لدى الناس. لا بد من ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي السوي. سيما اذا ما قيس ذلك مع معدلات ارتفاع النمو السكاني المطلق.

وعليه فان النمو الاقتصادي يصبح عاملا مشتركا بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية. فهي لا تتحقق الا من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي لا يتحقق الا من خلال موارد بشرية تساهم في رفع ايجابية القطاع او النشاط الاقتصادي الذي تم التحول اليه. في خطط التنمية الاقتصادية او توفر الأعداد الكافية من الموارد

البشرية لتعطلة كافة الأنشطة الاقتصادية في كل القطاعات، حين تتخذ الدولة برنامج التطوير المتكامل.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تراجع معدل النمو الاقتصادي مع الارتفاع التلقائي في معدلات النمو السكاني، سوف يقلل من تحسين مستويات المعيشة وموعية الحياة بالنسبة لجميع السكان، وهو بدوره ما سيمعكس على الموارد البشرية التي يفتقر من أن تلبى اهتماما خاصا من حيث التدريب والناهل والخصر، وفي المحصلة النهائية ستتراجع برامج التنمية الاقتصادية.

وعليه يصبح الاهتمام برفع معدلات النمو الاقتصادي مهما لكلا الأمرين، الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية، وربما هذا ما جعل الاهتمام ينوجه إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي لدى بعض البلدان باعتباره المقدمة الضرورية لتنمية الموارد البشرية، حيث أن قطاع الصحة والتعليم ورفع الدحول، وهي التي تساهم بشكل عام في رفع كفاءة الموارد البشرية، يشكلان أساس هذه القطاعات، نسبة عالية من إجمالي الدخل القومي العام، وهي ذات الوقت تعتبر هي المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس الاهتمام المحتمل في خطط التنمية الاقتصادية.

ولما نشعر بالدوران في حلقة واحدة في صوء التأثير المتبادل بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية، وهذا ما يؤكد أن الاهتمام بالموارد البشرية سيؤدي بشكل تلقائي لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وأن تحقيق هذه البرامج سوف ينعكس على تحسين وتطوير كفاءة الموارد البشرية.

وهنا نمرر وجهتنا نظر بالنسبة لتأهيل واعداد الموارد البشرية واحدة يتبناها البنك الدولي هي دعمه لبرامج التنمية الاقتصادية للدول التي تعتمد على القروض ودعمه .حيث انه يصرح ان تكون التعطية للتعليم الاساسي فقط.اما التعليم التخصصي.فمرى ان الدولة غير معنية به.وان نكلمته الاقتصادية اكبر من عوائد هتترك برامجه للمنظمات والمؤسسات المعنية بكل هي محالة ووجهة نظر اخرى ترى ان الدولة معنية بتأهيل ودعم التعليم والتدريب التخصصي وان تطوير الموارد البشرية.سيعود باثار اقتصادية عامة على الدولة وهو ما اسعته اليابان حيث تبنى الشركات الموظفين حتى نهاية العمر مما يحفل الموارد البشرية عندها جزء من اصولها الاقتصادية وهو في المحصلة النهائية يعتبر اصولا اقتصادية للمجتمع كله.

وهي وجهة النظر التي اعتمدتها دول شرق اسيا.وحايات نتائج منهرة ككشنت عن اهمية ودور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.وهذا ما سلفي الصوء عليه في المقرة التالية.وهو ما يؤكد على ضرورة اعطاء راس المال البشري اهتماما اكبر من حيث الاستثمار مقارنة بالاصول الممنحة الاخرى. سيما مع ما يتميز به هذا الاصل من كونه عدها ووسيلة في ثقافة مشاريع التنمية وبالاخص التنمية الاقتصادية.وهو غالبا ما يتمز بالوفرة في البلدان النامية على عكس الاصول الممنحة الاخرى التي تعاني بعض البلدان المدرة فيها.

٣/ النموذج الشرق اسوي

يمرر النمو المصحرة للنموذج الشرق اسوية (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) الى اسباب عدة احدها الاستثمار المكثف الذي قامت به هذه الدول في التعليم وهي راس المال البشري خلال فترة اللحاق بركب

المصنوع يتوافر توافق عام على أن البلدان التي تتمتع بالمحروون الأكبر من رأس المال المشري تتمتع بقوة عاملة أكثر كفاءة وهي بالتالي أكثر ازدهاراً وهو ما حصل لهذه البلدان، حتى قبل من خلال تحاربهم، أن رأس المال المشري للأمة لا رأس مالها المادي ولا مواردها الطبيعية هو الذي يحدد خطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونوعيتها.

وتوفر تحرمة شرق آسيا في هذا السياق ما يدل على دور الموارد البشرية في النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية هي معارضة منها لتصبح السياسة التعليمية والنظرية النيو كلاسيكية، عبر تسديدها على الاستثمار في التعليم وعلى تكوين رأس المال المشري.

وعلى العكس من تقارير البنك الدولي الذي يعتمد فلسفة معادية لدور الدولة، ونترك مسألة التعليم فوق الأساسي والتدريب والخصص لعبها، واصل دور الدولة في هذا النموذج لدرجة مع مؤسسات التعليم والتدريب من أن تعتمد سياسات مستقلة في هذا الميدان وقد تدخل الدولة في سبيلها ونابوا وكوريا الجنوبية دعماً استراتيجياً مهيماً للدولة في عملية التدريب على المهارات بالنسبة للموارد البشرية.

كما كان للشركات في اليابان دافع قوي أصاً في توفير تدريب وتعليم مستمرين على كافة المستويات لأن عملية التوظيف تعتبر عقداً مدى الحياة من الموظف والبركة وكان القطاع الخاص في كوريا الجنوبية ونابوا أقل استعداداً لتوفير التعليم والتدريب المهني بمفرده واعتمد أكثر على تدخل الدولة.

وأعاد الاستثمار الياباني الشديد على التعليم المدرسي في كوريا الجنوبية ونابوا، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح النظام التربوي في البلدان الثلاثة جميعها موجه نحو إنتاج اختصاصيين لتلبية احتياجات

السوق)مطلبا بذلك حالات عدم ملائمة مخرجات النظام التربوي مع هذه الاحتياجات)وبتيجة لذلك لا تعاني هذه البلدان من وجود اشخاص ذوي مستويات تعليم جيدة لكنهم عاطلون عن العمل او من وجود اختصاصيين غير منتجين على المستوى الاقتصادي.كما هو الحال في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

ولقد اكدت هذه التحارب انه لا يمكن تحقيق الشافعية الدولة على اساس نوعية المنطق الدولي بترك التدريب المهني على عائق القطاع الخاص بل ان تدخل الدولة بعد ضروريا في سبل رفع كفاءة الموارد البشرية. وان ذلك ينعكس على النمو الاقتصادي والسمة الاقتصادية.

لقد كانت استراتيجيات السمة التي اعتمدتها هذه الدول هي التركيز في المرحلة الاولى على النمو المستند الى اليد العاملة المكنته الذي يهرز تصدير المنتجات المستندة الى اليد العاملة المكنته الى الاسواق المفتوحة في العرب ولقد كان تحقيق هذه الإستراتيجية اقل اعتمادا على المقادير الوفيرة من رؤوس الاموال او من القوة العاملة الكمية ولقد تم نقل المتطلبات التكنولوجية بطريقة طوعية من الدول العربية. وبالتالي بدأت هذه الدول اللحاق بركب النمو مع منتجات مستندة الى اليد العاملة المكنته ومع متطلبات تكنولوجية او مهارات قليلة وقد ادى النمو الذي حصل الى توفير الموارد المالية لإطلاق سياسات تربوية عامة واسعة النطاق واستدامتها.

وعندما توسع تراكب راس المال البشري على ككل من المستويين الحظي والريفي امتلك القوة البشرية المهارات الضرورية لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة مع متطلبات تكنولوجية

أكثر. وتمكنت هذه الاقتصادات من صعود السلم التقني وعلى طول هذه المراحل استمرت الأسواق الخارجية هي فتح أبوابها أمام هذه البلدان. ونريد هذه التحركة في انداعها من خلال ما قدمته من تراكب وتحاول عبثا بين دول هذه المنطقة. دفع بكل المنطقة للتقدم ولتسويقها بالرقى من خلال ما سمي باستراتيجيات الأور الطائرة. حيث تصاهرت جهود سكان تلك المناطق مع مقصودهم برفع شأنها الأقوى للقوى والقوى الضعيفة. حتى أصبحوا في موقع متقدم بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة والمستدامة.

1/ من الهدى الديني

من المصد هنا أن نوقف أمام ما يرشد إليه الهدى الديني في الإسلام بالنسبة للموارد البشرية وما لذلك من انعكاس على التنمية الاقتصادية. حيث أن الإسلام ينظر إلى الإنسان بشكل عام بمنزلة التكريم. ويحمله في موقع المخلوق الذي سخرت لكافة الأشياء من أجله. فمر من قائل يقول: "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفصلناهم على كبر مما خلقنا فصيلا" ويقول أيضا: "و سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه أن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"

وهذا التكريم من ناحية والتسخير من ناحية أخرى يجعلان من السكان محل العناية المصوى بالنسبة لسياسة أي بلد وقيمة علما كالأهداف ووسائل في البرامج التنموية في أي مجال وهو ما يلعب النظر أيضا لحمل الموارد البشرية في محل العناية والأولوية بالنسبة لتنمية عناصر الإنتاج. وأن التوجه إلى استثمار الموارد البشرية سيهتد بالرفع

والمردود الإيجابي على التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة والدالة
بأفضل ما يمكن توفقه بالنسبة للعناصر الأخرى.

٥/الخاتمة

وخاتمة القول بالنسبة للعلاقة بين الموارد البشرية والتنمية
الاقتصادية أن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية يترصد منها أن تعطي
الأولوية للتنمية وتطوير وبناء كفاءات الموارد البشرية، أو على الأقل
تقدير أن لا تهمل هذا الجانب لصالح العوامل الأخرى وأن العمل على
تطوير هذه الموارد فاعلا وتدريبيا وتخصصيا واستثمارا سوف يعطي
شكلًا نهائيًا لإنجاح خطط التنمية الاقتصادية ويرفع من رصيد تحقيق
أهدافها.

المحاضرة (٧):العولمة والتنمية المستدامة*

تمهيد:

انخرس في هذه المحاضرة لتأثير العولمة على التنمية المستدامة وهذا
يتطلب منا في البداية التعرف على مفهوم العولمة وكذلك مفهوم
التنمية المستدامة وأهدافها. فطرا لاما لم ينخرس لها في المحاضرات
الماضية. وهذا سيحرمنا للتحدث عن أليات العولمة والفاعلين الأساسيين
فيها. حتى يصل إلى الخاتمة حيث نرى محمل ما توصلنا إليه من خلال
فقرات هذه المحاضرة.

١/مفهوم العولمة وأصولها التاريخية.

العولمة ظاهرة مركبة ذات آثار بعيدة المدى. وقد اكتسب مفهومها
الكثير من الدلالات الانعكاسية وأصبح أحد القضايا الساخنة ذات موضوع
نقاش دائم في الخطابات السياسية المعاصرة. لكنها تعتبر قوة إيجابية لا
سمبل إلى مقاومتها من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي للناس في جميع

أبناء العالم، وعلى طرف يقص من ذلك ينحى عليها باللائمة كمصدر من مصادر الكثير من المشكلات المعاصرة.

والهولمة ككالية أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، إلا أن البعد الاقتصادي للهولمة قد حظي باهتمام متزايد من الباحثين، نظراً لما له من تداعيات وتأثيرات على غير من المتغيرات، ونظراً لاختلاف تأثيره على الجماعات والقوى المختلفة.

وتعني الهولمة هي شعها الاقتصادي الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي والندفق المستمر والسريع في السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود الوطنية وقد عرفت بأنها "آلية للتكامل السريع" أو أنها "امتداد للأنشطة الاقتصادية عبر الحدود السياسية للدولة" أو "أنها انهيار الحواجز الاقتصادية ونظامي سرعة التجارة الدولية ونزايء الأنشطة المالية والإنتاجية ونظامي قوة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية".

ونشير الهولمة وهما لبعدها الاقتصادي إلى عنصرين مهمين، أولهما: يتمثل في دور الأطراف الفاعلة كالشركات الدولية والتمطيمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والتكتلات الاقتصادية، وثانيهما: يشير إلى السياسات كتنحريك التجارة واتفاقيات حماية حقوق الملكية وتحرير أسواق المال وغيرها والتي تتم على المستويين الدولي والوطني من خلال تسجيع الانصاح والاندماج بين الدول.

ويؤرج للهولمة أنها مرت بمرحلتين مهمتين:

الأولى: ما يسمى بالموجة الأولى للهولمة وذلك خلال أعوام ١٨٧٩-١٩١١ وهي فترة تميزت بعدم وجود قيود على اتعمال السلع ورأس المال

والعمل عبر الدول ورافق ذلك تخفيف تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاعتماد على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

الثانية: المرحلة من عام ١٩٥٠ وحتى الآن وتشير الدراسات إلى أن موجة العولمة شهدت تراجعاً كبيراً خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ودعم ذلك فترة الكساد الكبير خلال الثلاثينات من القرن العشرين. لكن هذا التراجع سرعان ما تحول الانعكاس حيث طغى الكثير من السياسات للحد من الحواجز الوطنية التي تعترض سبل المعاملات الاقتصادية الدولية. كما أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت طابعها المميز على العملية الراهن للعولمة مقارنة بالماضي. فقد تخلصت بصورة هائلة الحواجز الطبيعية المتعلقة بالزمان والمكان. كما انحصرت تكاليف انتقال المعلومات والأفراد والسلع ورؤوس الأموال انحصاراً شديداً مما أدى إلى توسع كبير في إجراء المعاملات الاقتصادية عبر الحدود الدولية.

٦/ أليات العولمة:

تعتبر التجارة الدولية من أهم أليات العولمة وقد توسعت التجارة الدولية توسعاً سريعاً على مدى الثلاثة عقود الماضية. ومنذ عام ١٩٨٦ تمت بصورة مطردة بمعدل يفوق كثيراً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. وخلال السبعينات كان تحرير التجارة في إطار الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة - ألتا - صنبلاً وتدرجياً. وشمل البلدان الصناعية أكثر مما شمل البلدان النامية. بيد أنه من الثمانيات بدأ معدل تحرير التجارة ولا سيما بالنسبة إلى الدول النامية في التوسع ولم يأخذ التوسع التجاري شكلاً موحداً في جميع البلدان حيث استأثرت البلدان الصناعية ومجموعة

مؤلفة من ١٢ دولة من الدول النامية مصصت الأسد وهي المقابل لم تحقق معظم البلدان النامية أي توسع تجاري ملحوظ. كما تتركز معظم البلدان الأقل نمواً وهي تضم معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لا محصاة نسبي في حصتها من الأسواق العالمية رغم قيام الكثير من البلدان بتجهيز بدابير لتحرير التجارة.

ثم تأتي بعد ذلك تدفقات رأس المال لتكون الآلية الثانية التي شهدت تطوراً سريعاً في أشكالها. تتضمن تدفقات رأس المال القصيرة الأجل والاستثمار الأجنبي المباشر وقد تسارعت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الثمانينات سواء من حيث القيمة المطلقة أو كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ١٩٨٠ شجعت السياسات الاقتصادية على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر، وعلى مدى فترة التسعينات كانت هناك زيادة مطردة في عدد البلدان التي اعتمدت قدرات كبيرة من التدابير الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ويأتي نمو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كآلية ثالثة للعولمة، حيث يسلط إلى التغير المطرد في التكنولوجيا وما يتبعه من انحصار مستمر في كلمة الاتصالات. كما أحد الأسباب الرئيسية لتعميق التكامل العالمي. حيث شهد النصف الثاني من القرن العشرين تسارعا للتجارة العلمية والتكنولوجيا. وقد أدى هذا التطور التكنولوجي إلى تغير أبعاد الإنتاج، والعلاقة ما بين العناصر الإنتاجية وبعضها البعض وبين أنواع المنتج الواحد.

ومن أهم ملامح الاقتصاد العالمي هو إدارته من خلال التكنولوجيا أكثر من التجارة. حيث تعتمد الأنشطة الاقتصادية على تدفق المعلومات والاتصالات وتزايد نسبة التجارة الإلكترونية والتي حصصت من نصيب

الاسفالات والمساكن التي كانت تمثل عوائق امام الاسواق الدولية للسلع والخدمات. واصبح بعض خدمات العمل يتم عن بعد. ولا شك ان التحولات النسبية تعد الية حديثة من اليات العولمة لم تكن معروفة من قبل.

3/ الفاعلون الاساسيون في العولمة.

تعد الشركات المتعددة الجنسيات او الشركات النشطة دوليا فاعلا رئيسا لعولمة الصناعة والخدمات. ويمكن القول ان هذه الشركات اصحت المنظم الاساسي للأنشطة الاقتصادية في القصاد عالمي برداد تكاملا. ولدى هذه الشركات قوة احتكارية للموارد الاقتصادية. وكذلك لديها قدرة على الحصول على التمويل اللازم لاساع استطنها وذلك من خلال الدمج والاستحواذ مما يقلص الشركات العملاقة الى عدد محدود.

وكذلك تعد المؤسسات المالية الدولية. فاعلون اساسيون في العولمة. واهم هذه المؤسسات البنك الدولي. وصندوق النقد الدولي. ومنظمة التجارة العالمية. ولهذه المؤسسات سلطات هائلة على السياسات الاقتصادية في الدول النامية. سواء من خلال تطبيق سياسات اقتصادية معينة او تقديم قروض ومساعدات مالية.

1/ التنمية المستدامة.

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين اساسيين هما التنمية كعملية للحبر والاستدامة كبعد رمزي والدافع وراء ظهور هذا المفهوم ادراك ان عملية النمو هي حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الافراد على نحو يتسم بمدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية. كما ان التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد

تراجع. ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري. على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأدائها في الوقت نفسه.

وقد ترايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة في بداية السبعينات من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على الضغوط البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية.

وقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام دولي خلال عقد السبعينات في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية عام ١٩٧٢ والذي ركز أساسا على قضايا البيئة التي كانت واضحة بصورة مكثفة في الشمال وارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك. ولم تستأثر القضايا التي تهم الدول الأقل نموا بالاهتمام الكافي وخصوصا حاجتها إلى اقتصاديات أكثر استمرارا وكذلك تحسين أوضاع البيئة فيها. إلا أن الحاجة إلى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أصبحت أكثر وضوحا. ولعب الانتماء إلى الضيود التي تفرص على النمو نتيجة النقص في الموارد الطبيعية مثل السروات المعدنية ومصادر الطاقة.

هذا ويمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

* الأهداف الاقتصادية: وهي النمو والعافية والاستمرار.

* الأهداف الاجتماعية: وهي العمالة والعدالة والأمان والتعليم والصحة والمشاركة والهوية الثقافية.

* الأهداف البيئية: وهي بيئة نظيفة للمعيشة واستخدام رشيد للموارد الطبيعية المحددة والحفاظ على الموارد الطبيعية غير المحددة.

وقد حدد المنك الدولي للتنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد وتكون من خمسة مكونات وهي:

١- رأس المال البشري ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم.

٢- رأس المال الاجتماعي، ويقصد به مهارات وفدرات الافراد وكذلك المؤسسات والعلاقات والموارد التي تحدد طبيعة العلاقات بين الافراد.

٣- رأس المال المادي ويتمثل في البنية التحتية والاصول الماتة مثل الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغيرها.

٤- رأس المال السري ويتضمن صحة جيدة ومستوى تعليميا مصولا.

٥- رأس المال الطبيعي وهي الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية.

كما ان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد وضعت مؤشرات لدراسة ابعاد التنمية المستدامة وهي مؤشرات المصدر التي تقيس التعبير في الاصول الاقتصادية والبنية والاجتماعية. حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الوارد المائية والتغير في الاراضي واستخداماتها والتغير في استخدام مصادر الطاقة وصافي التغير في الاصول المنتجة وصافي التغير في الاصول المالية والتغير التكنولوجي والتغير في رأس المال البشري وهي الإنفاق على الاستثمار في رأس المال البشري.

ومؤشرات النتيجة وتشمل اتمام الإنفاق ومعدلاته وموزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

وجدير بالذكر ان هناك الكثير من الهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية المستدامة وعلى رأسها الأمم المتحدة وبرامجها والمؤتمرات المنبثقة عنها مثل برنامج الأمم المتحدة للسنة ومؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية واللجنة العالمية للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ه/تأثير العولمة على التنمية المستدامة.

هي مثل بيئة اقتصادية فتعاطف فيها قوة السوق ويرداد دور المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات المدعوم من بعض القوى الكبرى في العالم. من الضرورة التعرف على تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية المستدامة.

وقد أوضح تقرير "مستقبلنا المشترك" عام ١٩٩٧ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن نموذج التنمية الذي يسود العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يعاني من انخفاض ترايد الصراع في العالم. ونعاقم التدهور البيئي في كل أقاليم العالم.

كما أكد إعلان ريو أهمية إيجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لكل دول العالم. كما يحقق الفصل تعامل مع المشكلات البيئية.

وإذا كانت العولمة تحقق مكاسب محتملة فإنها تسبب مجموعة من الحسائر والتحديات الحففي يكمن في إدارة عملية العولمة بطريقة تدعم الاستدامة السنية والتنمية البشرية العادلة وكلما كان هناك تكامل بين السياسات السنية والتجارية. كلما كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة وكلما كانت العولمة أكثر فائدة للسنة.

ويحدد تأثير العولمة الاقتصادية على السنة والسنة المستدامة من خلال قنوات عدة: فالعولمة تسرع من المعبر الهيكلي ومن ثم تعبر الهياكل الصناعية في الدول وكذلك استخدام الموارد ومستويات التلوث. كما يمكن أن تعكس العولمة اختلافات السوق ونسب السياسات الاقتصادية وعدم تناسبها بما يعاقم من تدهور البيئة. وقد تزداد الصعوبات من أجل الإصلاح. وهي الوقت الذي تحس فيه العولمة اتفاق

النمو الاقتصادي في بعض دول العالم لها نصيب اقل النمو الاقتصادي لدول وقطاعات وصناعات معينة ومن مثل هذا التمييز لبعض الشعوب وبعض الاقتصاديات قد نتج عنه تدهور البيئة وقلة الموارد.

وهي حين نرفع العولمة من معايير الانساح العالمية بالشكل الذي يجعل المعايير البيئية متضمنة بصورة كبيرة هي أسواق السلع لها قد تؤدي من جهة اخرى الى ضعف القدرات التنافسية لبعض القطاعات والصناعات بتخفيف الممارسات والسياسات التجارية غير العادلة كما ان ضعف المعايير البيئية قد يؤدي الى سباق نحو الاسفل.

ان العولمة نمر من صورة السوق /الدولة وهي الوقت الذي نحرص فيه على الحكومات ونصوي دور السوق هي الحياة الاقتصادية لها تخلق للدولة حوافز تنموية دورها في مجالات وقطاعات اخرى.

6/ صور لتأثير العولمة في التنمية المستدامة:

تعد سياسات تحرير التجارة من امر صور العولمة. كما ان الشركات الدولية من الضوابط المهمة للعولمة وقد رادت معدلات التجارة الدولية بصورة كبيرة. كذلك ترايد ساعد الشركات الدولية وحجمها. ويمكن ان يؤثر تحرير التجارة والدور الذي يلعبه الشركات الدولية على التنمية المستدامة من خلال التأثير على النمو الاقتصادي والاستثمار وعلى العوائد الحكومية وعلى الموارد البيئية وكذلك على نوعية وكثافة التلوث. كذلك يؤثر تحرير التجارة على رفاهية الأفراد وعلى مستويات التشغيل والعمالة وذلك من خلال تأثيرها على اسعار المنتجات ومعدلات النمو الاقتصادي والاستثمار وعلى العوائد الحكومية وعلى توفير الشركات الدولية لفرص عمل لمواطني الدول التي تعمل فيها.

ولو احديا اثر الاستثمار الاجمعي المباشر على التنمية المستدامة منالا.لوجدنا ان القطاع المالي هي ظل العولمة شهد تحريرا واسعا ليصبح احد القوى الصارمة لتبادل ان التدفقات المالية اصبح اكبر حجما من التدفقات التجارية.اصافة الى قدرة راس المال على الحركة مفارمة بالعمل.وقد عمدت بلدان نامية عدة الى فتح اقتصادياتها وتخفيف القيود بناء على مصيحة المؤسسات الدولية لتدفقات الاموال القصيرة الاجل دون اخذ الاحتياطات الواجبة لمواجهة المخاطر الناجمة عن هذه الحركات واصبحت الاستثمارات الاجنبية المباشرة تمثل الحائز الاكبر من تدفقات رؤوس الاموال للدول النامية خلال فترة التسعينات. الامر الذي يؤثر على هيكل هذه الاقتصاديات.ومن المعلوم ان ذلك قد تستتبعه اثار سلبية واجتماعية تتمثل في مشاكل البطالة والمفر.

٧/الخلاصة

ان العولمة اثر بشكل كبير في التنمية المستدامة سلما وايحانا.وان الدول مصممة بايجاد سياسات قوارن بين التامرين.وقد جاءت التوصيات الامة بشأن التنمية المستدامة لكي لا يصرط البشر الحاليون هي الموارد على حساب الاجيال القادمة.كما تعمل بقدر المستطاع على تحسين البلدان الآثار السلبية للعولمة بالحفاظ على البيئة وتقليل اعداد المقراء في العالم.

*ملاحظة:المحاضرة تلخص لدراسة تحت عنوان:العولمة والتنمية المستدامة للدكتور علا محمد الحواجه.ممنورة في الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة.المجلد الاول.عن الاكاديمية العربية للعلوم.الدار العربية للعلوم- ماثرون.بيروت.٢٠٠٦م.

الحلقة الحوارية الأولى والتكليفات

* تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء المامة عامة بمواضيع القسم الأول من محاضرات التنمية الشورية. وقياس مستوى الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها ويتم فيها التناحر بين الطلبة في قضايا هذا القسم بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار، مشجعا الطلبة على التعبير الحر عن استيعابهم للمادة وتعليقاتهم عليها وموجهها لحوارهم نوجها علميا يقوم بطرح عدد من الحمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للفاش فيها من قبل جميع الطلبة.

* فيما يلي ١١ جملة مستفاد من المحاضرات في هذا القسم يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث تحصل كل مجموعة على جملتين أو أكثر ويصح المجموعات بكل حل حدة عشر دقائق للتناحر في إحدى الحمل وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة. ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الحملة المختارة لمدة عشر دقائق يصمي فيها الجميع إليه.

* تمنح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للتعلق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والداخل منها.

* يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الحواث العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولأها النظر إلى أهمية الارتكار على العلمية في الطرح والحوار والتعلق.

* يكلف كل طالب باختبار أي عوار لمحاضرات هذا القسم أو أي جملة هي هذه الحلقة الحوارية ما هنا فيها فيما لا يقل عن خمس صفحات بحيث تعطي كل صفحة ٢٢ سطرا.

* فيما يلي العمل المطلوب مناقشتها والتحاور حولها:

١/ لقد كانت التحارب التنموية هي العالم، ان التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي للنهوض بالمجتمعات، بل نطلب الامر إعادة نظر في موضوع التنمية لتكون الخطوة تشمل واحد من الفترة الحاضرة؟!

٢/ ليس التخلف المعرفي بابل خطوة من التخلف الاقتصادي، وكذلك التخلف السياسي والعمالي والديني والاجتماعي والعمالي، وربما يمكن لنا القول ايضا بالتخلف البشري بمعنى عدم الوفاء على بيئة صالحة للحياة أو عدم امتلاك الإنسان لمعرفة صحيحة للبيئة؟!

٣/ من دون شك ان هناك علاقة وطيدة بين المجتمع والتنمية فكما كان المجتمع على درجة عالية من النجاسة والخطورة الانسانية لمصابا التنمية، كانت النظم الاجتماعية الصليبية السائدة محاولته مع برامج وفصا التنمية كلما كان ذلك مساعدا لتحقيق التنمية اهداهما؟!

١/ يرى المدافعون عن المجتمع المدني ان له دورا كبيرا في التأثير على برامج وأنشطة التنمية بحيث انه يساعد في تعبئة الموارد بطرق تحرر الدولة بمفردها عن الصدام بها لان التنمية تسبق من الحريات التي يقدمها المجتمع المدني ولان الناس يقومون بمبادرات لا يبحرونها هي اوضاع اخرى؟!

٥/ ان المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية وتعدد وكثرة وتنوع وتحدد حاجات الافراد والمجتمعات المراد اشباعهم في زمن معين ومكان معين مما يجعل الإنسان أمام الاختيار بين الحاجات التي يريد اشباعها اولاً والتضحية بالحاجات الأخرى التي لا يمكن للموارد ان تضييعها في ان واحد.!

٦/ تعتبر الدولة هي أي مجتمع المدير والمخطط لهومن الطبيعي ان تولي اهتماما مكثرا للمشكلة الاقتصادية وان لا تاتوا بهذا في سبيل اتحاد حلول لها وحل حالة من النوازل لضمان استمرار سياسي واقتصادي واجتماعي بحيث المجتمع الوقوع في الكوارث في شتى المبادئ وهذا ما يتطلب منها التزام سياسة مالية واضحة.!

٧/ اذا كان فعل نظام سياسي يحتاج الى شرعية يمكن عليها لمرور استمراره في الحكم والنسبة بمبادئ الامور هي اي بلدان التنمية منتهى تصنيفاتها تعد اليوم احد الدعائم الاساسية للسرعة والتنمية هذه ليست ما يحاول النظام السياسي الحاضرم في فعل بلد اظهاره والتماخر به على الصعيد المحلي او الخارجي بل ما نصممه الممارير الدولية التي تنسج بسبب عالية من المصادقة والدقة.!

٨/ لتحقيق الحكم الصالح لابد من وجود انتخابات حرة وحيادية وفعالية لدى المجتمع المدني والفتح على الفضاء الاعلامي الحر والتعاون بين كافة الماشط السياسية لتحقيق التنمية المستدامة واعتماد سلطة المامور والسياسية في ادارة الموارد المالية واعتماد رؤية مستقبلية يعمل الجميع على تحقيقها.!

٩/ تعتبر حرية التنمية الاقتصادية لبلدان شرق اسيا محارب جديرة بالتعلم منها سيما لمنطقة مثل المنطقة العربية التي لم تنهض بعد رغم توافرها على خطوط اكبر من تلك الدول من حيث نوع الموارد وامكانيات التكامل من الاقطار المختلفة من الدول العربية.!

١٠/ لقد ثبت من تحارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة هي امريكا اللاتينية) ان الكثير من هذه البلدان استطاعت ان

تحقق معدلات نمو مرتفعة هي الناتج القومي الإجمالي، إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة بل ومتدهورة إلى مستويات متدنية. ٩!

١١/ يعزى النمو المعجز للمور السرق اسوية (البان و كوربا الجنوبية و بانوان) إلى أسباب عدة أحدها الاستثمار المكثف الذي قامت به هذه الدول في التعليم وهي رأس المال البشري خلال فترة اللاحق مركب النمو. ٩!

١٢/ من المبدأ أن موقف أمام ما يرشد إليه الهدى الديني في الإسلام بالنسبة للموارد البشرية، وما لذلك من انعكاس على التنمية الاقتصادية، حيث أن الإسلام ينظر إلى الإنسان بشكل عام نظرة التكريم، ويعمله في موقع المخلوق الذي سحرت بكافة الأشياء من أجله. ٩!

١٣/ العولمة ظاهرة مركبة ذات آثار بعيدة المدى، وقد اكتسبت مفهومها الكسر من الدلالات الإيجابية وأصبح أحد القضايا الساخنة ذات موضع نقاش دائم في الخطابات السياسي المعاصر لكنها تعتبر قوة إيجابية لا سبل إلى مقاومتها من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم. ٩!

١٤/ وقد نرايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة هي بداية السبيل من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على الصيود البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية. ٩!

القسم الثاني التنمية البشرية ومؤشراتها

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

- ١/ التنمية البشرية.. المفهوم والتطور.
- ٢/ دليل التنمية البشرية و الحرمان البشري.
- ٣/ مبررات وانتقادات مؤشرات التنمية البشرية.
- ٤/ تمويل التنمية البشرية.
- ٥/ الصحة كمؤشر للتنمية البشرية.
- ٦/ التعليم كمؤشر للتنمية البشرية.
- ٧/ الدخل كمؤشر للتنمية البشرية.
- ٨/ الحلقة الحوارية التالية.

المحاضرة (١): التنمية البشرية..المفهوم والتطور

تمهيد:

تتضمن في هذه المحاضرة مفهوم التنمية البشرية ومراحل تطورها ونهرياتها المختلفة ثم نعرض على دليل التنمية البشرية ومؤشراتها وأهدافها في ضوء الالفة الثالثة ونوقف عند مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للعالم العربي. ثم نعرض موقفاً من دول العالم، ثم نبحث المحاضرة بالتأكيد المركزة على ما ورد فيها.

١/ التنمية في مقارنتها البشرية.

جاء في قاموس العرب السام الريادة بمعنى يسمي بقاء أي راد وكثير وجاء في مقاييس اللغة بمعنى المال أي راد وعلمه هان السمة تعني الريادة والارتفاع فيما يراد سواء كانت هذه الريادة والارتفاع في أمر مادي قابل للقياس أم معنوي يمكن ملاحظته بالتأمل والمقايضة. أما لمطة البشرية فهي مشتقة من البشر وهم الخلق. وهي تحري هي الذكر والأنثى. ويقصد به الناس عامة.

وعليه يمكن لنا أن نهم المقصود بالتنمية البشرية. ما له شأن بارتفاع الناس وتقديمهم. هي أي مجال يمكن لنا أن نتصوره.

لقد كانت مقارنة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقارنة اقتصادية صرفه لاعتماد العناصر على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس. يمر أن عدد المشكلات والنمات عرر مقاربات لأخصاصات ومعارف أخرى كالإنتاج والحرفا والحقوق وعلم الاجتماع وعلوم أخرى. وقد أدرك المختصون أنه من الممكن لدولة أن تشهد نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة عما عرر الصناعة أو التنمية الاقتصادية لوحدتها غير

كفاية للهيوس بالواقع البشري. ومن هنا انبثقت ضرورة اجراء مقارنات متعددة الاختصاصات فاحد في الحسبان الابعاد الثقافية والاجتماعية للحروح من احتلال التنمية في نمو النروء المادية.

وفي ضوء ذلك اختلفت طريقة التحليل للتنمية البشرية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي. فهو الناتج القومي يطرأ اليه على انه ضروري. لكنه غير كاف للتنمية البشرية. فقد تستقر بعض المجموعات الى التقدم البشري رغم سرعة نمو الناتج القومي الإجمالي او ارتفاع دخل الفرد ما لم تتخذ بعض الخطوات الإضافية.

٦/ مفهوم التنمية البشرية

تطور مفهوم التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي. كما تطورت مؤشرات التنمية وتعددت مكوناتها واهتماماتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي الى حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية ومن ثم مؤشرات التنمية المستدامة والتنمية البشرية واهداف التنمية الإنسانية.

وقد استخدمت عدة تعابير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية منها تنمية العنصر البشري، او تنمية الرأسمال البشري، او تنمية الموارد البشرية او التنمية الاجتماعية او الإنسانية كما نعر عنها بعض الكائنات العربية. وكان مفهوم التنمية البشرية يحلف باختلاف التصنيفات المعتمدة.

لقد أطلق عليها هي الحمسينات من القرن الماضي بمسائل الرفاه الاجتماعي. واسم بعد ذلك للتركيز على التعليم والتدريب ومن ثم اشباع الحاجات الأساسية. واصبح اليوم يركز على تطوير القدرات

المشربية وكذلك تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في أول تقرير أصدره حول التنمية البشرية عام ١٩٩٠ هي: "عملية تهدف إلى زيادة الخبرات المتاحة أمام الناس" وهو كما يرى بول ستريتن (Paul Streeten) يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خبرات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية ككائنات لها ذاتها، ووسائل إنتاج أيضا، أما محبوب الحق فبصفته بانه زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحدا من هذه الفرص وليس كل ما تطوي عليه أنفسهم، أما عثمان هاشم ف يرى ان التنمية البشرية تقوم على اساس الاستخدام الافضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يتضمن استثمارية النمو... ومن مظاهر هذه المهمة العناية بالامن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الاساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوسيع فرص العمل المنتج.

اما اسماعيل حمري فمفهومه عن التنمية البشرية يتكون من شطرين، شطر اقتصادي يتمثل في انتاجية العمل، وعمادها القوى البشرية عالية التأهيل والشرط الآخر سياسي اجتماعي يتعلق بتوفير الغذاء الكافي واللبس المناسب والسكن اللائق والحرية والرعاية الصحية والسياسة واكتساب المعارف والمهارات ونسب قيم العمل والكرامة الخ.

اما في مكتب العمل العربي ف يرى ان هذا المفهوم اصبح يتضمن التركيز على انماط التفكير والسلوك ونوعية مشاركة الجماهير في اتحاد الفزار والعلاقات الاجتماعية والعادات والمعتقد، وثقافة الشعوب، وطرق واساليب العمل والإنتاج، أي تنمية الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم واد يشير برنامج الأمم المتحدة

الإيمانى الى ان مفهوم التنمية البشرية هو يعنى تنمية الناس. تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء هي التعليم او الصحة او المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلق. والتنمية من اجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققه توزيعها واسع النطاق وعادلا، والتنمية من اجل الناس اي اعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

وقد تطور هذا المفهوم عبر تقارير اللجنة البشرية الصادرة عن البرنامج وذلك بمصطلح المعنى السابق واصافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة.

مما سبق نمت صياغة المفهوم على النحو التالي: ان التنمية البشرية هي عملية نموية مستدامة تهدف الى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والعائلي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على افراد المجتمع على نحو عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية في اطار الموارد الاقتصادية المتاحة وهي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن

وهي صوء ذلك يرى المهتمون بتركز الخبرات الأساسية في ثلاثة: وهي ان يحي الناس حياة طويلة حالة من العطل وان يكتسبوا المعرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وهي حالة عدم توفر هذه الحاجات الأساسية فان الخبرات الأخرى ستكون بعدة المثال.

ويمكن القول ان التنمية البشرية بهذا المفهوم تختلف عن نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، حيث ان هذه النظريات تتوجه الى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية، ولا تهتم هذه النظريات إلا بحاجب العرض أي في اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع، بينما تنظر التنمية البشرية ان البشر هم أكثر من عوامل الإنتاج بساطا لكنهم ليسوا سلعا إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى، هم الهدف الاسمي للعملية الإنتاجية والمسموون بها.

كما تختلف التنمية البشرية عن مناهج الرفاهية البشرية التي تنظر الى الناس باعتبارهم مستفيدين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها، وهذه المناهج تهتم بمسائل التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج.

كما انها تختلف عن منهج الاحتياجات الأساسية التي تركز على مجموعة من السلع والخدمات التي نحتاجها الفئات السكانية المحرومة، مثل الغذاء والمأوى والملبس.

لقد قبل ان للتنمية البشرية جاسم يتمثل الاول في تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والساني استماع الناس بقدراتهم المكتسبة اما للتمتع بوقت الفراغ او في الأغراض الإنتاجية او في السموو الثقافية والاجتماعية والسياسية وسوف نفقد برامج التنمية البشرية غاياتها حين لا يتم الموارد من هذين الحاسس.

لكن مفهوم التنمية البشرية تطور الى ما هو ابعد من ذلك، في ضوء التحديات التي مرت في سبل الوصول اليها في مختلف دول العالم، ما حدا بمناقشة الامر على مستوى اعمى في المؤتمر الذي عقدته الامم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ لملاحظة التفاوتات الصارخة القائمة في العالم

بالنسبة للتنمية البشرية وصاغوا إعلاناً يعرف بإعلان الألفية ويتكون من ثمانية أهداف يلزم تحقيقها بحلول ٢٠١٥ من أجل التقدم بالتنمية البشرية. وقد حددت سنة ٢٠١٥ بالتاريخ الأقصى لبوْلُج كل هدف من هذه الأهداف وحددت سنة ١٩٩٠ بالنسبة المرجعية لقياس التقدم.

والأهداف الثمانية هي كما يلي:

- ١/ القضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع.
- ٢/ تأمين التعليم الابتدائي للجميع.
- ٣/ تطوير المساواة بين الجنسين واستغلاله النساء.
- ٤/ خفض وفيات الرضع.
- ٥/ تحسين صحة الأم.
- ٦/ مكافحة فيروس فقدان المناعة.
- ٧/ تأمين استدامة الموارد البيئية.
- ٨/ إنشاء الشراكة من أجل التنمية.
- ٩/ دليل التنمية البشرية

وصفت الأمم المتحدة دليلاً للتنمية البشرية في العام ١٩٩٠. يقاس من خلاله مستوى التنمية البشرية في كل بلد سمويًا وهو يتحرك من ثلاثة مكونات تمثل في الصحة والتعليم والدخل. وأربعة مؤشرات تابعة لهذه المكونات كما يلي:

- ١/ المكونة الصحية ومؤشرها العمر المتوقع عند الولادة.
- ٢/ مكونة التعليم ولها مؤشران، الأول، وهو معرفة القراءة والكتابة، والثاني معدل المدرس للمراحل الدراسية الثلاث.
- ٣/ مكونة الدخل ومؤشرها الدخل المحلي الإجمالي للفرد.

وقد جاءت هذه المبادرة بوضع الدليل السنوي للتنمية البشرية بعد أن أظهرت التحارب منذ التسعينات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي المرتفع في بعض البلدان النامية لم يقلل من أعداد الفقراء بل العكس تماماً في بعضها ولم يكن قياس مؤشر نصيب الفرد من الناتج العام هي الدلالة على التنمية وعلى توزيع الثروة بين السكان.

غير أن الدليل التركيبي للتنمية البشرية مكوّناته الثلاثة يوهو خلاصة الفصل وشبه متكاملة عن مستوى التنمية بمختلف البلدان وهو ما لا يحصل عليه من خلال قياس نصيب الفرد من الدخل العام فقط.

وأراء النقد الذي وجه إلى هذا الدليل حول عدم شموله لكافة أبعاد التنمية الإنسانية (البشرية) قدمت مقترحات بتعديله واستهدف إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة ٢٠٠٠ تخفيف الضغوط المفروضة على قدرة الناس في الاختيار عن طريق معالجة الدخول غير الكافية والحوار الواسع الانتشار وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة وأن لم يهتم بتوسيع مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر على حياتهم أو تربية أجيالهم المدنية والسياسية.

إن دليل التنمية البشرية يمرر أشواط التقدم التي تحقّقها البلدان لتحسين أوضاعها أو تأخيرها عن ذلك.

وقد عمل تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٢ على تضمين مدى عدم مختلف البلدان في التنمية البشرية على ضوء الأهداف المرسومة للتنمية هي (إعلان الألفية) وبصيف التقرير البلدان إلى خمسة أصناف:

١/بلدان حققت الهدف: وهي البلدان التي انحزت الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٢/بلدان سائرة إلى تحقيق الهدف: وهي البلدان التي انحزت ما لا يقل عن ٥٩٠% من التقدم الذي يسمى تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ لبلوغ الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٣/بلدان متأخرة: وهي البلدان التي انحزت ٧٠% و ٨٠% من التقدم خلال الفترة المذكورة بأحاء ٢٠١٥.

٤/بلدان متأخرة جدا: وهي التي انحزت أقل من ٧٠% من التقدم الذي يسمى تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ لبلوغ الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٥/بلدان متفهمرة: وهي التي انخفض مستواها ب ٥% على الأقل عما كان عليه سنة ١٩٩٠.

١/العرب والتنمية البشرية

تتباين مواقف الدول العربية في تقارير الأمم المتحدة منذ الإصدار الأول حتى الإصدار الأخير وهو ما يعكس تباين الجهود والإمكانات المدولة في سبل التنمية البشرية عند هذه الدول وهو ما يكشف أيضا عن عظم الموارد فيها في الكثر من أوجه الحياة وربما يحفل منها غير متحاسة رغم اللغة المستركة والحصراة المتقاربة وكما يبدو المصير المشترك.

لأنني معص دول الخليج هي قائمة الدول ذات التنمية المرتفعة كمطر والبحرين والإمارات والكويت. بينما مصر من نهاية الدليل دول أخرى كالسودان والمم وموريتانيا وما بينهم تقع بقية الدول العربية. بحيث

تعطي الدول العربية الدليل في كفاية مراحل التنمية. ما عدى الدول التي تعتبر مرتفعة جدا هي التنمية البشرية. علا بصيب للعرب فيها. يتكون العالم العربي من ٢٣ دولة يقارب عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة. وتتنابى انظمتها السياسية بشكل كبير ومنها دول غنية وفقيرة. وبعضها متقدمة نسبيا وبعضها متخلفة. كما انها تعاني من غياب مكلي او جزئي للديمقراطية وحقوق الانسان ونهبهم في بعضها ديكتاتورية عسكرية او استبداد فردي او حربي او عنائري. كما هناك ادعى الى انحسار مستوى المشاركة والعزوف عنها.

وينظر الى قاعدة البيانات والمعلومات العربية الخاصة بمصايا التنمية انها غير واضحة وبعضها لا يراد الإفراج عنها لان معظم بياناتها ينظر اليها بسرية باعتبارها مسألة أمنية ويصار جمعها اساسا من اجل اولويات وطنية يصعب معها ايجاد مؤشرات متعادلة.

من حيث الجانب الاقتصادي تتمايز البلدان العربية حيث ان بعضها تعتمد على نمط تصدير السلع الأولية. واخرى تعتمد على نمط احوال الواردات. وهو ما أدى الى تمايز واضح في توزيع الدخل بين بلدان قليلة السكان وغريرة الدخل الفردي (يبلغ ١٨٠٠٠ دولار شهريا في الإمارات) واخرى كثيفة السكان ومنخفضة الدخل الفردي (اقل من ٥٠٠ دولار في مصر والسودان والصومال). وان ذلك في تنطى انماط متباينة من الاوضاع التنموية القطرية.

تشير الدراسات الى ان الاقطار العربية تسجل تراجعا في معدلات النمو والاستثمار والدخل وازدياد المصحح وارتفاع المديونية والصحر العدائي والتفريط المانع في الموارد المالية نحو التسلح والاغراض العسكرية وثناقص حصتها من التجارة العالمية.

وبالنسبة للتعليم فمعدلات الأمية لا زالت أعلى من متوسط العالم، وحتى من متوسط البلدان النامية حيث وصلت بين البالغين منتصف التسعينيات إلى قرابة (18%)، ويريد عدد الأميين على مليون.

وترداد لقائمة الوضع التعليمي، حيث أنه رغم الجهود المبذولة لتطوير الجامعات والأنظمة التعليمية إلا أنها لا تزال غير قادرة على تلبي متطلبات التنمية في البلدان العربية، وإن المخرجات العلمية لا تلبى احتياجات البلدان العربية، إضافة إلى كون هذه الجامعات دون المستوى العالمي.

وفي الجانب الصحي رغم تسجل بعض الدول نمواً في انخفاض وفيات الأطفال إلا أن النسبة المئوية من السكان الذين لديهم فرصة الحصول على مياه شرب مأمونة نلغ (86%) ومن يحصلون خدمات صرف صحي ملائمة (62%) ومن يعانون سوء التغذية (13%).

أما بالنسبة للدخل فتشير تقارير التنمية البشرية إلى وجود أكبر من (٩٠) مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، وترايد من يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً واتساع الفجوات بين الدخل والأوجه الأخرى للتنمية البشرية.

٥/الخلاصة.

يمكن لنا أن نقرر أن التنمية البشرية هي الفترة الزمنية معيار التقدم الحضاري للدول والمجتمعات، وأصبح من خلال الإحصائيات والأرقام والأوصاف والدراسات أن البلدان العربية التي نحن منها نبحث هي موضع يلقى بها نهمه من حللية حضارية وموقع استراتيجي ومكانة ديمية، وهذا يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات ونصاهر الجهود لتسجيل مواقع الفصل من حيث التنمية البشرية.

المحاضرة (٢): دليل التنمية البشرية و الحرمان البشري*

تمهيد:

يعرض في هذه المحاضرة الى الدليلين المعتمدين عند الامم المتحدة عن التنمية البشرية. وهما دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري. ثم يسلط الضوء على ادلة اخرى تستخدم لقياس مستويات التنمية البشرية. ثم يعلق عليها جميعا في خلاصة المحاضرة.

١/ نظرة على ادلة التنمية البشرية.

نقسم الادلة المعتمدة لقياس التنمية البشرية لدى الامم المتحدة الى قسمين. دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري. اما دليل التنمية البشرية فقد تم تركيزه في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠، حيث صم ثلاث مؤشرات هي: العمر المرنص (كمؤشر للصحة) ومستوى الإلمام بالمرء والكفاية (كمؤشر للتعليم). والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة (كمؤشر للدخل). ويمر التقرير التركيز على عدد مختار من المتغيرات بسبب الانقار للإحصاءات الصالحة للمقارنة من جهة ولعدم تعقد الدليل وجعله منيرا للبحيرة من جهة اخرى. ونمثل القيم الدنيا والقيم العليا المتحققة للمؤشرات بقطبتين على طرفي مقياس مدرج من الواحد الى الصفر. لكل مقياس من مقياس الحرمان تم يتحدد حساب متوسط المقاييس الثلاثة فبتم الحصول على متوسط دليل الحرمان البشري ومن ثم يعطى الرقم الناتج من الرقم الواحد. فحصل على قيمة دليل التنمية البشرية للد المصفي.

وفي العام ١٩٩١ تم ادخال بعض التعديلات على الدليل ووسعت بعض المقاييس. حيث تم اضافة متوسط عدد سنوات الدراسة. فضلا عن

مستوى الإلمام بالقراءة و الكتابة واعتبرا مؤشرا للتعليم. واعطي وزن للدخل وراء مستوى حظ الفقر بدلا من الوزن صفر.

ثم برزت فكرة دليل التنمية البشرية المرتبط بموع الجنس نتيجة التفاوت الحاصل بين الجنسين في مجال التنمية البشرية. سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة أو نمط التمير من المعرفة هي الأجور. فمن خلال هذا الدليل للتنمية البشرية المحسوب لكلا الجنسين يظهر هذا التفاوت حيث يتم حسابه ضمن الطريقة التي يحسب بها دليل التنمية البشرية. ومن ثم يتم ايجاد نسبة دليل الإناث الى دليل الذكور، بعدها يصرب دليل التنمية البشرية لأي دولة مع دليل التنمية البشرية الشامل لها، وينعكس التفاوت في العرق من دليل التنمية البشرية الشامل، ودليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس وينصح من تصديرات هذا الدليل ان هناك فروقا بسيطة جدا بين التشغيل و الأجور حيث تحصل المرأة على نصيب صغير من نصيب الرجل، وهذا يعني انه ما من مجتمع يعامل النساء كما يعامل رجاله تماما.

ويحاول دليل التنمية البشرية المعدل حسب توزيع الدخل اظهار حساسية الدليل الشامل تجاه العدالة في توزيع الدخل حيث يعتبر مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر تقييلا من المؤشرين الآخرين (الصحة و التعليم). وذلك لان نسبة تفاوت العمر تقل عن ١:٦، بينما نسبة كسار السن الملمس بالقراءة و الكتابة اقل من ١:٦ من أعلى دولة و ادنى دولة، ولكن نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد يبلغ ١:٥٥. ومثل هذا التفاوت يتكرر بالحدة نفسها داخل الدولة، وحتى يكون الدليل حساسا

لتوزيع الدخل يتم صرب مؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي للدولة بمعامل يشير الى عدم المساواة في التوزيع.

كما يقيس دليل التنمية البشرية الشامل حالة التنمية البشرية عند نقطة معينة من الزمن، ولا يعطي اشارة الى التقدم المحرر على مر الزمن. فاما ما كان العمر المتوقع لسكان دولة ما هي السنة الاولى (٤٠ سنة) مثلا و هو منتصف المسافة من الحد الأدنى (٢٠ سنة) والحد الأقصى (٦٠ سنة)، وبعد عشر سنوات تحسن مستوى العمر المتوقع الى (٥٠ سنة) وهو المصنف من (٢٠ سنة) والحد الأقصى (٨٠ سنة) مثلا، فان هذا التحسن ينعكس سلبي على قيمة الدليل الرقمية فالحساب التقدم في الدليل بمرور الوقت يتم نسب الحد الأدنى في السنة الاولى وبحسب سنة للحد الأقصى في السنة العاشرة.

واستخدم مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس لمقياس التمكين النسبي للرجل و المرأة في المجالات السياسية و الاقتصادية حيث تم اختيار ثلاثة منبهات يعبر الاول عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية ويتمثل لحصة لكل من الرجل والمرأة من المناصب الإدارية و التنظيمية والمساهمة المؤوية لحصتهما من الاعمال المهنية و الفنية، اما المتغير الثاني فيعبر عنه بالمساهمة المؤوية لحصة لكل من الرجل و المرأة من المقاعد السياسية، والمتغير الثالث تم اختياره للتعبر عن السيطرة على الموارد الاقتصادية حيث يتمثل بتخصيص الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) والخطوة الأخيرة بضم مجموع المتغيرات الثلاث على ثلاثة، فالحصل على مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس.

٢/ دليل الحرمان البشري

يعكس دليل التنمية البشرية السابق المصنوع الاندماحي لتقييم التنمية البشرية، حيث يركز على اوجه التقدم التي تحمقها البلدان بكل شأنها من اعباء و فقراء، سيما يتم من خلال هذا الدليل الحكم على التنمية البشرية من المصنوع الحرمان، أي الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمهمومون في كل المجتمع المحلي.

وناس أهمية هذا الدليل لإظهار ان اوجه التقدم الكسر الذي يحققه الاغبياء لا يلقي اوجه الحرمان التي تعرض له الصاب المحرومة ويضم هذا الدليل الى قسمين، دليل الضر البشري (١) ودليل الضر البشري (٢). والنسبة لدليل الضر البشري (١) فقد قدم نصير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ رقما قياسيا للضر البشري بدلا من قياس الضر البشري على اساس الدخل فقط، حيث يقيس الضر من مصنوع التنمية البشرية والذي يعني الحرمان من خيارات وفرص العيش حياة مضمولة، ويستخدم هذا الدليل مؤشرات تتعلق باهم الابعاد الأساسية للحرمان وهي: قصر العمر وعدم توفر التعليم الأساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة و الخاصة.

والمؤشرات المستخدمة في هذا الدليل هي: النسبة المتوقعة للسكان الدس لا يتوقع لهم ان يعيشوا حتى سن الاربعين، والنسبة المتوقعة للأمية سن المائتين، والنسبة المتوقعة للسكان الدس لا تتوافر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والصناد العامة، والنسبة المتوقعة للأطفال ناقصي الوزن دور سن الخامسة، ويبنى هذا الدليل وفق الطريقة التي يبنى بها دليل التنمية البشرية السابق.

أما بالنسبة لدليل الضرر الشرعي (٢) فقد استحدث هذا الدليل المنفصل من أجل البلدان الصناعية، واستخدم للمرة الأولى في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨. وذلك بسبب تمايز الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الصناعية والزراعية. ويستفيد هذا الدليل من توافر البيانات في الدول الصناعية. ويركز على الحرمان الشرعي من حيث الأبعاد الثلاثة ذاتها التي يركز عليها دليل الضرر الشرعي (١). إلا أنه يصنف بعداً إضافياً آخر ألا وهو الاستبعاد الاجتماعي والمجتمعات هي: النسبة المتوقعة للأفراد الذين يرجح أن يموتوا قبل بلوغ سن الستين، والنسبة المتوقعة للأفراد الذين تعتبر قدرتهم على القراءة والكتابة بعد ما تكون عما هو كافٍ (وهذا يعني الدرجة الكافية لنسبة أسطر مطالب المجتمع الحديث، كقراءة تعليمات على رصاصة دواء أو قراءة قصص الأطفال)، ونسبة الأفراد الذين يقل دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه عن ٥٠٪ من الدخل المتوسط.

والسبب في استخدام هذا الدليل لضرر الدخل بدلاً من مستوى المعيشة اللائق والمستخدم في دليل الضرر الشرعي (١) كما يبين التقرير هو أن:

١. العداء ليس العنصر الأساسي الذي يلهم الدخل في البلدان الصناعية.
٢. يمثل الدخل مضافاً للحرمان في البلدان الصناعية لتباين مفهوم السلع الأساسية.
٣. توافر البيانات.

٣/ أدلة ومؤشرات إضافية.

حاولت بعض التقارير إضافة مؤشر آخر للدلالة السابقة وهو بعد الحرية، إلا أنه تم أرجاء هذا الأمر لإجراء مزيد من البحث للمفهوم والعمل المنهجي فضلاً عن الحاجة لجمع البيانات حول هذا البعد ليتمكن قياسه كمياً.

الأدلة السابقة تم مساوها بقياس حال التنمية البشرية بين البلدان، وفي حالة بناء دليل خاص ببلد ما يتم استخدام بيانات مكونات الدليل لكل فئة أو منطقة داخل البلد بحيث تعامل كل فئة أو منطقة كبلد مستقل. حيث يتم حساب قيمة مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في تلك المنطقة أو تلك الفئة. بالطريقة نفسها التي نحتسب بها في دليل التنمية البشرية، وكذلك يتم حساب قيمة مؤشر التعليم وقيمة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل منطقة أو لكل فئة ونعبر بطريقة دليل التنمية البشرية أيضاً، ومن خلال قيمة المؤشرات الثلاثة نحصل على دليل التنمية البشرية لتلك المنطقة من البلد.

ثم يعدل دليل البلد الذي تم الحصول عليه بهذه الطريقة ليتعادل قيمة دليل التنمية البشرية القومي الموجود في دليل التنمية البشرية الشامل، ومن ثم تعدل جميع أدلة الفئات أو المناطق تناسباً لتصبح أدلة التنمية البشرية المفصلة قابلة للمقارنة بأدلة التنمية البشرية القومية الواردة في تقرير التنمية البشرية الشامل.

وتحذر الإشارة إلى أن دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري عند تفصيلهما حسب المناطق الريفية والمناطق الحضرية يمرران أيضاً التفاوت بين الريف والحضر في التقدم والحرمان البشريين.

وهي حين يركز دليل التنمية البشرية على التقدم المحرز في مجتمع ما ككل، فإن دليل الحرمان البشري يركز على حالة و تقدم معظم الفئات المحرومة في أي مجتمع.

١/ الخلاصة

قيمة هذه الأدلة والمؤشرات أنها تقيس التنمية البشرية. فتعطي معلومات كمية عن مستوى التنمية البشرية في كل بلد. ومن ثم تيسر المقارنة إن بالنسبة للبلد نفسه في فترات زمنية متعددة، أو بينه والبلدان الأخرى. وفي ضوء ذلك يمكن معرفة التقدم الذي تسير به البلدان بالنسبة للتنمية البشرية.

* المحاضرة مستفاد منها عن كتاب التنمية البشرية والمو
الاقتصادي للدكتور ابراهيم الدعوه، دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

المحاضرة (٣): مبررات وانتقادات مؤشرات التنمية البشرية*

تمهيد:

تعرض في بداية هذه المحاضرة لمبررات اتخاذ المؤشرات الثلاثة في دليل التنمية البشرية وهي الدخل والصحة والتعليم معرض للانتقاد الموجه للدليل بشكل عام ثم الانتقادات الموجهة لكل مؤشر على حده. ويلخص في نهاية المحاضرة خلاصة ما ورد فيها.

أ/ الحاجة إلى دليل شامل.

دليل التنمية البشرية لا يقدم سوى صورة خاطئة لحالة التنمية البشرية في مجالات مختارة. ومن ثم فهو ليس مقياساً شاملاً للتنمية البشرية، فلكي يعطي صورة اولى للتنمية البشرية في أي بلد يجب أن يستكمل بمؤشرات أخرى مهمة نسبياً وتعكس حالة التنمية البشرية، وأساس اختيار الأبعاد الحيوية والمؤشرات التي يتكون منها دليل التنمية البشرية هو تحديد القدرات الأساسية التي يتعين أن يتوافر لدى الناس لكي يشاركون في المجتمع ويسهموا في تطويره. وجاء التركيز على عدد مختار من المؤشرات بسبب الانحياز للإحصاءات القائمة للمقارنة. ولعدم تحقيق الصورة وجعلها منيرة للحدل. والمؤشرات المختارة لقياس التنمية البشرية هي: مؤشر الدخل، مؤشر التعليم، مؤشر الصحة.

ب/ مؤشر الدخل

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أهمية تطوير القدرات الإنسانية واستخدام هذه القدرات في الإبداع. ويتطلب تطوير هذه القدرات الاستثمار في الناس. مما يتطلب الأخير مساهمة الناس في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل. فالتمهية البشرية تهتم بالنمو الاقتصادي

نقدر ما نهتم بالتوزيع لأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يتحققان في المدى الطويل عندما نلبي المرحى الاقتصادية حاجات الناس. ونهد أن الاستثمار في الناس من خلال التعليم الأساسي والرعاية الصحية من أشد القوى الدافعة للنمو. كما أظهرت الدراسات مرارا ارتفاع العائد لهدين المؤشرين. ونرى أنه إذا أريد للتنمية البشرية أن تدوم فإنه يجب تعديتها باستمرار وبواسطة النمو الاقتصادي. والسديد كثيرا على النمو الاقتصادي دور الاهتمام بالتنمية البشرية أو العكس من شأنه أن يؤدي إلى احتلالات في التنمية البشرية تؤدي إلى عاقبة نحقق مريد من النعدم في وقت ما، وقد تم احسار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب الصيم السرانية (وهي عبارة عن تقديرات وضعها المشروع الدولي لمعاربة الاسعار) ليعكس حالة النعدم في النمو الاقتصادي. والدخل هنا يعامل ككناية عن الإنشاع الذي يستمد من مجموعة السلع والخدمات الأساسية.

وقد حدد دليل التنمية البشرية عتبة للدخل تعد كافية لمستوى مهيمنة معمول. وهذه العتبة هي متوسط الدخل الحالي للقيمة العالمية لمصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية.

باء/مؤشر التعليم

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع وتم احسار مؤشر بسيط الا وهو الإلمام بالصراءة والكتابة حيث يضاف إلى كل من الدخل والصحة لبناء دليل التنمية البشرية. وهذا المؤشر ليس انعكاسا تاما لإمكانية الحصول على التعليم. ولا سيما التعليم الجيد الذي هو من الصروريات المهمة للحياة.

ولكن الإلمام بالقراءة والكتابة ليس إلا الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة. وقد تم تحسين هذا المؤشر لاحقا حيث اعطي وزن لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ووزن آخر لمسة المسجلين في الدراسة الأساسية والثانوية والتعليم العالي ومن الوزنين تحسب قيمة مؤشر التعليم حكما مر سابقاً.

جيم/مؤشر الصحة

أحسر العمر المرتفع عند الولادة كمؤشر للصحة ودل على عدة اعتبارات أهمها أن الحياة الطويلة قيمة محد ذاتها، وأن العوائد والمنافع العديدة غير المباشرة (مثل: الرعاية الكافية والصحة الجيدة والتعليم) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستوى العمر المرتفع عند الولادة، وأيضاً بسبب عدم توافر معلومات شاملة في الوقت الحاضر عن صحة الناس ومستوى تعليمهم.

٦/الانتقادات الموجهة للمفهوم،

لا زال مفهوم التنمية البشرية يعاني من الضصور في توصيف حال التنمية البشرية الحقيقية، حيث نجد أن التقارير الدولية التي اعتمدت هذا المفهوم لا توضح نقاط البدء الواجب على الدول النامية الانطلاق منها والسياسات التي لا بد منها لمعالجة تحدياتها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توفيرها لمساعدة هذه الدول للتوحد في طريق التقدم، ولا تنس كيفية المعالجة من أحوال التنمية البشرية من الدول المتقدمة والنامية بشكل يتفق عليه.

والنقص يرى أن المفهوم هو الخيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالنشر، وهو مرتبط بالسياسات التي تحددها هذه المؤسسات، وهو تصور أن من الشمال لا يلي خصوصيات المجتمعات النامية، ومن

الواجب التصدي الى تحليل اوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقتها الخارجية تحليلاً أصيلاً ومندعاً لأهمها ههما عملياً بوفر الأساس العقلاني لرسم السياسات التي نلأتمها. وعدم احصاءها لمفاهيم نمووية وانظمة للقيم صيغت الى حد كبير في الخارج. وهذه المفاهيم والمطريات قائمة هي الاصل على ما هو موجود في الدول المتقدمة ونستمر في الدفاع عن استنصاح او تقليد الممارسات المرسخة في اطر مؤسسية في البلدان المتقدمة لا تناسب الدول النامية لاختلاف اوضاعها ومحدداتها. فضلاً عن ان استدال المفاهيم النمووية السابقة بمفهوم اضطر اساعا لا يعني ان المفهوم الجديد اصبح قادراً على معالجة مسائل التنمية في العالم النامي او انه يحوي جميع جوانب التنمية والندم فيها.

والواقع ان الاهتمام بالإنسان ليس محديداً لهذا المصطلح استخدم كمصطلح في تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم منذ نهاية السبعينات حيث جاء في تقرير ١٩٨٠ " ولا تكنسي التنمية البشرية - الترمية و التعليم والتدريب مستوى الفصل من الصحة والتغذية. التعليل من التكاثر- أهمية للتخصيف من الفقر فحسب. بل أيضا هي ريادة مداخل العفراء ونمو اجمالي للمال القومي ... وان بعض الندائير اعترف بصلاحياتها الاخلاقية منذ عدة طويلة ... وان كان هناك اليوم اعتراف متزايد بان النمو لا يلحق الحاجة الى التنمية البشرية وخطوات اخرى نرعى الى التخصيف من الفقر. فسنرى التسديد على ان العكس صحيح ايضا. اي ان الندائير المباشرة للتخصيف من الفقر لا تلحق الحاجة إلى النمو".

وقد اشار هريديك هاريسون أيضا الى ذلك متساو له " الا يوجد هناك اهداف اخرى للسياسة الاقتصادية الوطنية عدا عن تعظيم الناتج المحلي الإجمالي او الناتج القومي الإجمالي؟ على سبيل المثال: تخصيص المطالة، تحسين مستوى التعليم والمعرفة، تنظيم النمو السكاني، السعي الى صحة أفضل، او التحسينات البيئية كاهداف مساوية او أكثر أهمية". وقدم مقياسا للتنمية والتطور من خلال ترتيب الدول حسب تقدمها في صوء اربعة مؤشرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر للمعلم، ومؤشر للسعيدة، ومؤشر للصحة.

والحقيقة التي لا بد من ملاحظتها هي ان السمية صموماً والتنمية البشرية بصمة خاصة تعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج الى المزيد من العمل المكثري الحاد ليكون قادرا على توصيلها ووضع الحلول لها، وذلك لعزل الدول النامية من تحاورها على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية هي أغلبها، وفي حين ان التجربة المارة للأنظمة الاقتصادية المتقدمة هي نمو راس المال البشري والتراكم الرأسمالي، وفائض ميراثها التجاري، وقدرتها على فرض أسعارها الاحتكارية في الأسواق العالمية وخاصة للسلع الإستراتيجية فضلا عن حصولها على الموارد بأسعار زهيدة الى غير ذلك، في المقابل فان الدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية هي العكس تماما لمشكلات الدول المتقدمة، فمن هنا نجد أن هذه المشكلات أكثر من ان يتم قياسها وتحديدتها من خلال منحنيات سطحية بحجة عدم تعقد الصورة، ومشكلات التنمية بشكل عام او التنمية البشرية بشكل خاص أصبحت مشاكل مرمية واثارها الحاسية انعكست على كل من الإنسان والبيئة

وبخاصة في الدول النامية حيث المديونية والعجز والبطالة والاستخدام الحائر للمصادر المينية مل و تلوثها ايضا من قبل الدول المتقدمة، فخصايا التنمية البشرية والاهتمام بها ما زالت بحاجة الى المزيد من الجهد ولا بد من التعامل معها ضمن المنظور الخاص للمجتمعات وهذا لخصوصيتها، وهي سوء ما تعانيه من احتمالات.

٢/ انتقادات مؤشرات التنمية البشرية.

"مفهوم التنمية البشرية اعمق واعنى من ان نستطيع قياسه بأي مقياس او حصص ومؤشرات، ولكن مثل هذه المؤشرات مبنية في تركيز الانسان، ونسبته المسكلة، والنسب الاقوى لاستخدامها هو عدم كفاية المؤشرات الاخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي".

هذه الرؤية تبرر الطريقة التي يتم من خلالها بناء دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك فقد تعرضت المؤشرات المعتمدة الى كثير من الانتقادات، ولا يزال هناك نقاش واضح في مسألة تحديد ابعاد التنمية البشرية، والعناصر المكونة لها، منها مسألة الاحتمال الذي يمثله اختيار هذه المؤشرات لتعبر عن مبررات التنمية البشرية بطريقة كمية و ليست كمية، والنقص يرى ان الدليل بمفهومه ضعيف، ويشكل عملي لا يعبر عن شيء فهو يتناول مشاكل خطيرة لا تعالج على مدار الوقت والمكان، ويعاني من اخطاء قياس وانحرافات، والنقص يرى ان العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضع اعتراض على ادخالها معا في مؤشر تركيبي واحد فخصها قد يلحق اثر الاخر، فضلا عن ان درجة الترابط بين المؤشرات عالية مما يعني انه اذا حذف واحد او اكثر فانه لا يترك تأثيرا مهما على قيمة الدليل، وباستثناء مؤشر الدخل فالمؤشرات الاخرى طويلة الامد، وتأثيرها في الاجل القصير القليل.

والمعص يرى أنها تمتد إلى عنصر مهم وهو الهدر في تنمية الموارد البشرية والمتمثل خصوصا في ظاهرة البطالة وهنات من المهاجرين، وأنه تقدم عناصر على المستوى الدولي، على أنها تنصب بنفس الأهمية على مستوى بلدان العالم، والتطور فيها يتبع المسق نفسه.

والمعص قد نظر إلى الساحة القياسية فمنهم من يؤكد على أن المؤشرات المتوسطة محدودة الدلالة وربما تكون حادثة بسبب الصروق الصارخة في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والفراخ الاجتماعية المختلفة والتي تؤدي بدورها إلى فروق مماثلة في نصيب الفرد المحلي من ملك المؤشرات بسبب اهتمامه الاجتماعي والمعص يرى أن التقييم يتركز أن يكون للعبارة النسبة هي المؤشرات وليس للقياسات المطلقة فقط، فضلا عن أن التجميع في دليل إجمالي لا بد أن يسير إلى وجود (الرصيد) لأي مستوى التنمية البشرية في لحظة معينة، حيث يشتمل الرصيد على المخرجات ويستبعد المدخلات، ويتساءل (س) عن السبب في الإصرار على استخدام هذه المؤشرات فقط في بناء الدليل على الرغم من عدم الحاجة قياسه، ويرى ضرورة البحث عن مديل، خصوصا أن مؤشرات التنمية البشرية التي يتضمنها تقرير التنمية البشرية تضم معلومات شمة، والمعص يرى بمادج الاقطار المقطعية التي تكشف العلاقة السببية بين المتغيرات ونعاني من مشاكل مختلفة ويقترح طرقا أخرى للعناص مديلة عن الطريقة التي يس بها الدليل الحالي.

ولقد نبى تقرير ١٩٩٥ الرد على بعض هذا الجدل، وأكد على أن دليل التنمية البشرية بعد مقياسا جرنيا للتقدم البشري يستلزم استكماله بدراسات أخرى، ومن السابق لأوانه كثيرا استخدام الدليل لتقويم أداء

لقد من البلدان ويحب الانتظار لحسن ادخال المزيد من التعديلات عليه، وعلى الرغم من ذلك فان الانتقادات الماسة تبقى جديرة بالاهتمام عند التعامل مع دليل التنمية البشرية كمقياس للتنمية.

1/ نقد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لتحقيق التقدم في التنمية البشرية لا بد من تحقيق استمرارية هي النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى رفع دخل المواطن واستاجيته معا الا ان تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس دليلا على حدوث تنمية بشرية حقيقية فهذه حيث يجب ان يترجم هذا الدخل الى تحسين في حياة الشعوب، وبدون توزيع ملائم وسياسة عادلة ملائمة قد يفصل النمو الاقتصادي في تحول الى تحسنات في حياة البشر، فمفهوم النمو الاقتصادي ليس في زيادة الثروة وانما هي توسيع دائرة خيارات البشر.

وعلى الرغم من ان الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة متناهما فقد كان هناك عدة اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية، فمن المأفدين من يرى ان الدخل لا ينبغي ان يكون ضمن الدليل، نظرا لانه محدود وسيلة وليس غاية، والمفهم يرى انه من السابق لاوانه في عصر الاستثمار في العقل وتعاقد توقعات المستهلكين وتوسع المنتج تصل بعض المفكرة التي تقول ان العائد الحدي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل يتناقص عند المستويات الاعلى خاصة اذا ما طبق ذلك التصحيح على امتداد دول العالم، وأشار البعض الى ان الدراسات الكمية الحادة اشارت الى ان الدخل المتوسط للفرد لا يوهر معباسا بديلا كافيا للمعسر عن مدى اشباع الحاجات الاساسية، والعائق الكبير لاستخدام متوسط دخل الفرد هو احماؤه لعدم المساواة، وسكونه متوسطا فهو يخفي ايضا التفاوت

من العنى والعصر ولا يهتم بمشكلات الموارد البشرية ورغم استدال الطريقة التي يتم فيها حساب مؤشر الدخل فلا زالت تحمي التباين الكبير بين الدول من الناحية العملية. نسبة أعلى دولة على هذا المؤشر الى أقل دولة تبلغ ١:١ في الوقت الذي تبلغ قيمة التباين في الدخل بينهما نسبة ١:٧٥.

٥/مؤشر التعليم

شكل الانتشار السريع للتعليم عنصرا أساسيا في زيادة قدرة الدول المتقدمة على استخدام المحرور المتواهر لديها من المعارف النافعة والمتميزة وبالتالي الإسهام في زيادة انتشاره أيضا ورغم الأهمية الكبيرة للتعليم فإن استخدام معدلات محو الأمية في ساء الدليل ليس مرضيا من الناحية العملية - كما يرى المعصر - لأن تعريف الأمية امر غير متفق عليه، ولا تعبر نسبة العبد الإجمالية تعبيرا صادقا عن محتوى التعليم أو مستواه، فهي مثل التفسير التكنولوجي المتسارع لا تد ان تعكس البرامج التعليمية هذه التأثيرات، فضلا عن اقاحة السياسة التعليمية للظروف والسروط الخاصة لتتبع الصائم على العملية التعليمية لكي يكونوا مبدعين ومخترعين ومنميرين ولديهم القدرة على التعامل والاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، ونسبة القيم الإجمالية أيضا لا تراعي نسبة العبد في كل مستوى من مستويات التعليم الأساسي والثانوي والعالي ليتمكن المقارنة بين الدول المختلفة من جهة وبين الدول النامية والمتقدمة من جهة أخرى، فضلا عن ذلك فإن اعطاء وزن مرجح لدرجة ثلث لنسبة العبد الإجمالية مقابل وزن مرجح لدرجة ثلثان لمعرفة القراءة والكتابة من الناحية امر غير ضرور أيضا، اذا ما علمنا ان الوقت الذي يستغرقه الطالب يزيد عن عمر سنوات في المراحل التعليمية المختلفة مما يكلف الدولة مبالغ باهظة لتمويل في حين ان ما نحتاجه برامج محو الأمية من وقت و تمويل يعد قليلا جدا مقارنة بالمراحل التعليمية الأخرى.

٦/ نقد مؤشر الصحة

لقد تعرض هذا المؤشر أيضا لبعض الانتقادات، فعلى الرغم من أن توقع الحياة عند الولادة يعد تلخيصا لاتحاد الوفيات ويتمتع بشمول عام إلا أن له بعض المزالج فحسابه ليس بالأمر اليسير، والمعلومات الضرورية لحسابه ليست دائما متوفرة وليست بالدقة المطلوبة في حال توفرها، وهو مؤشر نسبي القياسي، فضلا عن أنه لا يعكس بعضا من أمراض التحضر والتوترات التي تضررها مفهوم الحياة المعاصرة، وإذا كان مؤشر الدخل مستخدما فممكن إضافة معدل وفيات الأطفال الرضع بدلا منه، لأنه ليس مؤشر كاف للتنمية حيث يعكس مستوى الدخل ومعدل وفيات أطفال الرضع.

٧/ الخلاصة.

لقد تعرض مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها لانتقادات كثيرة فضلا عن الانتقادات للطريقة التي يبنى بها الدليل، حيث أجمعت على أنه لا بد من التفكير بطريقة أخرى لساء الدليل يمكن من خلالها التعرف على حال التنمية البشرية داخل البلد نفسه ومقايسته بدول العالم أيضا وإلى أن تعالج الانتقادات الموجهة للدليل ومؤشراته يبنى هذا الدليل مكاشفا عن جانب كبير من مستويات التنمية البشرية في البلدان المختلفة.

ملاحظة

* المحاضرة مستفاه بنصرف عن كتاب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدكتور ابراهيم الدعوه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

المحاضرة (٤): تمويل التنمية البشرية*

تمهيد:

تتعرض في هذه المحاضرة الى موضوع تمويل التنمية البشرية، حيث ان مشاريعها بحاجة الى تخطيط وهو ما يتطلب تمويلا خاصا بها. والتمويل قد يكون داخليا للدول التي لها من الموارد المالية ما يمكنها من معالجة مصاف التنمية البشرية. وقد يكون خارجيا وهو ما يتطلب سياسة توازن بين الحاجة للسمة وكلفتها ومردوداتها المستقبلية.

١/ ضرورة التمويل.

التحليل المبني على منهج التنمية البشرية يهتم بقدرة البشر وعطائهم كمداخلات لعملية السمة من خلال تطوير طاقاتهم الإبداعية التي بحري اعدادها من خلال مخرجات التنمية البشرية داخليا تحفيضا للسمة المتحركة الدائمة التي ينتم بها هذا النموذج التنموي. ولتحقيق هذا الهدف يجب ان يسعى المجتمع الى تطوير موارده ومخاضة البشرية و تمكينها، وهذا الامر يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة كشرط ضروري لتوجيه النمو الاقتصادي وصمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية فضلا عن تحقيق مبدأ الفصل لتوزيع المنافع وتوسيع قاعدة المشاركة في التنمية وان تحقق الإنصاف في توزيع فوائد التنمية والمساهمة في النمو من قبل الجميع من اهم مرتكزات التنمية ايضا. وقد اثبتت الدراسات ان الإنفاق الاجتماعي وخصص قدر الدخل بعدد القوى الرئيسة المحركة للتنمية البشرية.

والاهتمام بتمويل التنمية البشرية يرجع اساسا الى ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح مواردها المالية. فضلا عما تعانيه من استنزاف

لمواردها ورزوحها تحت وطأة الصائفة الاقتصادية بسبب المديونية التي تضل كاهلها.

وهناك وسيلتان يمكن من خلالها تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الدولي (الخارجي).

٢/ التمويل المحلي (الداخلي):

لا بد لأي خطة تنموية من توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويتم الاعتماد أولاً وأخيراً على ما يتوفر لدى البلد من موارد مالية محلية. لأن مصادر التمويل الأخرى لا يمكن التمويل عليها هي ضمان اطراد التنمية فهي ليست متوفرة دائماً، وإن توفرت فكثيراً ما ترقى مشاكل الاقتصاد الوطني بشكل عام عندما يحس سداد القساط لذلك الديون وخدمتها أيضاً، فضلاً عن أن التنمية البشرية المستدامة لا يمكن تمويلها طويلاً بديون اقتصادية يجب على الآخرين تسديدها، ويقدر ما يتم تخصيصه سنوياً لنواغل التنمية البشرية الأساسية بـ ١٣% من مبرارة الدول النامية. ومن السهولة بمكان توفير مثل هذا المبلغ إذا توفّر الدعم الحكومي لذلك عن طريق توجيه الإنفاق الجاري واستخدامه بطريقة أكثر فاعلية.

٣/ التمويل الدولي (الخارجي):

لنحنا الدول النامية في العادة إلى التمويل الخارجي عندما يكون هناك عجز في مواردها العامة، لا نستطيع تعطينه من مواردها المحلية، بحيث يعكس عجزاً في موارد مدعوتها ويتم عادة تعطينه هذا العجز بطريقة: إما عن طريق الاقتراض أو المساعدات الخارجية أو اللجوء بها، وتمويل التنمية البشرية الخارجي لا يخرج عن هذا الإطار، في ظل حاجة استراتيجيات التنمية البشرية إلى توفير التمويل اللازم لتعطينه

متطلباتها المخلصة، وساحة لما تعانيه غالبية الدول النامية من وطأة المديونية التي تنقل كاهلها، وصعب المساعدات الدولية في هذا الحاح، تبدو الحاجة للتعمق على آثار هذه المديونية على التنمية البشرية والدور الذي تؤديه المساعدات الخارجية أيضا.

١/ المديونية والتنمية البشرية:

نشأ الحاجة للتدخلات المالية من الخارج لتطويع القطاعات الإنتاجية أو لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي أو لسد العجز الذي يترتب على زيادة استهلاك المجتمع عما تسمح به قدراته الإنتاجية بنسبة الصحوه الحاصلة من الادخار والاستثمار المحلي، وقد يؤدي التوسع في عمليات الاقتراض الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي في مرحلة أولى، لكن سرعان ما يؤدي الى احياء معاكس في مرحلة دفع القساط هذه الديون وخدمتها، فهي حالة عدم قدرتها على السداد فانها تتعرض الى الكثر من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم واستنزاف الاحتياطيات النقدية وصعب قدرتها على التراكم الرأسمالي وغير ذلك، والمديونية الخارجية للدول النامية لا يقتصر أثرها السلبي على تعاطم حجمها واعانتها فحسب ولكن تفوق هذا العاء على المساعدات الإنمائية الرسمية مرتين ونصف، فضلا عن وصول المديونية درجة جعلت الدول النامية تمول الدول الدائنة وليس العكس كما يجب ان يكون عليه الحال، حيث تضاعف المديونية الخارجية للبلدان النامية عدة مرات واستصعبت منذ الستينات من القرن الماضي، فكانت تصدر نحو ١٨ مليار عام ١٩٦٠، ارتفعت الى ٦٥٠ مليار عام ١٩٨٠ ووصلت الى ٢٠٥١ مليار عام ١٩٩٨، وقد ساءت عام ١٩٨٣ عام زادت قيمة المدفوعات الى البلدان النامية (صافي تدفقات الموارد) عن المدفوعات منها (الخدمة السنوية

للدين). ومن ثم كان عام ١٩٨١ هو العام الأول فيما يسمى بـ «نارمة المديونية». وهكذا أصبحت الدول النامية منذ عام ١٩٨١ مصدرة صافية لرأس المال. فقد بلغ متوسط صافي التحويلات المالية عن القروض طويلة الأجل إلى الدول النامية للفترة من ١٩٧٢ — ١٩٨٢ حوالي ٢١ مليار دولار. فيما بلغ متوسط صافي التحويلات للفترة من ١٩٨٣ — ١٩٩٠ حوالي (٢١.٥-) مليار دولار سنوياً. وقد حصلت الدول المقرضة على ٢١٢ مليار دولار في المدة من ١٩٨٣ — ١٩٨٩ كضئ صافي للأموال من البلدان النامية المدينة عن قروض طويلة الأجل.

٥/ المساعدات الخارجية والتنمية البشرية،

تمويل التنمية البشرية عن طريق المساعدات الخارجية لا يمكن التحويل عليه ايضاً، وهو في الفصل الاحوال يمكن ان يكون له دور هامشي ولكنه لا يمكن ان يكون دوراً صادراً وتوافر المساعدة الأجنبية في العالم يؤدي إلى تفصيل الخيارات السهلة واستمرار الاعتماد على البلاد الأجنبية عندما على الرغم من أن مثل هذه المساعدات كانت في أكثر الاحوال من الصالة بحيث لا يكون لها غير تأثير طفيف على العكس مما يجب أن تكون عليه بحيث تحصل الدول الأكثر ارتفاعاً لتصيب المرد من الدخل القومي الإجمالي على نصيب أكثر منها مقابل الدول الأقل، فضلاً عن أن المساعدة الخارجية غالباً ما ترتبط بأهداف يتفق عليها ولا توجه بحسب حاجات التنمية البشرية، بل أن المعص يعترض عليها ككونها تحد من حرية البلد عند اختيار الطرائق التي تلائمه في العملية التنموية، ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ أن التنمية البشرية تستلزم تغييرات جوهرية جديدة هي الإطار الحالي للتعاون الإنمائي الدولي أهمها:

- ١- ربط المساعدة الخارجية بأهداف تتعلق بـ (الحد من الفقر، وتوفير فرص توظيف، وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة).
- ٢- توجيه نسبة معينة من المساعدات الخارجية المالية إلى أحد الأمم الففراء.
- ٣- توسيع مفهوم التعاون الإنمائي ليشمل جميع التدفقات لاسيما التجارة والاستثمار والتكنولوجيا و تدفقات اليد العاملة وليس تدفقات المعونة فقط.
- ولا بد من تأكيد ومن خلال ما سبق على ضرورة ان يتم تمويل التنمية البشرية دائما وذلك للآثار السلبية لكل من المديونية والمساعدات الدولية على استمرارية التنمية.
- ٦/ منهجية الإتفاق لأجل التنمية البشرية.
- نظرا لأهمية تمويل التنمية البشرية قامت الأمم المتحدة، عبر مبادئها الإنمائي، بموضع منهجية تحليلية لمسبب الإتفاق العام باعتبارها آلية تساعد على توجيه موارد المطاع العام واستخدامها في تعزيز التنمية البشرية، وتبرز أهمية هذه المنهجية من حيث:
- ١- التعرف على طبيعة و مكونات الإتفاق العام من المبررات العامة
- ٢- توجيه الموارد نحو التنمية البشرية
- ٣- بيان مدى الحاجة إلى موارد إضافية لسد الفجوة في تمويل التنمية البشرية من تمويل داخلي والتمويل الدولي
- وتنقسم حسب الإتفاق حسب هذه المنهجية إلى:
- ١- قسم داخلي ٢- قسم خارجي
- ١- المسبب الداخلي: وتنقسم تحليل الإتفاق العام في الدول النامية في إطار فلسفة وتوجيه التنمية البشرية وترتبط ارتباطا وثيقا بفصيلة

الدور المناسب للقطاع العام ومدى مشاركته بالمشاغل الاقتصادي مقارنة بالقطاع الخاص. ومكونات هذا تشمل نسب:

• نسبة الإنفاق العام:

ونساهي نسبة الإنفاق العام الى الدخل القومي. والقيمة المرجوة لهذه النسبة في حدود ٢٥%

• نسبة المخصصات الاجتماعية:

وترتبط هذه النسبة بنسبة الإنفاق العام وتحديد الاولويات ونساهي نسبة الإنفاق الاجتماعي الى مجموع الإنفاق العام والقيمة المرجوة اكثر من ١٠%

• نسبة الاولويات الاجتماعية:

ونمثل نسبة ما يخصص للإنفاق الاجتماعي لاولويات التنمية البشرية، حيث تشمل الإنفاق على التعليم الاساسي والرعاية الصحية وشبكات المياه الاساسية، ويعتمد تحديد الاولويات على اعتبارات تختلف باختلاف توجهات المجتمعات من ناحية، والهيكل الاساسي الاقتصادي الراهن من ناحية اخرى، والقيمة المرجوة لهذه النسبة اكثر من ٥٠%

• نسبة الإنفاق المبري (التنمية البشرية)

ونمثل هذه النسبة ما يخصص من الناتج القومي الإجمالي لاولويات التنمية البشرية ونحسب هذه النسبة بصورت النسب الثلاث السابقة:

i. فاذا كانت النسبة اكثر من ٥٥% فتعد مرتفعة

ii. وفي حدود ٣ - ٥٥% تعد متوسطة

iii. واقل من ٢% تعد منخفضة

وبطبيعة الحال فان ما يعد اولوية في احد البلدان قد لا يكون كذلك في بلد اخر، كما ان الاولويات تتغير مع الوقت كلما تقدمت التنمية

الاجتماعية، فالبلدان التي تكون قد حققت بالفعل مستويات مرتفعة في مجال صحة الأمية قد ترى ان التعليم العالي هو الاولوية التالية، وحينما تكون مستويات الصحة الاساسية قد تحسنت زاد الاهتمام بانواع الطب العلاجي المتقدمة، وهكذا.

ب- المسبب الخارجية: وهذه السمة متعلمة بطبيعة واتجاهات تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية، ونعبر ساءا على ما يتم تقديمه من قبل المؤسسات الدولية.

٧/الخلاصة:

نفس لنا من خلال هذه المحاضرة اهمية التمويل لتمارين التنمية البشرية. فكنبر من البلدان لا تملك القدرة على تمويل مشاريعها للتنمية البشرية. هلحا للتمويل الخارجي اذا ما نقص تمويلها الداخلي. لكن ذلك يكلفها من الناحية الاقتصادية كما يمرض عليها موارث خاصة في الاتفاق قد تتعارض احيانا من طسعة مسائلها الهيكلية الاقتصادية لذلك تحتاج البلدان الى تسي استراتيجيات قوارن فيها بين مختلف الامور من اجل تسميتها البشرية.

ملاحظة*المحاضرة مستمدة منصرف عن كتاب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدكتور ابراهيم الدعمة. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. لبنان، ٢٠٠٢م.

المحاضرة (٥): دور الصحة في التنمية البشرية

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة لأهمية الصحة ودورها في التنمية البشرية. ويستعرض دور التغذية بالنسبة للصحة الفردية والمجتمعية وأهمية توفير الغذاء وخطورة نقص التغذية. ثم ضرورة الرعاية الصحية. ويخلص إلى خاتمة عن ما ورد في هذه المحاضرة من أفكار.

١/ أهمية الصحة.

تعد الصحة من المصطلحات المهمة للتنمية البشرية، والحسابات في الصحة والتغذية كما هو المعلم ربما يكونان السبب أو النتيجة للنمو الاقتصادي. فسمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل عام والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة تعد أمراً هاماً بالنسبة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد وبالتالي زيادة دخله. وتحسين الصحة يزيد من فاعلية قوة العمل أيضاً وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة وخفض معدلات وفيات الأطفال. وهذه كلها تؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد البشرية، إضافة إلى ذلك فقد أصبح يطرأ إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان، ومن ثم فإنها حاجة من حاجات الإنسان الأساسية.

ورغم أن الحياة بحد ذاتها هي أكثر السلع نفاسة ولا يمكن قياسها بالمواد، ولكن بحسن التأكيد هنا بأن الصحة هي سلعة شبه موقوفة بضل السوق هي توفرها لكل أفراد المجتمع، وإنما يمكن أن يوفر بعضها للمدارسين فقط. ومن هنا لابد من قيادة الدولة بالإشراف

والتخطيط والرقابة الصحية. إضافة الى ان عدم تعبئة السوق للعوائد الخارجية يحتم دور الدولة المهم في هذا المجال ايضا.

العوائد الخارجية للصحة كبيرة هي كسلعة محمية تتميز بعدم القدرة على الاستبعاد. إضافة الى ان السوق لا يلتفت الى العوائد الخارجية النفسية والاجتماعية والتي تعد امورا مهمة. إضافة الى ان الطلب على الخدمات الصحية في الحالت لا يتم توافقه من قبل الافراد.

والطلب على الرعاية الصحية بشكل عام هو طلب مشتق، حيث تنشق مسبقته من خلال رغبة الافراد والمجتمع في العيش في وسط جو صحي سليم، بامن الفرد والمجتمع منه من الإصابة بالامراض، وهي حالة حدوث ذلك، فان توفر سبل العلاج يضمن ان تكون ميسرة وهذا يعني ان افراد المجتمع يرغبون في ان يكونوا اصحاء ويراقحون لذلك، ويظلون عندما يرون غيرهم يعانون من نقص الرعاية الصحية او يعانون من سوء التغذية او المكافحة. إضافة الى ذلك فانهم يتأثرون بصحة بعضهم بعضا، خاصة في حالة انتشار الامراض المعدية. وهناك الجانب الإنساني في هذا الامر ويتمثل في العبرة على صحة الآخرين من قبيل الرغبة في تحقيق العدالة.

والنظرية التقليدية للصحة من المنظور الخاص تم تطويرها بداية من قبل ديلز - لوكا من خلال مفهوم القيمة النقدية للفرد، ثم اصحبت بعد ذلك جزءا من النظرية العامة لراس المال التشاري، فمن الناحية الاقتصادية يتم التعامل مع اقتصاديات الصحة العامة كمعبرها من اقتصاديات السلع والخدمات، حيث ان استهلاك هذه السلع والخدمات يؤدي الى اكتساب منافع، فتحدد الامتلية عند توارن المنافع مع التكاليف.

ويتم تقسيم السلع والخدمات الصحية عادة إلى ثلاثة أقسام:

- ١- السلع الصحية كخدمات: حيث تؤدي الخدمة الصحية للمريض بنفس الوقت كالمحور الصحي الطبية والخدمات المختبرية وغيرها. وهذا يعني أن الإنتاج والاستهلاك يتزامن في المكان والزمان.
- ٢- السلع المستغنية: وهي السلع التي لا يرغب المستهلك أن يتعد نفسه بوضع صفاتها المطلوبة للاستهلاك بها مستغنياً.
- ٣- السلع المجمعة: وهذه السلع لا يمكن أن يستثنى منها أحد، سواء ساهم في توفيرها أم لم يساهم.

وبما أن الصحة بعض العوامل الاقتصادية ويؤثر بها أيضاً، فالمفهوم مثلاً يؤدي إلى سوء التغذية وانسداد الأمراض المعدية وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال عامة والأطفال حديثي الولادة خاصة، كما يمرض الناس للإعياء والإجهاد، والعمر أيضاً من ناحية أخرى يتسمم في الإصابة بالأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والضغط والسكري. ويمكن توفير الرعاية الصحية الأولية في المجتمع بتكاليف قليلة خاصة في بعض البلدان المتقدمة الدخل، ويمكن أن يتم تمويلها بإعادة توزيع بنود الإنفاق الحكومي.

فمن خلال إنشاء مستويات صحية أولية وغيرها من برامج الرعاية الصحية وزيادة مستويات التعليم للنساء، يمكن تخصيص عدد الوفيات وتحسين الصحة حيث استطاعت بعض الأمم والمناطق الفقيرة تحقيق هذا الشيء، ويمكن أيضاً عن طريق تحسين الغذاء والسكن والعناية الصحية البشري من معدلات الوفيات، حيث حدث هذا في الدول الصناعية قبل ظهور الأدوية الحديثة.

ورغم الحديث عن الرعاية الصحية التي تواجه الإنسان المعاصر وتأثيره
بالتالي على التنمية البشرية فتتلخص مما يلي:

• المشكلات الصحية الناجمة عن الظروف الصحية والبيئية والتي
تسبب: السكن الرديء، ونقص مياه الشرب أو رداءة نوعيتها، ومياه
المحاري والمخلفات الصلبة، والتلوث، ومخاطر المهنة.

• المشكلات الصحية الناشئة عن الأزدحام، والافتقار إلى الوعي
الصحي، والأمراض المعدية والأمراض الطفيلية والأمراض المنقولة
من سوء التغذية فضلاً عن المشكلات الصحية الناشئة عن ظروف تعرض
الإنسان للتوتر والإجهاد والتي تؤدي إلى اضطرابات ذهنية وعاطفية.

وقد أجريت العديد من الدراسات حول أثر الصحة على الإنتاجية حيث
استخدمت بيانات توضح الحياه كدلالة على الصحة، أظهرت علاقة
إيجابية قوية بين الصحة والإنتاجية لكل عامل ويسمى الوقت بين
الصحة والنمو.

لذلك تعد الصحة من المتخصصات المهمة للتنمية البشرية حيث أن
الرعاية الصحية لأفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة قدرتهم على تلبية
أعمالهم بشكل أفضل مما يساهم إيجابياً في زيادة الإنتاجية وبالتالي
المساهمة في النمو الاقتصادي إضافة إلى تمتعهم بحياة أفضل.

٢/التغذية والصحة.

يعد دور التغذية دوراً حاسماً من بين متخصصات التنمية البشرية، لأنها
تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية
والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والمجتمع من
خلال التغذية والعلاج ومساعدتها في السواء من المرض، وبمما يعتمد
تحسين أحوال الأفراد بشكل كبير على المرض الاقتصادية والتعليم

والسنة وغيرها، تقى التغذية العنصر الأساس في التنمية، وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن أهمية التغذية الإصاغي للعمال هي زيادة إنتاجيتهم مثل مارشال و بيكو وغيرهم، وتحدث موريري عن تأثيراتها على قدرة الجسم على التحمل حيث يقول "إن قدرة تحمل الجسم والصحة ناتران بالكفاءة البدنية والرهاية والقدرة العلاجية"، فتحسين التغذية تريد من الطائفة الإنتاجية للعاملين سواء على أساس الإنتاجية الوقية أو خلال مدة العمل هي الحياة، بينما المستويات المنخفضة من التغذية تخفض الإنتاجية الوقية أو خلال مدة العمل في الحياة، نتيجة لكونها تضعف الصحة الجسمية والعقلية،

* وتأتي فوائد برامج التغذية:

من أنها تخفض الإصاقي على الصحة حيث تؤدي التغذية الجيدة إلى المحافظة على الجسم قويا وبالتالي على مقاومة المرض والاحتفاظ بصحة جيدة، والإقلال من فقد الإنتاجية، وزيادة سنوات العمل ومعالجة مشكلة زيادة عرض العمل، وتحسين نوعية العمل.

* إضافة إلى فوائد اقتصادية أخرى غير مباشرة، حيث أن تحسين تغذية العمال مثلا يؤدي إلى تحسين مستوى حياة المصلين لهم، وهذا يرفع من استهلاكهم الحالي وإنتاجيتهم المستقبلية، أما سوء التغذية فتؤثر في حصة العمل، ويتمثل الأثر الأكثر خطورة في أن قدرة التعلم لتأثر بصورة خطيرة بسوء التغذية مثل تأثيرها بالمرض.

والمصراء عادة محمرون على استنزاف موارد السنة في سعيهم للحصول على قوتهم اليومي، لكن استخدامهم الحائر للسنة يؤدي إلى مزيد من فقرهم مما يحمل بماءهم ذاته أكثر صعوبة وأقل نيسا من أي وقت مضى، حيث أن أشد حالات المهانة الماشنة عن الضرر المبني فتركرر في

أضر المناطق وتؤثر على أضر الناس غير القادرين على حماية أنفسهم.

٣/ توفر الغذاء وسوء التغذية.

لقد أثبتت الدراسات أنه ليس هناك مشكلة في توفير الغذاء على مستوى العالم. وليس هناك حد لموارد الثروة الزراعية المتاحة للتقدم المتواصل في العلوم والصناعات الزراعية الذي فتح آفاقاً جديدة لإنتاج الطعام وزيادته، سواء كان هذا التقدم متعلقاً بالوسائل التي تؤدي إلى تعبئة كمية هي عناصر الإنتاج أو إلى نصيبات نوعية مؤثرة في كفاءة الأداء الزراعي.

وبغضن سوء التغذية عادة من خلال النقص في عدد السعرات الحرارية أو النقص في البروتين أو هي كليهما ومع ذلك يمكن القول أن تكوين الغذاء في أغلب البلدان النامية وأن توفر كميات كبيرة أحياناً فإن موعنته في العالم تؤدي إلى سوء التغذية حيث يتمثل بالآتي:

نسبة غير متوازنة وعالية من الحبوب تتضمنها الوجبة الغذائية، هناك نقص في الأغذية البروتينية، نقص في الفيتامينات والمعادن، والتقدير المنطق عليه المعدل الطاقة اللازمة لفرد متوسط النشاط هو ٢٥٠٠ - ٢٧٠٠ سعر حرارية يومياً والبروتين بمعدل ٤٠ غرام لكل كيلوغرام من وزن الجسم، وما يحدد ذلك أن متوسط العالمي لكل من السعرات الحرارية والبروتين يفوق معدل حاجة الفرد. إلا أن هناك أكثر من ٨١٠ مليون جائع، في حين يستهلك الخمس الأغنى من سكان العالم ١٦ ضعف حصة الأضر في العالم. وهذا يعني أنه ليس هناك نقص في توفير الغذاء بقدر ما يستدعي الأمر اهتماماً بمسائل التوزيع سواء على المستوى العالمي أو الوطني.

فمن هنا يستدعي الاهتمام بتحقيق التنمية الشريفة الاهتمام بتوفير الأمن العدائي لأفراد المجتمع خاصة في ضوء انعكاس آثاره الإيجابية على كل من التنمية الشريفة والنمو الاقتصادي أيضا، حيث يساهم إيجابيا في توفير صحة أفضل لأفراد المجتمع وزيادة قدرتهم على التعلم بشكل أفضل، إضافة إلى أن وجود قوى عاملة لا تعاني من سوء التغذية يساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

1/ العناية الصحية والتنمية الشريفة.

تعد العناية بصحة الفرد والمجتمع من الحوائج المهمة للتنمية الشريفة، وتختلف في العادة طبيعة الرعاية الصحية والعلاج الطبي من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ففي حين نجد أن البلدان المتقدمة والنامية تعاني من مشاكل صحية ذات نمط معين خاص بها نتيجة للمرض وسوء الأوضاع البيئية والحياتية التي تفرج تحتها، نجد أن الدول النامية والمتطورة تعاني من مشاكل صحية هي الأخرى ذات نمط آخر، فالدول المتقدمة تعاني الأمراض المزمنة والتي تنسب في وفاة نسبة كبيرة من الأشخاص، حيث يموت نحو ١٧ مليون نسمة كل عام جراء الأمراض المعدية والمستعصية والطفيليات التي يمكن معالجتها كالإسهال والحصبة والملاريا والسل، أما أفراد الدول النامية فيعانون من أمراض الدورة الدموية التي كثيرا ما تكون مرتبطة بالعداء وأسلوب الحياة وبلي ذلك الأمراض المستعصية.

من هنا تكمن أهمية توفير الرعاية الصحية للفرد قبل الحاجة للعلاج الطبي فالرعاية الصحية تكلف أقل مما يكلف العلاج الطبي، فهي تكلف ما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ دولارا لإنقاذ حياة الإنسان عن طريق الرعاية الصحية الوقائية، أما تحصين الطفل ضد الأمراض الستة التي تؤدي إلى وفاتهم

فلا يكلف الا نصف دولار سنوياً. فكما ان علاج الحفاف الناتج عن الإسهال لا يكلف الا ١٠ سنتات فقط. بالمقابل نجد ان الرعاية الطبية للمرد تكلف ما بين ٥٠٠ - ٥٠٠٠ دولار حسب نوع المرض.

ويختلف الإنفاق على الصحة من دولة الى اخرى. وذلك حسب اولوياتها ونوعية الامراض التي تواجهها. فبعد هنلا ان المسة التي تهمها الدول المتقدمة من ناحية الفوصي الإجمالي مرتفعة بلغت عام ١٩٩٠ في امريكا ١٢.١% وهي بهذا ٩% وهي السويد ٨.٧%. مقابل ٥.٧% في جنوب اسيا مثلاً.

وبسبب الإنفاق المرتفعة للدول المتقدمة على الصحة بسبب مرض الايدر التي تعاني من المجتمعات المتقدمة. حيث بلغ حجم الإنفاق العام على السحوت والنوعية المتصلة بالايدر في امريكا مثلاً ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ وكانت تكاليف العناية بكل مريض من مرضى الايدر يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ دولار سنوياً.

ونتمثل خطورة هذا المرض في انه يتسبب بموت ٢.٥ مليون انسان سنوياً. وقد راح صحبته زهاء ١٢ مليون شخص منذ ان بدأ قبل ١٨ سنة وهو اكثر من ضعف من يموتون بالملاريا سنوياً والمالغ مليون شخص. وقد وصل عدد الإصابات بهذا المرض عام ١٩٩٨ حوالي ٣١ مليون إصابة وهناك ١٦٠٠٠ إصابة يومياً وقد ان تصل الإصابات الى ٤٠ مليون إصابة عام ٢٠٠٠.

واصرار مرض الايدر ليس فقط على خفض متوسط العمر المتوقع وارتفاع تكاليف علاجه ولكن ينمئذ الصرر الاكبر في ان معظم المصابين الذين يموتون نتيجة الإصابة به يكونون في اكثر سنوات عمرهم إنتاجاً.

أما بالنسبة للوضع الصحي في مناطق العالم المختلفة بشكل عام، فهي متدهورة التدهورات من القرن الماضي بلغت نسبة سكان الدول النامية الذين تمتعوا بمرضى الحصول على الخدمات الصحية ٥٨٠%، مع أن نسبة ٥٠% من السكان في جنوب الصحراء الأفريقية لا يتمتعون بهذه المرافق. وهي بلدان النامية كان هناك ٧٨ طبيب لكل ١٠٠٠٠٠ شخص مقابل ٣٤٥ لكل ١٠٠٠٠٠ شخص في البلدان الصناعية كمتوسط للأعوام ١٩٩٢ — ١٩٩٥، في حين كان هناك طبيب لكل ٩٠٠ شخص عام ١٩٦٠ في الدول النامية، والمؤشر المعتمد الذي يعكس هذا الوضع بشكل شامل والمستخدم في دليل التنمية البشرية هو العمر المتوقع،
ه/الخلاصة.

وبسبب كل ما سبق أن للصحة دوراً كبيراً في التنمية البشرية. كما أن للتنمية البشرية مردوداً على الصحة التي تعتبر حاجة أساسية للأفراد والمجتمعات. وتختلف المجتمعات في الاهتمام بأمور الرعاية الصحية بناءً على إمكانياتها الاقتصادية ويطورها الصناعي والعلمي والاقتصادي.

المحاضرة (٦): دور التعليم في التنمية البشرية

لمقدمة:

لنعرض في هذه المحاضرة لدور التعليم في التنمية البشرية. إذ يعد التعليم أحد المؤشرات الثلاثة في دليل التنمية البشرية وهو كذلك حاجة تنمية دور العلم في رفاه المجتمعات لا جدال فيه. لكن المخرجات العلمية تباين بالكم والكيف في النظر للعلم وكذلك أنواع التعليم. سيما مع التطور المبرح والتكنولوجيا. ونخرج على التعليم في الوطن العربي. ثم نصل للخلاصة في قائمة المحاضرة.

١/ التعلم حاجة تنموية.

الأصل في التنمية بداية تعبير معرفي عند الإنسان والتعبير المعرفي يتمثل في تعبير المبركات العقلية للإنسان عن نفسه وعن الكون الذي يعيش فيه والمجتمع الذي ينسكل معه والكيفية التي يمكن بها التحول إلى حالة أفضل باستثمار كافة الموارد المتاحة. وهذا الأمر يتوقف على العملية التعليمية هي أي مجتمع من المجتمعات، حتى يمكن القول أن مستقبل أي نوع من السمات يتوقف على نوعية التعليم فيه.

ومن دون شك فإن الدول المتقدمة هي معايير السمة تنطوي على ذلك طالما استمر تعليمها في تطور دائم، وستختلف هذه الدول بداية من تخلف التعليم عنها.

ويتوقف العملية التطورية للتعلم أساساً على نظرة كل مجتمع للعلم، إذ أن المجتمعات الإنسانية لم تمتلك رؤية واحدة بالنسبة للعلم، فبعد مررت فترة على بعض المجتمعات كانت النظرة فيها للعلم مربية وكان العلم يمتد على الفلق فقد كان منيراً محيطاً في فهمهم لكن التطور الإنساني غمر مع الزمن من النظرة للعلم وأصبحت المجتمعات البشرية اليوم تنظر للعلم باعتباره سلاحاً ضرورياً للتنمية والرفق.

من هنا فإن الإتيان على التعليم والبحث العلمي يعد من أكثر أنواع الاستثمار في مجال الموارد البشرية ومن ثم أهم العوامل المساهمة في التنمية الشاملة ورغم أن البعض يعتبر الإتيان على التعلم من أكثر الموارد تكلفة إلا أنه أكثرها عائداً أيضاً لذلك أن زيادة أعداد العلماء والمهندسين والمنحصرين في مختلف المجالات يعتبر الخطوة الرئيسية نحو بناء القاعدة العلمية والنفسية للتنمية.

٢/ التعليم بين الكم والكيف

لقد ولعت معظم البلدان النامية وسواها الدول العربية تحت تأثير التوسع الكمي في التعليم باعتباره الطريق المالك لتحقيق التنمية المنشودة لذلك التزمت سياسة محابية التعليم العام حتى أصبحت مكلفة من الناحية الاقتصادية. واحتاج الأمر إلى إعادة النظر لتسليم مع احتياجات التنمية. سيما في المجالات المهمة. وبغلب التوسع الكمي في مرحلة التعليم العامي وبعد مرور عقود على التوسع الكمي السريع في الخدمات التعليمية واتفاق مبالغ ضخمة على هذه الخدمات. لم يلزم تأثير ذلك على العملية التنموية بشكل عام. وهذا راجع إلى تطلب التوسع الكمي على حساب التوسع الكمي وفق تخطيط مدروس لاحتياجات كل بلد من الكوادر والعلماء المتخصصين.

إن دور التعليم لا يتوقف على نشر المعرفة والثقافة العامة لتساهم في تنمية شاملة في البلدان بل يحتاج الأمر كذلك إلى تنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل لتمكين الأفراد من أداء دورهم في العملية التنموية الشاملة في المجتمع. وكذلك صناعة البيئة الملائمة لتنمية الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

والمسألة بحاجة إلى تخطيط على مستوى كل قطر تؤخذ فيه بعين الاعتبار كافة العوامل المتصلة بين التنمية والتعليم بحيث يبال كل فرد نصيبا من التعليم الأولي حتى المرحلة الثانوية. وتخطط للتعليم العامي على أساس حاجة سوق العمل إليه من خلال منطوق استراتيجي مستقبلي. ويلزم من ذلك توجيه التعليم الخاص بالأحد بهذا التوجه الاستراتيجي. ومن المؤسف أن يكون التعليم العامي الخاص في بعض البلدان يسير في اتجاه معايير لما يتطلبه سوق العمل بل أن يتحول هذا النوع من التعليم إلى سلطة قمارية.

٣/ التربية والتعليم

لا يمكن الفصل بين التربية والتعليم سيما في المراحل الأولى ولقد تغير الإطار المهيكّل للتربية والتعليم وأصبح أحد الأجهزة الأساسية للدولة، والدولة هي التي تتولى الإشراف والتخطيط له ومراقبته وحتى في المجتمعات التي تتميز بالحصور المكثف للتعليم الخاص فإن ذلك لا يعني الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذا المجال.

وقد لعب التنريعات التربوية في مختلف المجتمعات دوراً كبيراً في جعل التعليم أحد الروافد الأساسية للتنمية والحدثة والعصرية، والية من البات تطور المجتمعات وبندمها.

إن الربط والفصل بين مفهومي التربية والتعليم يكثف ديمامكية المخطومة التربوية والتعليمية في المجتمعات الحديثة والإشكاليات التي تواجهها. ولم بعد الاهتمام بمسألة التربية والتعليم مخصصة بالدولة فقط بل إن المجتمعات التي استطاعت تطوير تنريعاتها لإشراك القطاع الخاص في الضرار في المجال العلمي ووهرت لمؤسساتها التربوية والتعليمية الاستقلالية والقدرة على تطوير أدائها من أجل الانفتاح على المحيط والتمفصل مع حاجياته هي حالياً المجتمعات التي تستفيد من البحث العلمي وهي التي توظفه في شتى الصادين والمجالات.

وأذا كانت التنننة الاجتماعية تعد هدفاً للتربية فإن التكوين العلمي يمثل هدف التعليم ويكمن الالتقاء بين التربية والتعليم في الوطنية الاندماجية لكل منهما. فالاندماج الاجتماعي يأسس بالتربية ويندعم بالتعليم وكلاهما يؤثران تأثيراً مباشراً على التنمية سلباً أو ايجاباً.

وربما نتأكد أهمية العلاقة بين التربية والتعليم في دورهما في التأثير على التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات المعاصرة من

خلال ما يحدث من تحول كبير في المجتمعات باتحاد مجتمع المعرفة. وهو مجتمع المعلومات بالدرجة الأولى الذي يعنى بالاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي وتكبيته وفق مختلف الحاجات الأية والمستقبلية بحيث تتطور قضايا الاتصال بشكل مكثف في اتجاه اختراق كافة المجالات التي تساهم في إنتاج المعلومة والاستفادة منها. لذلك فإن هذا المجتمع هو مجتمع التكنولوجيا المتطورة وهو مجتمع مفتوح لا يعترف بالحوار والحدود. وهذا نكس أهمية التداخل والتفاعل بين الترمية والتعليم في نائرها على قصص السجدة غير ذلك فإن مجتمع المعرفة قد لا يكون متوافقا مع شروط مراحل السجدة التي نمر بها بعض المجتمعات وقد تعود إلى تحولات غير محدودة على المستوى الاستراتيجي لبعضها تساهم في تدهور الخطط السجدة.

1/ أبعاد التعليم وعلاقتها بالتنمية

مع التطور في وسائل التواصل تطورت العملية التعليمية بشكل كبير ولم تعد مقتصرة على حمار واحد بل أصبحت متعددة المداخل مما يتيح الفرص للتطور التعليمي في مختلف الظروف والإمكانيات. وبعد أبعاد التعلم في الوقت الراهن متعددة. بدأ من التعليم التقليدي مروراً بالتعليم المصنوع والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والجامعات الافتراضية. ومن دون شك فإن كل نمط من أبعاد التعليم المسار إليها تساهم في التنمية نسبة ماوما هو جدير بالاهتمام بالخطط من قبل أية دولة هي كقيمة الاستثمار الأمثل لكل نمط منها في العملية التنموية. سواء على المراتب والخصائص والحدوى لكل نمط منها.

فالتعليم التقليدي يتميز بالبناء الموسوعي وتعدد وتنوع الاختصاصات وتمايز علمية وأصحة أصابة إلى إتاحة فرصة للتفاعل والالتقاء

فيمثل محالا للمضنة الاجتماعية واطار لكسب المهارات والخبرات وهو يتحد مساحة كبيرة من المخيال الاجتماعي ويساهم في تشكيل الهوية المجتمعية وتمثل مواقف محاضن رربية للتعليم وعليه تكون شهادته معترف بها وعلته محدودة وقادر على الاستيعاب.

اما التعليم المتنوع فيتميز باساليب تعليمية جديدة ونظام تعليمي متنوع وتحلل من الصوابط التعليمية التقليدية ويوفر حوافر من اجل المعلم الداني والتفاعل مع التكنولوجيا المتطورة كما يخذ بعين الاعتبار المحارب والمؤهلات المهمة ومن جدوى هذا النمط من التعليم انه يربط بين الحواب العملية بالحواب النظرية.

والتعليم عن بعد يوفر فرصة للتعليم المناسب حسب امكانيات المتعلم ويطور من مفهوم المراقبة والنظيم الداني للمتعلّم ويساهم في بناء القدرات المعرفية للمتعلّم حسب حاجاته ويطور الاسلوب التعليمي حسب اداء المتعلم. وهذا النمط من التعليم يقدم حلاولا عملية لكل الراغبين في مواصلة التعليم ويسمح بالانفتاح على مختلف التحارب التعليمية ويسمي من قدرات المتعلم ويساهم في كسب اختصاصات جديدة وموطين المعلومة والمعرفة العلمية في الحياة العامة والخاصة. اما التعليم الالكتروني فانه ينمّر بالتعامل الحي مع كل المستجدات والانخراط في شبكة معلومات مكوّنة والتعليم الداني وفق اسلوب التبادل والتعل على صعد الوقت وخصوصيات المصناعات التعليمية. وهذا النوع من التعليم له قيمة جدوانية كبيرة.

ولقد استعادت الكثير من المجتمعات من هذا التطور في انماط التعليم في انشاء جامعات افتراضية. تقدم اساليب جديدة للتعليم.

وما هو مهم بالنسبة لكل دولة التعامل الحدي مع هذه الانماط من التعليم وعدم الانحياز على النوع الاول منه وهو التعليم التقليدي والعمل على ادماج هذه الانماط الجديدة من التعليم لصالح العملية التنموية ويمكن ذلك من خلال العناية الرسمية بهذه الانماط كما التعليم التقليدي ووضع المبررات الخاصة بها والاعتراف بمخارجها التعليمية ووضع برامج للتغلب على الامية التكنولوجية التي تجعل التعامل مع هذه الانماط من التعليم متوفره وتسد المسكبات التي تيسر هذه الانواع من التعليم.

٥/ التعليم في الوطن العربي

رغم الجهود التي تبذل من قبل اغلب الدول العربية في سبيل تطوير العملية التعليمية وزيادة دورها في التنمية الا ان الوطن العربي لا يزال يواجه تحديات كثيرة في هذا السبيل وهو ما يؤثر على جهود التنمية ويعوقها ويقلل من تأثيراتها ومن ثم يصائل الامر في امكانية الخروج من نفق التخلف.

ونعثر مشكلة استمرار الامية في امرر التحديات للمصيبة التنموية في الوطن العربي وهي في الحقيقة سما وتبيحة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وهدرًا للموارد البشرية وهي الوقت الذي اخضعت فيه الامة من بعض البلدان في العالم او اصبحت ذات معدلات منخفضة جدا حتى في كثير من البلدان النامية فان المعدلات في البلدان العربية ما زالت مرتفعة وان اعداد الاميين المطلق يزداد مع الزمن عند تطور العدد من 19 مليون امي وامة عام 1970 الى 68 مليوناً عام 2000 مع ان هناك بيانات مشجعة حيث ان امية الشباب من فئة 15-20 عاماً نزل عن معدل الامة العام.

ولا يعود استمرار الامة لصعف جهود مكافحتها او عدم فاعلية مراحليها فحسب وانما ايضا لعدم سد منابع الامة بالتعليم الاساسي الإلزامي. ولم تصل بعد معدلات التمدرس في الوطن العربي الى مستوى ١٠٠% ولا يبدو أنها ستصل اليه في الامد القريب. ولا زالت تدهفات المتسربين من المدارس فتوالي.

ونائي مشكلة سنوات التمدرس بعد الامة كمتحدى نائي للتنمية في الوطن العربي. ورغم لحسن معدلات التمدرس عموما في المنطقة العربية واقترانها من معدل الدول النامية فهي نفل عن متوسط العالم ومن مباحة معدلات الفقد الإجمالية للمراحل الثلاث في الاقطار العربية من عام ١٩٩٢-٢٠٠١/٢٠٠٢. حدها ما زالت صعبة في الكثير من البلدان العربية. ولم نحاور سوى عدد محدود من الدول العربية (ليبيا وفطر والمحربين وفلسطين ولبنان) المعدل ٧٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. ويبلغ المتوسط العربي ٦٠% مماثل ٦١% في العالم و٨٧% في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (undp2004) ان المحوء واسعة من بقية البلدان وبلدان المقدمة. وادا كان بعض البلدان قد حقق فقرة واسعة خلال عقد التسعينات مثل ليبيا والكويت فان عددا من الاقطار قد تراجع فيها ذلك المعدل مثل الاردن وسوريا.

ونائي مشكلة التعليم العالي كمتحدى ثالث للتعليم في الوطن العربي. ورغم ان الدول العربية قد سعت الى فتح جامعات توفر التعليم العالي المجاني او بأسعار هي مشاغل الاعلى من الناس فيها. الا ان المخرجات التعليمية من هذه الجامعات لا تلمي احتياجات السوق. اضافة الى ككون التعليم دور المستوى العالمي. حيث ان التقويم السوي

للجامعات على مستوى العالم لم تحصد منها جامعة عرسة واحدة موقعا
 في الخمسمائة جامعة الاولى على مستوى العالم.
 يصاحبه الى ذلك ضعف الاهتمام بالميراثية المرسودة للتعليم في مجال
 الصفات العامة سيما الإلتحاق على الدخا، وهي معص البلدان يرتفع الإلتحاق
 على الدخا فيما يقل الإلتحاق على التعليم.
 ٦/الخلاصة.

يمكن القول ان الطريق الى التنمية يتطلب اعطاء التعليم في الوطن
 العربي اهتماما خاصا ورفع المعدل العام في ميراثه والعمل على
 تحديثه من حيث المناهج والاماط العلمية بالاستفادة من الاماط
 الحديثة للتعليم التي اثبت جدوايتها هي عاطق اخرى من
 العالم استطاعت التوسع في عبارات التنمية من خلال الاهتمام بالعملية
 التعليمية ومن الاهمية بمكان ان تأخذ العملية التعليمية في الوطن
 العربي متطلبات سوق العمل حسب القطر معين الاعتنا، حتى نشعر
 بالمخرجات العلمية منها بأهمية دورها في التنمية. وبعد لها موقعا
 مناسباً في الحياة الاجتماعية.

المحاضرة (٧): الدخل كمؤشر للتنمية البشرية

لمهيد:

ننعرص في هذه المحاضرة لدور الدخل في التنمية البشرية باعتبار
 احد المؤشرات الثلاثة التي تقاس من خلالها التنمية في البلدان وهذا
 يتطلب منا دراسة النمو الاقتصادي باعتباره المحصلة النهائية التي
 يقاس من خلالها الدخل القومي والذي بدوره يمتد الى الدخل الفردي

من خلال قسمته على عدد السكان ويخلص الى حلاصة لما ورد في المحاضرة من افكار.

١/الدخل القومي.

يعتبر الدخل القومي الإجمالي من اهم المقاييس الشائعة الاستعمال في دراسة وقياس مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية البشرية. وينير الناتج القومي الإجمالي الى القيمة المضافة للسلع والخدمات المنتجة في المجتمع باستخدام الموارد العامة خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة واحدة.

وهو هي الحفظة بساج مجموعة من القطاعات الاقتصادية هي المجتمع. وعادة ما تقسم الى القطاع العائلي وقطاع الاعمال والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي. وتؤكد بعض الدراسات ان هناك ثلاث تعريفات للدخل القومي كل منها ينظر له من وجهة مختلفة:

الاول: ينظر للدخل القومي من زاوية الإنتاج السلمي والخدمي. ويسمى الناتج القومي. وهو مجموع السلع والخدمات (الاستهلاكية و الرأسمالية) التي انتجت خلال فترة زمنية معينة. مخصصا منها اهلاك الاصول الثابتة التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

الثاني: تعريف ينظر الى الدخل من زاوية عوائد عناصر الإنتاج. وهو عبارة عن الدخول المكتسبة بواسطة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

الثالث: ينظر الى الدخل من زاوية الإنفاق. والدخل القومي هو الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والإساجية خلال فترة زمنية معينة (سنة).

ويصنف الاقتصاديون من ما يسمى بالدخل القومي النفدي والدخل القومي الحقيقي وهذا راجع لتغير مستويات الأسعار بين عام وآخر حيث ان الدخل القومي الحقيقي هو الدخل النفدي بعد استبعاد التغيرات في أسعار السلع.

٢/ أهمية الدخل القومي.

للدخل القومي دور كبير في نجاح برامج التنمية البشرية، غير ان هناك عدة اسباب تجعل دراسة الدخل القومي أهمية كبرى ويتمثل امرؤ هذه الأسباب فيما يلي:

الاول: قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية حيث نستخدم تقديرات الدخل القومي في السنوات المتتالية لدراسة مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة وممارستها نتائج السنوات السابقة. وهي صوء ذلك يمكن تعديل السياسات الاقتصادية.

الثاني: قياس انتاجية العمل في القطاعات المختلفة. ويمكن عمل الموارد المالية او البشرية من قطاع الى اخر في صوء هذا القياس ويمكن ايضا عن طريق مقارنة انتاجية عنصر العمل في قطاع معين في تقدير السنوات. قياس التقدم الذي يحرره المجتمع في هذا القطاع ويمكن عن طريق مقارنة الريادة في انتاجية العمل مع الريادة في مجموع الاجور وضع السياسات المالية فيما يتعلق بالعمالة والمصروفات ان يلاءم ونموار او تماشى الاجور مع انتاجية العمل اما اذا رادت عنها فان ذلك قد يترتب عليه آثار سلبية اي زيادة في المستوى العام للأسعار بصورة متتالية.

الثالث: قياس قدرة الافراد على تحمل الضرائب والضروف العامة. حيث ان قدرة الافراد على الاقتراض تتوقف على مستوى دخلهم، كما ان

مقدرة المجتمع على تحمل الصراخ فتوقف على مقدار الخدمات العامة والاقتراض العام يتوقف على الدخل القومي العام.

الرابع: قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، حيث ان احصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة لتقدير نصيب كل من العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، في تقدير المساهمة التي تمثلها هذه المساهمة من الدخل القومي، وهذا يحدد كثيرا في توجيه الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.

الخامس: قياس مستوى رفاهية الأفراد، حيث ان الاقتصاديين يعتمدون على متوسط دخل الفرد في المجتمع كقياس لمستوى رفاهية هذا المجتمع ومن ثم يعتبر ك مؤشر للنموذج التنموي على مستوى دليل الأمم المتحدة السوي. وبالطبع ان قياس مستوى الرفاهية يتحكم فيه عوامل أخرى، لكنه يكتف عن مؤشر لذلك.

السادس: رسم السياسات المالية حيث نستعين الدول في العصر الحديث ببيانات عن الدخل القومي المقدر للمساهمة المضافة لرسم السياسات المالية الملائمة.

وأخيرا تكمن أهمية دراسة الدخل القومي في وضع الحطة الاقتصادية القومية حيث يحتاج المخطط الى صورة مبسطة للهكل الاقتصادي للمجتمع بين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة ببعضها البعض. ومثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها من خلال البيانات الخاصة بالدخل القومي.

٣/ النشاط الاقتصادي.

يعتبر الاقتصاديون القدماء أن عناصر الإنتاج تتكون من الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال. ثم ظهرت الحاجة إلى المنظم كمصدر رابع وهو يشير إلى المصدر البشري.

وتسمل الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية وأراضي الماء والثروات المعدنية الكامنة في باطن الأرض. كما تشمل أيضا مصائد الأسماك والغابات ومصادر القوى الطبيعية كالماء وحتى الهواء. ويعتبر الاقتصاديون الأولون أن الموارد الطبيعية تخلف أخلافا جوهريا عن عناصر الإنتاج الأخرى فهي هبة من الله سبحانه وتعالى. فلا دخل للإنسان في كميتها ولا يمكن زيادتها ولو هي الأجل الطويل فهي محدودة في كميتها. وأخيرا فإن الأرض والصناعات التي تعتمد عليها يخضع إنتاجها لقانون تناقص العلة.

ويعتبر العمل "في إشارة للموارد البشرية" في معناه الاقتصادي جميع المحمودات البدوية أو العقلية التي يقوم بها الإنسان لحلق المصانع أو زيادتها. وعلى ذلك يشمل العمل بهذا المعنى أعمال المزارعين والصناع والأطباء والأخصائيين وغيرهم. وبذلك تتضمن دراسة العمل كمصدر من عناصر الإنتاج موضوع السكان سواء من ناحية الكم أو من ناحية النوع وأثر ذلك في حجم الإنتاج القومي. وهنا تصبح لنا طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني. وكيف أن كل واحد منهما يؤثر على الآخر.

أما عنصر رأس المال فهو عبارة عن جميع أنواع الثروات التي انتجت في الماضي لا لتستهلك مباشرة وإنما لتستخدم في إنتاج ثروات أخرى. وعلى ذلك فيشمل رأس المال في المعنى العام جميع الأدوات والمواد التي تستخدم في الإنتاج كالألات والمصانع والمواد الخام

كالمحط والمعد أو أية مادة مصنوعة أو نصف مصنوعة. ويميز بين رأس المال وغيره من الموارد أن رأس المال ولابد الإنتاج بينما الأخرى فهي هبة أو نتيجة للتكاثر كما هي الموارد البشرية.

وقد اعتاد الاقتصاديون تقسيم رأس المال إلى هبات تقسم لكل منها مجموعة من العناصر التي يشملها تعريف رأس المال بحيث فتحت كل مجموعة إلى حد كبير وتختلف تصنيفات رأس المال باختلاف الأساس الذي يسمى عليه التقسيم ومن أهم هذه التصنيفات تقسيم رؤوس الأموال إلى رؤوس أموال ثابتة ورؤوس أموال متداولة.

إن رأس المال الثابت ما يمكن استخدامه مرات متعددة في الإنتاج أي ما لا ينهي صفعته الاقتصادية باستخدامه مرة واحدة وأبزر أمثلتها الآلات والمباني والأراضي. أما رأس المال المتداول فيشمل كل ما ينهي صفعته الاقتصادية باستخدامه في الإنتاج مرة واحدة أو مرات محدودة ومن أمثلة ذلك المواد الأولية والبدور.

أما ما يشار إليه في الدراسات الاقتصادية القديمة بالمنظم فإنه العنصر الذي يعمل على تجميع ورسم طريقة تعاون عناصر الإنتاج لتعطي أفضل عائد متوقع وهذا الدور للمنظم يختلف عن دور العمال، ليس فقط من حيث تخصيص كل وقت للمنظم بل من حيث مسئولته عن أعمال العمر وتنظيم عناصر الإنتاج ورسم طريقه تعاونها وكلا العنصرين يمثلان ما يشار إليه اليوم بالموارد البشرية.

إن ما يهمنا من عناصر الإنتاج هو التأكيد على أن التفاعل بينها وحسن إدارتها واستثمارها يعبر عن الإنتاج الكلي وتفاعله مع التبادل والاستهلاك الكلي يتشكل النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي. فالنشاط الاقتصادي يتطور في إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات أفراد

المجتمع وبالتالي لا إنتاج بلا استهلاك ويتم ذلك من خلال عملية التبادل بين كل من المنتجين على الإنتاج والمستهلكين على الاستهلاك. وقد ظهرت الحاجة الى قياس هذا النشاط عبر ايجاد أداة كمية او قيمة او كلاهما، فها هو هذا القياس بمفهوم الناتج القومي والذي لابد ان يساوي الدخل القومي والذي يساوي ايضا الإنفاق القومي من منظور انها صور ثلاث لشيء واحد هو النشاط الاقتصادي.

1/ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

من المهم هنا ان نكرر ما سبق ان ذكرناه في محاضره سابقة ان الاقتصاديين مروا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، على اساس ان المفهوم الاول يعني زيادة كمية هي مستوى الدخل بدون ان يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي، اما التنمية الاقتصادية فتعني الى جانب نمو الدخل حدوث تحولات اخرى مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النسيج النسبي لقطاع في الناتج المحلي الإجمالي لصالح اسهام قطاع اخر فيه كالتحول من القطاع الزراعي للقطاع الخدمي او الصناعي على سبيل المثال.

لقد عرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن. ويعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن ان يكتشف بسهولة عن ما اذا كانت المحوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل. نشجع ام نصيق. اذا راد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة. كان

ذلك دليلاً واضحاً على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تحمله بقليل المصحوة مبه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والمكس صحيح.

والنمو الاقتصادي يمكن له أن يحدث بوسيلتين:

الأولى: عن طريق تجميع مخزون كبير من الأصول المتاحة والمهارات البشرية.

الثانية: زيادة مساحة هذه الأصول والمهارات البشرية والموارد الطبيعية للملاد...

ومن دون شك أن الحكومات هي من ترسم خارطة الطريق لزيادة نسبة النمو الاقتصادي وهي مصبة بتعديل الهيكل الاقتصادي بين قسم وآخر وحسب القدرة الإنتاجية لكل مورد من مواردها الاقتصادية.

٥/ النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

هناك العديد من العوامل التي تحكم هي النمو الاقتصادي من أهمها عوامل الإنتاج التقليدية: رأس المال المادي ورأس المال البشري ومدى توافر الموارد الطبيعية والتخصص وتقسيم العمل وحجم الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

غير أن رأس المال البشري والاستثمار فيه أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي هي الاقتصاد القومي أو المجتمع ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

لذلك هناك رابط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، حيث أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر سلباً وإيجاباً، حيث أن النمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية، كما أن تحقيق النمو المنشود

ينعكس على التنمية البشرية حيث يوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن عنصر السكان يعتبر هاما في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من حيث نوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني. إذ أن زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الآخر هي الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي. حيث يتكامل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة ذلك النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الأساسية وتنمية المهارات المتوسطة وموفر المهارات المرتفعة ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

أذن النمو الاقتصادي لوحده لا يكفي لإعطاء مؤشرات على تحسن الوضع الحياتي وتطور مستوى المجتمع ككل وهناك تحديات على اعتبار النمو الاقتصادي مقياسا لعدم المجتمع إذ كثيرا ما نذهب الزيادة السنوية في الدخل القومي لصالح فئة متقدمة في المجتمع أو قد يكون الزيادة في حجم الدخل القومي راجع للزيادة في إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية حيث أن الأخيرة هي التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

هذا ما يجب أن نأخذ به من أن ما سجل من إعطاء يتكلمها المجتمع فصاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مثل زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها لإصافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وهذا معناه التصحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل. كما أن هذا النمو غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وإرغام المدرس وطالب العلم على الحوائث الروحية والأخلاقية في المجتمع.

وهذا ما قاد إلى التحول في الاهتمام إلى التنمية الاقتصادية مروراً بالتنمية الشاملة والمستدامة ومن ثم التنمية البشرية.

٦/الخلاصة.

ولمما هي هذه المحاضرة على أهمية الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي على التنمية البشرية. وكما أن الأصل في الدخل القومي الاهتمام بمعايير الإنتاج والنمو الاقتصادي الذي أدى الاهتمام به إلى تطور مفهوم التنمية الاقتصادية ومن ثم فادت الأبحاث للوصول إلى التنمية البشرية. فتم كسب الفات عن دور الدخل في التنمية البشرية.

الحلقة الحوارية الثانية والتكليفات

* تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء المامة عامة بمواضيع القسم الثاني من محاضرات السمة المنهجية وفما من مستوى الاستنباط الإجمالي لما ورد فيها. ويتم فيها الحوار بين الطلبة في قضايا هذا القسم بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار. منحه الطلبة على التعبير الحر عن استنباطهم للمادة وتعليقاتهم عليها. وموجه الحوار هم توجيهها

علمياً. يقوم بطرح عدد من الحمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للمناقشة فيها من قبل جميع الطلبة.

* فيما يلي ١١ جملة مستمدة من المحاضرات في هذا القسم، يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث تحصل كل مجموعة على جملتين أو أكثر، وتسمح المجموعات كل على حدة عشر دقائق للنقاش في إحدى الحمل، وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة، ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الحملة المضارة لمدة عشر دقائق، يصفي فيها الجميع إليه.

* تسمح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للمعلق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والتفاعل معها.

* يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الجوانب العلمية ذات الاتصال بالموضوع، ولأهنا المطر إلى أهمية الارتكاز على العلمية في الطرح والحوار والتعليق.

* يكلف كل طالب باختيار أي عنوان لمحاضرات هذا القسم أو أي جملة في هذه الحلقة الحوارية، ما هنا فيها فيما لا يقل عن خمس صفحات، بحيث تعطي كل صفحة ١٢ سطراً.

* فيما يلي الحمل المطلوب مناقشتها والنقاش حولها:

١/ لقد قل أن التنمية السريعة جاسس، يتمثل الأول في تسكيل الصدرات التشريعية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني انتفاع الناس بقدراهم المكسبة، أما للتنمية بوقت الصراع، أو هي الأغراض الإنمائية، أو في النشور الثقافية والاجتماعية والسياسية، وسوف تصمد مرامي التنمية التشريعية غاياتها حين لا يتم النوازل بين هذين الحاسمين.

٢/ ان دليل التنمية البشرية يبرز اشواط التقدم التي تحققها البلدان لتحسين اوضاعها او فاعرها عن وضعها السابق ومقارنتها بالبلدان الاخرى.

٣/ قسم الادلة المعتمدة لقياس التنمية البشرية لدى الامم المتحدة الى قسمين دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري.

١/ برزت فكرة دليل التنمية البشرية المرتبط بمؤشر التنمية البشرية الناتج الحاصل من التحسين في مجال التنمية البشرية. سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة او معدل التميز من البطالة في الاجور.

٥/ يرى البعض ان مفهوم التنمية البشرية هو اختيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالنسب. وهو مرتبط بالمتغيرات التي تحددها هذه المؤسسات. وهو تصور ان من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية. ومن الواجب التصدي الى تحليل اوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقتها الخارجية تحليلا اصيلا ومندما لهما فهما عمليا يوازي الاساس الفعلي لرسم السياسات التي تلائمها. وعدم اخصائها لمفاهيم تنمية واعلمة للقيم صيغت الى حد كبير في الخارج.

٦/ على الرغم من ان الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة متناهضان فقد كان هناك عدة اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية. فمن الناقدين من يرى ان الدخل لا ينبغي ان يكون ضمن الدليل نظرا لانه مجرد وسيلة وليس غاية.

٧/ هناك وسيلتان يمكن من خلالها تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الدولي (الخارجي).

٨/ لا بد من التأكيد على ضرورة أن يتم تمويل التنمية البشرية دائما وذلك للآثار السلبية لكل من المديونية والمساعدات الدولية على استمرارية التنمية.

٩/ أن تنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل خاص والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة تعد أمرا هاما بالنسبة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد وبالمالي زيادة دخله، وتحسين الصحة يريد من فاعلة قوة العمل أيضا وذلك من خلال معالجة الصعق والوهن وعدم القدرة وخفض معدلات وفيات الأطفال.

١٠/ يستدعي الاهتمام بتحقيق السمة البشرية الاهتمام بتوفير الأمن العدالي لأفراد المجتمع خاصة في ضوء انعكاس آثار الإيجابية على كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

١١/ أن الدول المتقدمة في معايير التنمية ينبغي كذلك طالما استمر تعليمها في تطور دائم، وستحلف هذه الدول بداية من تحلب التعليم عندها.

١٢/ مع التطور في وسائل التواصل تطورت العملية التعليمية بشكل كبير ولم تعد مختصرة على خيار واحد بل أصبحت متعددة المدائل مما يتيح الفرص للتطور العلمي في مختلف الظروف والإمكانيات وهو ما ينعكس على التنمية البشرية.

١٣/ يعتبر الدخل القومي الإجمالي من أهم المقاييس السانعة الاستعمال في دراسة وفاس مستوى الساط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية البشرية.

١٤/ من خلال الدخل القومي الإجمالي يقاس مستوى رهاية الأفراد، حيث أن الاقتصاديين يعتمدون على متوسط دخل الفرد في

المجتمع كمعيار لمستوى رفاهية هذا المجتمع ومن ثم يعتبر كمؤشر للتنمية البشرية على مستوى دليل الأمم المتحدة السنوي.

القسم الثالث متممات التنمية البشرية

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

- ١/ المقرر والتنمية البشرية.
- ٢/ السكان والتنمية البشرية.
- ٣/ المرأة والتنمية البشرية.
- ٤/ الأمن والتنمية البشرية.
- ٥/ التنمية والبيئة البشرية.
- ٦/ مقارنات الدين والتنمية البشرية.
- ٧/ حصص التنمية.
- ٨/ الحلقة الحوارية الثالثة.
- ٩/ الأسئلة التكوينية.
- ١٠/ رصد الدرجات.

المحاضرة (١): الفقر والتنمية

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة لموضوع الفقر وتأثيراته على مستقبل التنمية في أي بلد. فمفهوم الفقر يعبر عن العجز على الطبيعة الإنسانية التي تعدي حالة الضرر. ومن ثم علاقة الدخل القومي بالضرر المطلق. إذ غالباً ما يرجع الضرر في البلدان لسوء توزيع الدخل القومي. ثم يتطرق إلى الآثار التي تحملها العولمة وكذلك الرأسمالية في مسألة الضرر. ويخلص إلى نتيجة هي خاتمة المحاضرة.

١/ تعريف الفقر.

عرف الفقر في اللغة المعقبة بأنه عدم امتلاك الإنسان لقوت نفسه. لا بالعمل ولا بالقوة. وهو بالنسبة للمجتمع عدم قدرة المجتمع على سد احتياجاته الأساسية. عدم توفر الموارد الكافية لذلك. وهو سبب من أسباب التحالف الاقتصادي ونتيجة له. سبب له نظراً لأن عدم توفر الموارد الكافية في أي مجتمع يعده عن النهوض والتنمية. ونمعه من التخطيط للمشاريع الكبرى التي تؤسس لنسبة محنية تسمح للاقتصاد بالنمو والتطور. ونتيجة له لأن التحالف الاقتصادي والتحالف بشكل عام يقود إلى الضرر. ذلك أن التحالف الاقتصادي يعكس عدم قدرة أي مجتمع من خلق حالة من التوازن من عدد سكانه ودخله القومي. مما ينتج عنه ارتفاع عدد السكان الذي يصعب تحب خط الضرر. وكلما رادف نسبتهم ارتفاع نسبة توفيق حالات الانحراف الاجتماعي والصعق على الموارد النادرة أصلاً في المجتمع.

وأصبح من المهم بالنسبة لأي مجتمع يريد التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة والمستدامة أن يفكر في حلول ناجعة لمشكلة المقرر. لما لهذه المشكلة من تأثيرات على مستقبل هذه التنمية، قد نقود إلى صراعات تنتهي في نهاية المطاف بتخريب مشاريع التنمية. ولعل المثال البارز ما نشهده إحدى الدول الخليجية التي نمت بشكل جيد لكن عدم وجود حلول ناجعة لمشكلة المقرر وارتفاع عدد العُزَّاء والمُطالِبين عن العمل أدى إلى مرور مجموعة من الاحتجاجات ذات الطابع العنفي، مما نتج عنه هروب مشاريع كبرى كانت ضمن الخطة السموية لهذا البلد. وقد تركز هم العامة في هذا البلد على المطالب على موجة الاحتجاج هذه التي خلصت جواً غير آمن بعدة تهديدات الأوضاع لضمان عودة الشركات التي تضررت على المشاريع السموية الكبرى.

لقد نتج عن مشكلة المقرر مشكلة اختلال الأمن ومنه هروب الشركات والمؤسسات مما هي ذلك المائة التي كانت تخطط للهو من مجموعة من المشاريع السموية الكبرى بالنسبة لهذا البلد. وساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، مما أفضى إلى ارتفاع غير مسبوق للأفراد والأسر الفقيرة. وهذا بدوره يولد مجموعة أخرى من المشاكل الاجتماعية، ولعل من أبرز المشاكل التي سببت مشكلة التمكك الأسري، وجرائم الاطفال دون سن الثامنة عشر وارتفاع معدلات السرقات. وكل ذلك متوقع في أي مجتمع لا يمتلك التخطيط الشامل لفضايا التنمية بحيث تأخذ كافة الأبعاد بعين الاعتبار.

٦/ الطبيعة الإنسانية والمقر

يرجع المقر في جزء كبير منه لأسباب لها علاقة بطبيعة التكوين البشري. فهذا الإنسان مخلوق فلق "أن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جروعا وإذا مسه الخير منوعا" وجرء من خلقه يمنه على الاستحواد على أكثر من حاجته ويحرك فيه الدوافع للاستراثة على حساب غيره. وثبتت الصفات المؤدية إلى ذلك أن على مستوى فردي أو جماعي إلا ظاهرة جديرة بالوقف والدراسة والمعالجة. لأن الإنسان العرد إذا لم نعالج عنده أي صفة من هذه الصفات اللااخلاقية فإنه من دون شك لن نتوقف عنده بل سوف نعتدي على مصالح الآخرين. وحين نحول هذه الصفات إلى حالة جماعية فإن هؤلاء الناس لن يتركوا فرصة لتسليب الآخرين من امكانياتهم الا وسبقدهم عليها.

لقد عمدت الحضارة العرصة لتجميع الكثير من الثروات ورأس المال اعتمادا على عمليات النهب المنظمة لثروات الأمم الأخرى. ولقد أدى اكتشاف السلاح الماري الذي استخدمته الأساطيل الحربية العربية إلى احصاء الكثير من الشعوب. وكل ذلك بالاستعمار الذي أسس لشعوب فقيرة وأخرى غنية. وقد حدث كل ذلك في لحظة غياب النوعي الإنساني في العرب. ولعل هذه المصبة تكرر في كل مجتمع تعدم فيه المسؤولية الإنسانية. ويرداد فيه مساحة الطبيعة الأولى للنفس البشرية المتصمة بالظلم والحل والجنح.

هذا يعود إلى المول أن المحيط للمشاريع العموية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار الحوائج الإنسانية. فليس مهما ارتفاع النمو الاقتصادي في بلد ما بمقدار ما هو مهم الحفاظ على كرامة الناس في هذا البلد وحفظ آدميتهم. بتوفير الحد الأدنى من احتياجاتهم الضرورية كالعذاء

والدواء والامن والمجلس والمسكر. واي تنمية لا تمتح عنها على ذلك من المتوقع لها ان تصل الى مستوى معين ثم تعود للتراجع.

ولعل المعالجات الدينية لمثل هذه الحالة هي من ابرز المعالجات التي نحتاجها الشريعة هي الوقت الحاضر. اد فرس الله للمضراء حقا هي اموال الاغنياء. ودعا الى صرامة المضر بكل اشكاله. متحريكم الدوافع الداتية للتعلم على المضر. وصنع صاحبات وتعاقد تشجع على المساهمة الإنسانية في حل عور الآخرين. والعمل الخيري الذي قرر برفع الدرجات في الآخرة.

3/ الدخل القومي والمضر المطلق

يعرف المضر المطلق بأنه عدد السكان الذين يمشون تحت الحد الأدنى لمستوى الدخل اللازم لإشباع ما يسمى بالحاجات الأساسية. ومن دون ذلك ان هناك علاقة واضحة بين سوء توزيع الدخل القومي والمضر المطلق. وهذا بالأساس يرجع الى احتلال ميران العدالة في المجتمعات. ولقد اهتم العلماء بطرق توزيع الدخل القومي. ومن هذه الطرق تقسيم السكان الى خمس او عشر مجموعات حسب مستويات الدخل من الأقل الى الأعلى. ومن ثم تحديد الحصة السمية من الدخل القومي التي تحصل عليه كل مجموعة من السكان. كما ان هناك طريقة اخرى تسمى بمحسني توزيع حيث يوضح هذا المحسني العلاقة بين مجموعات السكان وحصصهم السمية من الدخل القومي. وتكمل طريقة معامل جيني قياس درجة المساواة في بلد معين. وذلك باحتساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة العامة ومحسني لوريير الى مجموع منطقة المربع الذي يقع فيه المحسني. وهناك ايضا طريقة التوزيع الوظيفي. وهي الطريقة التي تحدد الحصة السمية لكل عامل

من عوامل الإنتاج هي الدخل القومي من خلال تحديد مساهمة كل عامل من هذه العوامل هي قيمة الإنتاج النهائي، حيث تحدد أسعار هذه العوامل بواسطة منحنيات العرض والطلب.

وقد كتبت الأبحاث الإحصائية عن وجود علاقة بين سوء توزيع الدخل القومي والمقر المطلق لذلك لابد من ملاحظة التوجهات الإنمائية والسياسات الاقتصادية التي مدى الالتزام بتحقيق هدف العدالة الاجتماعية هي عملية اتحاد القرارات وتخصيص الموارد الاقتصادية. وقد لاحظ أن نمى الحكومات المحافظة في العديد من البلدان المتقدمة للسياسات الاقتصادية الرامية إلى تقليل البساط الحكومي في الحياة الاقتصادية من خلال تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وتقليل الصوائط والصود على بساط القطاع الخاص وتخصيص الضرائب، قد أدت خلال النماذج من العرض الماضي إلى تروى بمط توزيع الدخل القومي هي هذه البلدان وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا يمكن نمى السياسات التالية لتوزيع الدخل القومي سيما في البلدان النامية للتعلي على مشكلة الفقر:

١/ تقليل ظاهرة تركيز الملكية والسيطرة على الموارد الاقتصادية من قبل فئة قليلة هي المجتمع حيث وجد أن فئة أقل من ٢٠% تحصل على أكثر من ٥٠% من الدخل القومي. كما تسيطر على أكثر من ٧٠% من موارد الإنتاج ويعتبر الإصلاح الزراعي من أبرز الوسائل التي يمكن أن تحقق هذا الهدف. وذلك بتوزيع الأراضي على صغار المزارعين لتحفيزهم بزيادة الإنتاج ومن ثم تحسين مستوى معيشتهم.

٢/ اتخاذ الإجراءات التي تقلل الحصة النسبية لدوي الدخل العالية من الدخل القومي. وذلك باصلاح نظام الضرائب ودعمه بالكفاءات العالية والاجهزة المتطورة لحرص القيام بمهامه الكبيرة.

٣/ ايجاد طرق لزيادة الحصة النسبية لدوي الدخل المحمصة من الدخل القومي. وذلك اما بتقديم هبات دورية مباشرة للأسر الصغيرة، او دعم السلع الأساسية التي يحتاجونها، او اي وسيلة اخرى تساهم في زيادة حصتهم من الدخل القومي.

١/ العولمة والخطر

ساهمت العولمة في انتشار المخاطر، إضافة الى ندرة الموارد الاقتصادية أساسا لدى بعض الدول، فطبق بعض الدول للسياسات التي فرضتها العولمة واتجاهات الاقتصاد العالمي والضرر الخارجية التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين، فحدثت الى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر، وبالأساس فان الرأسمالية نفسها وعند تطبيقها لابد لها من إنتاج عوامل المخروط هو ما يتطلب من الدول المختلفة الواقعة تحت تأثيرات الرأسمالية وخطابها الجديد عبر المنظمات الدولية ان توسع من شبكة الأمان لتتوافق تلك السياسات الاقتصادية عبر العادلة.

وثمة من يرى ان الشرركات الدولية تلعب دورا سلبيا في خلق فرص العمل، حيث يكون لها الحرية في تسريح العمالة واستبدالها بتكنولوجيا حديثة، كما تسعى بكوارب بشرية ذات مستويات عالية من الكفاءة والتعليم، وهو الأمر الذي يهمل من فرص الأقل حظا في التعليم.

مع ان البعض يرى ان هناك انخفاضا كبيرا طرأ على عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في جميع أنحاء العالم من

١,٢٣٧ مليون نسمة عام ١٩٩٠ الى ١,١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠. بعد ان
المدر الأعظم من هذا التحسن اما يرى الى التغييرات التي حدثت هي
بلدين كبيرين هما الصين والهند في الصين وحدها انخفض عدد
المضراء من ٣١١ مليون نسمة الى ٢٠٤ مليون نسمة. وفي اماسن اخرى
في اريقيا جنوب الصحراء وفي أوروبا واسيا الوسطى وامريكا
اللاتينية ومنطقة الكاريبي زاد عدد المضراء بنحو ٨٢ و ١٤ و ٨ ملايين
نسمة على التوالي.

ويرجع البعض ان اساع المضر في البلدان العربية يعود في جانب
اساسي منه الى تنفي سياسات الليبرالية الجديدة. دون النظر الى الواقع
والتاريخ الاقتصادي لبلدان منها الرأسمالية ويرى ان الحل يكمن في
الاستعانة في تطبيق مبادئ العولمة وليس من المحتم على كل اقتصاد
عربي اتباع نظريات وتوصيات لا تتفق مع مسار الحياة الاجتماعية فيه.
لقد انخفض عدد المضراء العرب من كان خط المضر دولارا واحدا من
٩ ملايين عام ١٩٨١ الى ٦ ملايين عام ١٩٩٥ ثم ارتفع الى ٧ ملايين عام
٢٠٠١. وإذا أخذنا خط مضر ب ٢ دولار للفرد فان اعداد المضراء تستغل
خلال السنوات ذاتها من ٥٢ إلى ٧٠ مليونا.

٥/ الخلاصة

يمكن تلخيص كل ما سبق ان هناك علاقة عكسية بين المضر
والنسبة. كلما كانت البلدان فقيرة هي موارد الاقتصادية كلما عوق
ذلك من مشاريع التنمية. كما ان عدم التوجه لعلاج مشاكل المضر
ضمن التخطيط القومي سينعكس ذلك في وقت لاحق على برور ما
يهدد هذه المشاريع وان اتبع سياسات معينة كالتوزيع العادل للدخل
القومي والتوزيع المنصف للمروات والموارد الاقتصادية هي اي بلد من

المداد سيكون له الأثر الأكثر في العلب على مشكلة المقر ومن ثم النجاح في البرامج الترموية المستهدفة. ولأن الطبيعة البشرية تدفع باتجاه الاستحواذ على المزيد من الموارد فإن الحاجة لمعالجة هذه الطبيعة والارتفاع بها لتكون أكثر إنسانية هي النظر لدور وقمة هذه الموارد في حياة المجتمعات فما من قيمة موهورة إلا وإلى جانبها حق مصع.

المحاضرة (٢): السكان والتنمية

تمهيد:

نطرق في بداية هذا المحاضرة للظاهرة السكانية التي أولها عدد من العلوم بالاهتمام لما لها من تأثير على قضايا التنمية ثم نعرض العلاقة بين السكان والموارد ونمر على النظريات التي تنظر بتناؤمية لمستقبل هذه العلاقة وكذلك ما وجه لها من بعدولابا من تسلط الصوة على المسألة السكانية في الوطن العربي بالمسألة لعلاقتها بموضوع التنمية. حتى نتوصل إلى خلاصة هذه المحاضرة.

١/ الظاهرة السكانية.

تعتبر الظاهرة السكانية من الظواهر التي أهم دراستها عدد من العلوم. وكلها نصب في نهاية المطاف بما له علاقة بتطور و نمو وبمسألة هذا العدد من البشر الذي يمكن في بقعة جغرافية محددة في زمن معين. فقد اهتمت السياسة بدراسة الظاهرة السكانية لما لهذه الظاهرة من تأثير في إدارة الصراعات والحروب والتحولات التي لها علاقة بالهجرة والتسلط من قبل مجموعة بشرية على مجموعة أخرى. كما اهتم بها علم الاقتصاد لما يمكن لهذه الظاهرة أن تمثله من تأثير

مباشر على الموارد الاقتصادية والحركة المادية-سلما او ايجاباواهتم كذلك علم الاجتماع بهذه الظاهرة اذ انهم ينظرون الى السكان كجسم بشري يمو ويتحرك، ومن ثم فانهم يتصورون لهذا الجسم بناء كما ان هذا البناء بطرا عليه التمر ككما انه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع كما ليس بعيد نائير الظاهرة السكانية على الإنتاج المعاشي والتنوع الحضاري، وكل ذلك من شأنه ان يعطي لهذه الظاهرة خصائص جديدة بالدراسة والتفكير هي خصبة استثمارها لصالح مشاريع التنمية وبرامجها.

لعل اول الاهتمامات في دراسة ظاهرة السكان يتوجه الى حجم السكان، ويقصد به عدد الافراد في مكان معين وفي وقت محدد، ولا يقتصر الامر على معرفة حجم فرد يعيشون مكان ما او على مساحة ما من الارض محددة جغرافيا او سياسيا والبناء فترة محددة، وانما يتجاوز ذلك الى مقارنة كل ذلك مع السكان في فترة زمنية سابقة، وما يتوقع ان يصبح عليه هذا التجمع السكاني في المستقبل المحدد زمنيًا. وهذا ما يجعل الدول تعطي اهتماما كبيرا بتعداد افراد مجتمعاتها، وهو ما لها تأثير كبير على مشاريع التنمية.

ويأتي بعد ذلك الاهتمام بتكوين السكان، ويقصد بها قياس الخصائص بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين، فهم مجموع الذكور والإناث ومختلف افراده في هئات السن المتباينة، وما يمتثلونه من مهن ووظائف، والثقافة التي تسودهم والمستويات التعليمية وحالات الزواج وكيفية تشكيلهم مجتمعًا زبنا او حضريا او متعددة ومختلفة.

ويعتبر متغير توزيع السكان عامل آخر يحصا بالاهتمام في دراسة الظاهرة السكانية، حيث يتدرج التوزيع السكاني من المنطقة الكبيرة مثل القاهرة الى المنطقة الصغيرة مثل المدينة او القرية، او قد توزع على اساس مناطق صناعية حضرية متقدمة ومناطق صناعية حضرية جديدة، او السكان الذين يعتمدون على الزراعة هي المناطق الريفية، او الريفية الذين لا يعتمدون على الزراعة وغير ذلك من انواع التقسيم.

كما يعطى الاهتمام ايضا لدراسة النمو السكاني وهو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر السنوات الزمنية المتتالية ويرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهوم في تخطيط السكان وازمة السكان، فمما يلاحظ ان السكان في حركتهم وتغيرهم اما قد يسببون في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في اعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة واما ان يسببوا في اتجاه عدم النمو نتيجة للمفصلان في اعدادهم بفعل عوامل اخرى مثل الوفيات والهجرة او غيرها.

وبالتاكيد فان لكل هذه العوامل لها مدخلية سواء بالنسبة للتخطيط للتنمية الاقتصادية او الشرب او الشاملة والدايمة، و لها علاقة بالتأثير على برنامج التنمية سلبا او ايجابا، ولابد من احداها بعين الاعتبار واستثمار اي تغير فيها لصالح مشاريع التنمية وتحويلها الى عوامل دفع باتجاه ارتفاع معدلات التنمية في كافة المجالات.

٢/ السكان والموارد

يرداد عدد السكان حين يقوى عدد المواليد عدد الوفيات، وقد كانت اعداد المواليد شبه متساوية مع اعداد الوفيات الى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي حسب التقديرات، مما جعل حجم السكان في حالة ثبات وهو ما جعل الاقتصاد غير طلق بالنسبة لمدرة الموارد الاقتصادية وتفسير

الدراسات الممنوعة على التقديرات ان نمو سكان العالم ظل امدا طويلا لا يتجاوز ٠.٠٠٢% سنويا. حيث يعتقد ان الزيادة بين ١٠.٠٠٠ قبل الميلاد و ٤.٠٠٠ قبل الميلاد كانت حوالي ٥ افراد سنويا ليصل العدد ٢٠ مليون. ثم تراوح بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليون في السنة الاولى للميلاد. واستغرق العالم ١٥٠٠ سنة ليصل العدد الى ٥٠٠ مليون. وما قبل العدد عام ١٢٥٠ سبب تغيرات المناخ ونقص الغذاء والحروب وانتشار الاوبئة والامراض وفقدان الارض لخصوبتها. واعتبار تسارع النمو السكاني في شرق اسيا واوروشا والهند ومصر. تراجع بسيط في القرن التاسع عشر فبلغ العدد ٦٠٠ مليون عام ١٧٠٠.

ومع التقدم الاتي واستيعاب السر تدريجيا الكيفية والامكانيات المتعلقة بالسيطرة على الامراض. حدثت عوچه ثانية من الزيادة هي النصف الاول من القرن الثامن عشر مملوء الاعداد في الصين والمانا وغرب اوروشا مستويات جديدة. ثم تناظا نموها. اما باقي العالم فتسعى خلال القرن التاسع عشر فارفع العدد من ٩٥٠ مليون في ١٨٠٠ الى ١.٦٥ مليون في ١٩٠٠. وارتفع معدل النمو من ٠.٣% في القرن الثامن عشر الى ما بين ٠.٥% و ٠.٦% في القرن التاسع عشر. ثم ١.٥% في القرن العشرين.

هذه الزيادة في السكان شكلت ضغطا على الموارد الاقتصادية المتاحة. حل انها شكلت ضغطا على الماء والهواء والارض. مما جعل مسألة ارتفاع اعداد السكان في ككل قطر هي العالم محل عناية بالدراسة بهدف جعلها عند معدلات نمو مقبولة على حد ادراك الفانص على ادراك شئون البلدان.

٣/ جرس إندار

حدثت بعض الدراسات من زيادة اعداد السكان كما ذهب الى ذلك مالتوس، وانتقد المكرة القائلة بان الإنسان قادر على استخدام العلم بحكمة واتخاذ القرارات الرشيدة لمعالجة مشاكله، ورأى ان تزايد متطلبات البقاء يسير وفق متوالية عددية حينما يتواء الإنسان وفق متوالية هندسية ليصل عددهم في لحظة معينة الى سقف لا تسمح متطلبات البقاء بتجاوزه.

لقد تناول مالتوس وجهة نظره في كتابه الذي نشره عام ١٧٩٨م أعدت طباعته خمس مرات وقد عاش ظروف الثورة الصناعية في إنجلترا وشهد ارتفاع معدل المواليد بها نهاية القرن الثامن عشر بسبب انهيار النظام الإقطاعي وبدا التقدم الصناعي وزيادة الحاجة الى الأيدي العاملة وتحسن مستوى المعيشة.

لقد قامت بطريقة مالتوس على عدد من الفروض الهامة مثل ثبات عنصر الأرض وسيادة قانون تناقص العلة وأنه كلما حدث تقدم صناعي كلما زادت الأجور وانخفض نصيب الفرد من السلع العداية ووجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة.

وبدأت الاتجاه جاء الكتاب الشهير الذي أصدره مادي روما تحت عنوان قيود على النمو وأصدر مؤلفوه الثلاثة تحديثاً له مرتين أولاً سنة ١٩٩٢ وثانيهما سنة ٢٠٠٢ بعد مرور عقدين وثلاثة عقود تالفا على صدور الكتاب وقد أكد المؤلفون الثلاثة الاستنتاجات المشائمة نفسها بالنسبة للعلاقة بين السكان والموارد التي توصلوا اليها قبل ثلاثة عقود وإذا كان مالتوس قد استعان بحسابات بدائية، فإن المؤلفين الثلاثة قاموا بمودج رياضي معقد واستخدموا الحاسب الآلي لتحديد كيفية

استحابة الموارد لانحافات ريادة السكان في العالم وحشدوا لذلك قدرا هائلا من البيانات عن انتاج الطعام ومعدلات ريادة السكان، وانتهوا الى ان العالم مضل على كارثة مسبب تجاوز اعداد السكان وحاجاتهم قدرة الارض على التحمل، وهو ما سيجتج عنه ضغط هائل على موارد الارض المحدودة، وذهب المؤثمون الى ان هذه الكارثة سوف تحدث خلال فترة حياة معظم من يعيشون على الارض وقت كتابة اصدارهم الثالث ان لم تتخذ إجراءات تصحيحية لتجنب الكارثة.

1/ نظرة معاكسة

لقد وجهت نظرية مالتوس العديد من الاسفادات منها اغرافه هي النظرية المتناومة لمستقل السرية، وانه قصر العلاقة بين السكان والموارد العدائية، بينما العلاقة اوسع من ذلك، فكنبر، وانه بنى تصوراه على الاضطرابات السكانية ولم يتصور العكس وهو وفور الموارد وبمضي السكان فكما هو الحاصل الان في الدول العربية والاسكندرية، على وجه خاص، فكما انه حين افترض تناقص العلة لم يتصور التطور التكنولوجي وريادة المنتج الزراعي، بل ان التكنولوجيا سهلت عمليات التصدير والاستيراد للسلع العدائية بين الدول ولم يعد هاما ان تمتح كل دولة ما تحتاجه من السلع العدائية بل يمكنها ريادة منتجاتها الصناعية ومبادلها دوليا بالمزيد من السلع العدائية، ولقد انتت توجه العالم المعاصر الى عكس نظرية مالتوس حيث ان معدلات الريادة في الإنتاج الزراعي والتاج عموما تفوق معدلات الريادة السكانية في غالبية الدول.

لذلك انتشرت آراء بالعكس مما ذهب اليه مالتوس فقد رأى آخرون فكما عند الكاتب الأمريكي هانس ان نمو السكان يشجع الاستثمار

بإحداثه تحول في الطلب يؤدي إلى سلع تتطلب كثافة في رأس المال مثل الإسكان والمرافق. كما يريد من الطلب الاستهلاكي في الأجل القصير زيادة المستهلكين. مما هي ذلك المتعطلون. مما يريد فرض التوظيف. والذي التحول من أن يؤدي انخفاض معدل نمو السكان إلى تفاقم البطالة وانخفاض معدل التنمية. وأصبح شولتر أن الأراضي الزراعية تزداد وهرة لا تدره مع حدوث التقدم. وهو ما لاحظته كتاب آخرون بالنسبة إلى باقي الموارد الطبيعية. وبعد الحرب العالمية الثانية راد أدراك أن رأس المال المادي ياتي المعرفة والتروية وليس العكس.

٥/ جهود أممية

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة فالدهيم عام ١٩٧٤ أن النمو الانحاري لسكان العالم هو التحدي الأكبر للحيل الحالي. وأعلن ذلك العام باعتبار عام السكان. وقد عقد مؤتمر السكان الثاني في بوخارست في ذلك العام. تناول تجمع عالمي رسمي تخصص بالكمال لمشاكل السكان. واعتبر المؤتمر أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية هي خير مخرج للحمل. وأقر خطة عالمية للسكان دعت إلى أخذ المتغيرات السكانية في الحسبان عند التخطيط للتنمية. وحق كل دولة في وضع سياساتها السكانية بما يتلاءم مع ظروفها. واعتبارها ضرورة لتحسين نوعية الحياة ومن ثم للتنمية الاقتصادية وليس بدلا عنها.

٦/ الوضع السكاني العربي

العالم العربي جزء من البلدان النامية وهي هذه البلدان تصبح الريادة السكانية مشكلة كبيرة. ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات بسبب الزواج المبكر وكثافة التخصيب على الإنجاب. وتنعكس المشكلة في مجال البطالة ومشاكل التعليم والصحة. وبالتالي على برامج التنمية حيث أن

زيادة الدخل الحقيقي لا تكون اكبر او موارية لمعدل الزيادة في السكان.

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات العام ٢٠٠١ بحوالي ٣٠٦ مليون نسمة وقد بلغ في العام ١٩٩١ حوالي ٢١٢ مليون نسمة مقابل ١٣٩ مليون نسمة في العام ١٩٧٣.

لكن الناتج المحلي لاربع دول يشكل سكانها ١٠% من مجموع السكان العرب. نتج حوالي ٦٥% من اجمالي ناتج الدول العربية وان ٥٥% من اجمالي السكان ينحون ما بسنه ٢٩% من اجمالي الاساح العربي و ١٥% من السكان ينحون ٥% من اجمالي الاساح في الوطن العربي و ٢٠% من السكان في الوطن العربي يساهمون بناتج قدره ١% فقط.

ولقد كان معدل النمو السكاني خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠١ بنحو ٢.١% متراجع من حوالي ٢.٦% خلال المدة من ١٩٨٥-١٩٩١. لكن رغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الاعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم ومن المتوقع ان يستمر اتجاه معدل النمو وهذا لتقديرات الامم المتحدة بنحو ٢.١% خلال المدة من ٢٠٠٢-٢٠١٥ وهو ايضا يفوق نظيره العالمي الناتج ١.١% والدول النامية ١.٣% للمدة نفسها وحسب ذات التقديرات.

وهذا الواقع السكاني يصرح على القائمين بمصاايا التنمية في الوطن العربي. احد المسالة الاسكامة بعض الاعتار في التخطيط الضريب و البعد لمشاريع السمة الشاملة والمستدامة والبحث عن موارد متجددة. والاستفادة المصوى من اقتصاد المعرفة الذي أصبح موردا مستحدا يستفيد منه بكافة اعم العالم.

٧/الخلاصة.

وخلاصة القول ان المسألة السكانية بالغة الأهمية بالنسبة لقضايا التنمية. لكن المبالغة في التناؤم بالنسبة لمستقبل التشريعية بسبب زيادة أعداد السكان في العالم هي غير محلها. وقد نشوش على مشاريع التنمية أكثر مما تحصر التشريعية على اكتشاف موارد وطبقات جديدة تزيد من معدلات الإنتاج مما يتساوى مع معدلات النمو السكاني وهو الوضع الأمثل للنسبة أو يزيد الإنتاج على معدل النمو السكاني. وهو ما يدفع التشريعية إلى الابتكار من المواليد للحاجة إلى المزيد من الموارد التشريعية.

المحاضرة (٢): المرأة والتنمية

تمهيد:

نتطرق في هذه المحاضرة إلى موقع المرأة في قضايا التنمية. فنتمتع من خصوصية المرأة كإنسان مميز وأهمية مساوي المجتمع من حيث الذكورة والأنوثة. ثم لنقل صورة الوضع المرأة في مشاريع التنمية. وهي تعكس خلاف ما يؤدي إلى احترام دورها وبفضل من أهميته في النتائج التنموية الأمر الذي يفوقنا لمناقشة عمل المرأة. ثم نخرج على وضع المرأة في مؤشرات السمعة التشريعية بالخاتمة.

١/الذكورة والأنوثة .

مع التقدم العلمي وعلى الصعيد التشريعي يؤكد العلماء ان لدى البشر نوعين من المخ. مخ ذكوري ومخ أنثوي. وهما لك هوارق تشريحية من المخين. وهي ما تؤدي إلى اختلاف في النمو ومن ثم هوارق بين شخصية النوع التشريعي من ذكر أو أنثى. وهذه الهوارق لا تقتصر على

النكل الخارجي لكل واحد منهما. يكون هذا رجل ويكون قلبك امرأة. بل يمتد الى هوارق هي طريقة التفكير والنبول والطباع والمواظم والدسكاه والمهم. ما يؤدي الى هوارق هي السلوك ضد الطمولة بين الاثنين. هوارق يلصقها الاثنان معا. هي شخصية لكل واحد منهما وهي شخصية الآخر.

قد يكون هذا الكلام ليس تحديد عند الكثيرين من الناس بل يعتبرونه تحصيل حاصل. فالرجل رجل والمرأة امرأة. من ان خلق الله الإنسان على وجه الارض لكن الحديد في مثل هذه الاخصايات الضريحية. ان الحياة التي يعيشها هذان الجنس. الرجل والمرأة لا يمكن لها ان تفهم بصورة كاملة الا عبر التكامل بينهما. وان اقتصر التعامل معها على نمط شخصية احدهما فقط لا يعطي الحياة نصحا كاملا في وعي الإنسان "الرجل والمرأة". ومن ثم يموت عليهما فرسا حنانية. هما بأمر الحاجة إليها.

وربما هذا ما يؤكد الحقيقة التي أولاها الدين اهتماما بالغا. اعترف الإنسان مخلوقا روجيا وليس فردا "وحلمناكم ارواجا" والفرق بين المخلوق الروجي والمخلوق الفرد. ان الروجي لا يفسى له عن الآخر ولا يمكن له الاستقلال التام بحياته من دونه. على العكس من الفرد فانه قائم بذاته ولا يحتاج الى جزء آخر يكتمل به. ومن ثم فان الروجي حين يعيش فردا يكون ناقصا وغير مكتمل. اما الفردي فلا يمكن النظر اليه بذات المطردة.

وما يحلص اليه من حضمة من كل ذلك ان الإنسان اذا ما تحلى عن جسد منه فانه يعيش ناقصا. والناقص لا يحلو من معاناة وان كان في اخفائها عن المشاهد. وهذه المعاناة هي ما يحده من تخلف في

المجتمعات هنا وهناك لأنها أعطت المرأة بشكل عام واعتبرتها مخلوقاً هامشياً أو استمتعياً لا شأن له بشمية الحياة موجهها العام، أو مخلوقاً يسمى أن يسير الرجل من دون مشاركة منه في أي أمر ولو كان له علاقة بشأنه الخاص، أو أن المجتمع أهملها في الشأن الترموي خاصة، واعتبرها مجرد طاقة إنتاجية يمكن توجيهها في هذا المصمار أو ذلك الحال من دون حقها في المشاركة في التخطيط وإمداء الرأي في التصيد وحقها في وضع التصورات الأساسية للسمة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السرية أو الساملة والمستدامة.

وهذا ما يدعو العلماء في المجتمعات الذكورية والتي من أمورها المجتمعات العربية اليوم إلى إعادة النظر في هذه الذكورية الطاغية التي حرمت ولا تزال تحرمنا كمجتمعات من استثمار الحرء المكمل لنا والمفاد بأفصين بملء اختيارنا على العكس من المجتمعات التي أعطت المرأة حقها الطبيعي في التكامل مع الرجل، فحاشا إنتاجيتها بموق إنتاجية الرجل في عدد من الحالات.

وليس من الصحيح أبداً ما يحاوله البعض من إعطاء هذه الذكورية صفة ديمية، فبسرر كفاءة الممارسات الذكورية، وكفاءة المصوغات على المرأة باسم الشرع والدين، فلا يقف الدين ضد الخلعة الطاغية له عز وجل الذي خلق الإنسان روجاً والصوائط السطيمة التي جعلها على الرجل والمرأة معا ليعظم الحياة المجتمعية، ليس من الدين والعقل أن تكون معوقة للسمة بشكل عام، هذا خلاف التكامل الذي أراد الله سبحانه وتعالى له "يا أيها الناس أيا حلصاكم من ذكر وامنن وجملصاكم شعوبا ولسائل لتعارفوا أن اكرمكم عبد الله امصاكم".

٦/ تنمية مقبولة

يذكر الدكتور عبد الوهاب الامين في مصنفه "التنمية الاقتصادية" عن دور المرأة في الإنتاج الزراعي ان من امور السمات التي تتميز بها المعلم الزراعية هي البلدان النامية. لا سيما في افريقيا واسيا. هو الدور البارز الذي تقوم به المرأة في الإنتاج الزراعي. بالإضافة الى الاعمال المنزلية وتربية الاطفال وتزويج مساهمة المرأة هي قوة العمل في القطاع الزراعي بن ٦٠ - ٨٠% في افريقيا واسيا وحوالي ٤٠% في امريكا اللاتينية. واعلى الاعمال التي تقوم بها المرأة تتطلب ساعات طويلة من العمل البدني الشاق تحت ظروف مناخية قاسية من اجل تلبية حاجات الاسرة من الغذاء. وبدونك فهي تعمل ساعات اطول بكثير من الرجل سواء في الحقل او المنزل.

ثم يقول: بما ان المرأة تقوم بالمسبب الاكبر من الاعمال الزراعية. لذلك فان التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الاولى تعليم المرأة من اجل زيادة الإنتاجية الزراعية لكن الذي يحدث انه ما زالت الخدمات الريفية ان وجدت تقدم عادة الى الرجل فقط. وهذا معناه استمرار في المعاملة التمييزية لصالح الرجل وتقليل شأن المرأة. وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حيث لا تقدم الا للرجل. وكذلك الحال بالنسبة للتوقيع على العقود والمعاملات في البيع والشراء. حيث لا يحوز للمرأة الضامن بها بدون موازنة الزوج. كما ان تسجيل حقوق الملكية تم باسم الرجل. وما زالت النشأة والضيوف الاجتماعية تحول دون اندماج المرأة في المجتمع كشريك كامل للرجل وذلك لان استقلالية المرأة من الناحية المالية تشكل تهديدا كبيرا لسلطة الرجل هي المجتمعات التقليدية.

وهذا يكشف لنا ان قصة التنمية بحاجة الى معالجات قليلة. تتمثل في صنع ثقافة تعبر عن المطورة الدورية للمرأة وتطلق من نفس المرجعية الفكرية التي ترجع لها المجتمعات المستهدفة. فالمجتمعات ذات الحداثة الدينية الإسلامية يمكن العمل على تغيير نظرتها للمرأة من خلال إعطاء الصورة الحضرية للمرأة في الإسلام. وإنها شخصية لها استقلاليتها المالية والاعتمادية. وتحمل كافة المسئوليات مثل الرجل سواء سواء وظل ما هناك ان المرأة اذا أصبحت روجة بموجب عليها المرامات محددة اتحاد الكيان الزوجي وليس من هذه الواجبات ما يلحق استقلالها المالي وشخصيتها الاعمارية وهذا الدور الإرشادي هو الذي يمكن للدين ان يساهم به في قضايا السمعة وهو ما يمكن لنا كمسلمين القيام به لدعم برامج التنمية ومشاريعها بحيث لا يكون المعوق لها سوء فهم ومطبيق للدين او على اقل التقدير ان لا يمرر البعض تحلفه باسم الدين ويصرح بذلك على المجتمع وهذه ليست بالمسألة السهلة. لكنها ايضا ليست صعبة او مستحيلة.

ان الارقام التي نتحدث عن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل تكشف انها صئيلة جدا بالنسبة للمرأة العربية وهو ما يعني ان المطورة الدورية لا تزال هي السائدة والمسيطره. فقد بلغت نسبة النساء من قوة العمل في الاردن 15.5% وقطر والإمارات 52% وفي لبنان 22% وترتفع النسبة في الافطار الزراعية مثل الصومال وموريتانيا لتصل الى 79%.

ومن دون شك فان العامل الديني يلعب دورا كبيرا في ذلك، سيما مع مرور بعض التيارات الفقهية المتشددة التي تدعو المرأة صعدا للرجوع الى البيت وسيادة المطورة التائية للمرأة العاملة. مما يحلق جوا من

الاستعداد الفكري المعاكس للأهداف الدينية الكبرى التي جاء بها الإسلام.

وبالطبع ليس العمل حسب التصنيفات المنقولة الآن. هو كل مشاركات المرأة في التنمية لكنه من أبرز الوجود الفاعلة للضمان لهذه المشاركة سيما إذا اعتبر العمل كل استثمار تقدم من خلاله المرأة إنتاجا وخدمة تساهم في تنمية المجتمع ومن ذلك عملها المنزلي الذي ساهم في تربية وتثنية الأجيال.

٣/ مناقشة من عمل المرأة

ينظر البعض إلى أن هناك جانباً سلباً في عمل المرأة خارج منزلها فقد يؤدي إلى تمسك الأسرة بتركها الأولاد دون عناية وتربية كافية خاصة إذا تزامن غياب الأب مع الأمهتلا عن إرفاق المرأة جسمياً لأنها قد تؤدي أعمالاً لا تناسب قدرتها الجسمانية وقد يتسبب العمل بزيادة نسبة الطلاق بتبعية إهمال المرأة لبيتها وأطفالها مما يؤدي إلى ظهور الخلافات الزوجية. وقد يؤدي عمل المرأة إلى تقليص فرص العمل أمام الذكور.

أن تمسك الأسرة بمسؤولية مشتركة بين الزوجين واعتراض أن خروج المرأة كزوجة إلى العمل يؤدي إلى تمسك الأسرة بيطيق على الزوج أيضاً واعتبار وجود المرأة في البيت لتربية أبنائها واجب عليها سيما يحل الرجل من هذا الواجب. فله تحمل للمرأة بما لم يحملها إياه الشرع ولا القانون وكل ما في الأمر عرف درج الناس علمه وتصلته المرأة لا تتفاه مع غربتها كما هو عرف قائل للبطور والبصر مع الزمن مما يتوافق مع طبيعة التعبير في أوضاع الحياة وربما يصعب على المرأة أن يصرح علمها ترك بيتها والاستعداد عن أطفالها على العكس من

الرجل، لذلك فإن هذه المعادلة نحتاج إلى ما يمكن التوافق عليه بين الزوجين، وبملاء رضاءهما، لا أن يعتبر الزوج أن واجب زوجته البقاء هي السبب لتربية ورعاية أطفاله، وهي ذلك ما يحفظ للمرأة حقها في تقرير ما يتصل بحياتها ويومياتها وينعمرها بالتكريم لاحتيازها دور رعاية الأسرة، وينعمر الزوج بصورة دائمة أن الزوجة تقوم بدور شرعي منها، مساندة له هي أداء مسؤولياتها التربوية والدينية، والدين يلزم الرجل بالدرجة الأولى بحمل مسئولية تربية وتنشئة الأسرة "يا أيها الذين آمنوا، قوا أنفسكم وأهليكم نارا، وهودها الناس والحجارة..." و"وامرأته بالصلاة واضطر عليها لا تسألك رزقا، نحن نرزقك والعاقبة للمتوى" والأهل الزوجة والعمال على ما ذكر في كتاب التفسير.

١/ المرأة العربية في مؤشرات التنمية

تشير الأرقام في مؤشرات التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة بشكل سنوي أن حظ المرأة يتراجع بشكل كبير عن حظ الرجل، فمعما عدا تميز الإناث بتوقع حياة مرموقة أعلى من توقع الحياة لدى الذكور في كل بلاد العالم تقريباً، وما عدى التحاقها بالتعليم العالي بمعدل يفوق الذكور في عدد من دول الخليج العربي على وجه الخصوص، فإن نصيب المرأة في نسبة المؤشرات يقل عن نصيب الذكر. وينبئ منها أن الفجوة بين الجنسين لدى الدول العربية مرتفعة في كامل المؤشرات بدرجات متفاوتة ومرتفعة قياساً بدول أخرى في العالم. ويرأى ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية المرتبط بمؤشر الجنس بين ٤٠ و ١٦٥ من بين دول العالم المعتمدة عام ٢٠٠٣ وعددها ١٤٤.

أما بالنسبة لمفاهيم التمكين للمرأة فلا تتوهر لدى الأمم المتحدة بيانات بهذا الشأن إلا عن ثلاث دول عربية التي شمل عام ٢٠٠٣ سبعين دولة. ولقد احتلت الدول العربية المراكز العالمية ٦٨، ٦٩، ٧٠. ومن المعروف أن المرأة في عدد من الدول العربية لا تتمكن من المشاركة في الحياة السياسية أو الوصول إلى البرلمان أو المناصب العليا في الاقتصاد والمجتمع.

وهذا ما يعني أن المتوار طويل على الدول العربية لتمكين المرأة حسب المعايير العالمية وهو ما يتطلب جهوداً مكثفة بعض المطر عن متطلبات هذه المعايير، لأن مشاركة المرأة في الشأن العام له انعكاس كبير على تكامل المجتمع كما ذكر في المقدمة.

٥/الخلاصة

من الواضح جداً أن أحد العوامل الرئيسية للنضج في برامج التنمية أو تحلمها مشاركة أو عدم مشاركة المرأة في هذه البرامج تخطيطاً وتنفيذاً واستهدافاً. ذلك أن المرأة في أغلب المجتمعات الإسلامية اليوم تشكل ما يزيد على النصف وهي المجموعات العربية فوق النصف مكنير، لكن دورها في التنمية شبه معدوم أو محدود وهو ما يتطلب بناء سياسات جديدة وشجاعة لحمل المرأة شريكاً تاماً في كافة برامج التنمية عبر ذلك فإن التنمية هي دائماً العربية لن ترى مستقبلاً مشرفاً.

المحاضرة (٤): الأمن والتنمية*

تمهيد:

اعرض في هذه المحاضرة للعلاقة بين الأمن والتنمية. عسلط الضوء أولاً على الترابط بين الظاهرتين. ثم تعرض لمفهوم الأمن ودور الأمن والتنمية في المجتمع. ثم فصل بعض الشيء في القضايا المسترسكة بينهما حتى نصل إلى خلاصة المحاضرة.

١/ الأمن والتنمية ظاهرتان مترابطتان.

نعبر الظاهرة الأمنية والظاهرة التنموية ظاهرتان مترابطتان، ونحقق لكل واحدة منهما يؤدي إلى تحقق الأخرى. فكما أن الهدام أي منهما يفود إلى الهدام الأخرى. فمن الواضح أن مسهما علاقة ديمائية لا تتوقف سواء في النظرية أم التطبيق. فالنممة لا تتحقق في غياب الأمن. فكما أن احقاق جهود التنمية لابد أن يفود إلى تهديد الأمن. فكما أصبح لكل واحد منهما شرطاً لوجود الآخر.

والحقيقة أن الربط بين الأمن والتنمية نظرياً أو الربط بين تحقيق الأمن والتنمية عملياً قد جاء في محاولات عدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

فمن أعقاب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من غياب الأمن والتنمية معالجات فلسفة وهاكل الأمم المتحدة على الربط بين هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أي في المجالات التنموية. في رسالة واضحة أن لا تنمية في ظل غياب الأمن.

كما ان من الصعوبة بمكان تحقق الامن في ظل غياب التنمية. ولعل مثال الاتحاد السوفييتي السابق الذي انهار وهو على قمة النظام الدولي من حيث التسلح والمعدات العسكرية - فيما كان يهترس انه سيحقق الامن - لكن غياب معدلات تنمية موارد او حتى مفضولة احل بالمعادلة فانهار الاتحاد السوفييتي. فقد ادى غياب التنمية الى ضعف الدولة وتناكها من الداخل حتى انهارت في حين كانت تبدو ظاهريا احد القطبين العظميين.

ولعل هذه الحفظة هو ما سبق لوزير الدفاع الامريكي روبرت مكنامارا ان نسه لها في كتابه (جوهر الامن) ١٩٦٤. فقد نظر الى ان الامن لا يكمن في التسلح ولا يمكن ان يخطر في الحالت العسكري فقط بل يتعداه الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي ونماسة اجتماعي وصاح ديممراطي. نصب جميعها في كلمة التنمية رغم ان الظروف التي صدر فيها الكتاب كانت فيها الحرب المارده على اشدها بين القطبين.

مفهوم الامن

هناك نظريتان حاولتا تفسير الامن، بتفسيرين مختلفين وربما امكن القول انهما متضادتين، المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية.

لتاسس النظرية الواقعية على افتراض ان الدولة هي الماعل الدولي الرئيسي. ان لم يكن الوحيد وانها تنصرف كفاعل موحد دي صوت واحد يعبر عن ارادته وان الدولة فتتحرك في مجال علاقات الامن على اساس من الرشد في الحساب والإدراك. وهما لهذه المدرسة فان النظام الدولي يتصف بالموضوبية لعباب سلطة دولة مركزية امرؤ ومن ثم فان الدول فرادى فتتولى امر أمنها وتدافع عن مصالحها بالمعنى الدقيق وذلك من خلال استحواد القوة واستخدامها. اي ان الحرب تكون اداة

طبيعة للحركة الخارجية اذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام.

ولقد نتاج على موقع المهيمن في النظام الدولي منذ القرن السادس عشر وحتى الان المرتفعات ثم هولندا ثم بريطانيا ثم الولايات المتحدة. وهذا لهذه النظرية فان الامن هو امن الدولة اي انه يصرّف الى التكامل الإقليمي والشماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة. وهو بذلك يوفر امن الفرد والجماعة ويحتويه. اما الامن الدولي فهو علاقات الامن بين الدول ويحتمل فيها مفهوم الامن الكوني ويتوارى مفهوم الامن الإقليمي.

اما النظرية الليبرالية فهي نظرية اصلاحية تسعى الى اصلاح النظام القائم من خلال نهج واحرازات نظورية تدريجية. وبأسس الإطار المكري لهذه النظرية على رفض فروض النظرية الواقعية وامتدادها. الدولة لدى الليبراليين ليست الماعل الوحيد في علاقات الامن الدولية بل احيانا ما يكون الماعلين اخرين داخل الدولة او غيرها اهمية موارد او اكبر من تلك التي نحصل بها الدولة. والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوبا واحدا بل تتألف من عدد من المؤسسات والجماعات التي تتعاون رؤاها وتتأين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول الى توافق عام حول تلك الرؤى والمصالح.

ان مفهوم الامن في النظرية الليبرالية لا يصر على الحد العسكري بل يتعداه الى الابعاد الاقتصادية والتعاوية والاجتماعية وهو لا يتمحور حول القوة الصومية للدولة مقاربة بقوة دولة - او دول اخرى - بل يقوم على ركيزة بناء القوة للمجتمع الوطني وليس في علاقتها بقوة محتتمات اخرى بالضرورة. وهي تركز على الموائد المتبادلة

التي يمكن للمجتمعات المستقلة ان تحببها من وراء الاعتماد المتبادل. وهي مثل هذه الرؤية الليبرالية لنا مفهوم "الامن الجماعي" الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على اي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

لقد استعاد انصار المفهوم الليبرالي للامن كثيرا من اوصاف وتطورات مرحلة ما بعد الحرب الماردة هكبير من تلك الاوصاف والتطورات كان يؤكد سلامة النظرة الليبرالية لمفهوم الامن وحسن توجهه من ناحية حدثت تطورات ايجابية كانت هي مصلحة تلك النظرة منها حدوث انفتاح في التعاملات التعاوية بين العاملين الدوليين وبخاصة في المناكف التي لا تنتمي الى المعنى الضيق لمفهوم الامن مثل المسائل المرتبطة بالاعتماد المتبادل والعولمة والاستخدام المكثف لترقيات والمات متعددة الاطراف سواء كانت رسمية او غير رسمية للتعامل مع المناكف الاممية والصراعات وبخاصة في القارة الاوروبية. اضافة الى القبات الطاهر للحروب بين الديمقراطيات الراسخة فما يعرف بـ "السلام الديمقراطي".

لكن احداث الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص شكلت انقطاعا في مسار تلك التطور الليبرالي لمفهوم الامن اذ استدعت كثيرا من خبرة المفهوم الواقعي للامن بالاستخدام المكثف للقوة العسكرية والإنفاق العسكري كادوات للسياسة الاممية.

٣/ دور الامن والتنمية في المجتمع.

اذا كانت التنمية تستهدف تطوير المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فان الامن بمفهومه الشامل يعبر عن قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية في مواجهة التهديدات

الداخلية والخارجية وهنا نلاحظ ان جوهر الامن والتنمية لا يحتل مكانا اذ ان هدف كل منهما هو تلبية حاجات المجتمع او الدولة والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية مما يحقق التوازن من جانب والاستقرار من جانب اخر يتم السعي نحو التطور والازدهار.

لذلك نعرض العملية المكونة من الامن والتنمية داخل المجتمع بصورة دائمة لمتغيرات داخلية وخارجية ومما لا شك فيه ان تحقيق الامن والتنمية على المستوى الوطني يعد الاساس الاول الذي يبنى على دائم قدرات المجتمع الوطنية والذي لا يمكن الانطلاق منه الى تحقيق الامن والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي فتراكم الثروة مطلب اساسي لتحقيق كل من التنمية والامن وتراكم الثروة ذاته يعتمد على قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الاساسية للإنسان من مأكل ومشرب وماوى وتعليم ورعاية صحية.

ولما كانت الحرب - التي هي حالة انعدام الامن ولو مؤقتا - عضة اساسية في تلبية هذه الحاجات وعضة تحول دون تراكم الثروة هي الملاد المضيرة فان ذلك يعني ان انعدام الامن او تهديده يعوق عملية بناء التنمية في اسسط تهربانها المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

صحيح ان الامن يتضمني قدرات عسكرية تمكن الدولة من ردع العدوان لكن هذه القدرات العسكرية لا توجد في فراغ بل لابد لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية عند مستوى معين وادا غابت او تدهورت وهي بالطبع نتائج عملية التنمية يتهدد الامن بل ربما يتهدد بقاء المجتمع الذي هو جوهر الامن الوطني والواقع انه لا توجد دولة

قوية عسكريا دون ان تكون كذلك اقتصاديا وتكنولوجيا والعكس صحيح.

وكذلك ربما يؤدي التخلف التكنولوجي والسياسي الى اهدار المساهمة الممكنة للتنمية الاقتصادية في بناء الامم بل قد تهدر حالة التخلف تلك ككلا من الامن والتنمية معا. العراق على سبيل المثال ، تحققت له افضل مستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي في الوطن العربي في السبعينات من القرن الماضي لكنه اهدر كل ذلك من خلال حرس القمبنت كسر نزع وهدر معها الامن العراقي فهاب الامن وابهارت التنمية رغم ثروات العراق الهائلة والتي كان بالإمكان ان تحقق الامن والتنمية معا.

اذا كان رشد القيادة السياسية من عناصر التنمية السياسية فان الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطية هي عنصر مهم في هذا السياق. والمكر العربي يرتبط من الديمقراطية من ناحية وكل من التنمية والامن والتنمية من ناحية اخرى.

1/ قضايا مشتركة بين الامن والتنمية.

يتقاطع الامن مع التنمية في مجموعة من القضايا المشتركة من ابررها الارهاب وانتشار الامراض المعدية المناكفة ونحوها المهدرات، وانتشار اسلحة الدمار السائل والقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاطفال ودور المرأة في المجتمع وعائلة الاطفال وغيرها من القضايا التي يبدو فيها البعدان الامني والتنمية بشكل واضح.

وهنا أربع قصايا تعرض لها:

٢-١ الإرهاب.

الإرهاب ظاهرة دولية لا تنتمي إلى دين أو جنسية وقد وجدت في كل مكان وعانت منها كل الدول بدرجات مختلفة وقد مرت هذه الظاهرة بثلاث مراحل:

الأولى: بدأ الإرهاب بالموجات ذات الطابع القومي المنطرف في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين. وقامت به مجموعة من الوطنيين المنطرفين اعتمدوا في صليباتهم على أسلحة خفيفة.

الثانية: موجة الإرهاب ذات الطابع الإيديولوجي التي ارتبطت بالحرب الباردة بين الشرق والغرب حيث نشأت جماعات إرهابية مثل بادرماينيهوف الألمانية والالوية الحمراء الإيطالية واعتمدت على الأسلحة الخفيفة والمتحركات.

الثالثة: موجة الإرهاب العابر للقوميات الذي يستهدف أوضاع أكثر قدر من الخصائر البشرية والمادية لفتت الأنظار إلى مطالب سياسية وعقائدية ويستخدم مظلوماها تسليحية أكثر تطوراً وعتيداً.

ولا شك أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية قد مثلت نقلة نوعية ضخمة في تطور الظاهرة الإرهابية ليس على مستوى أمريكا فقط بل على مستوى العالم كله.

وقد استدعت هذه الأحداث تغييرات قانونية وتشريعية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم. وبناء استراتيجيات أمنية جديدة لمواجهة موجة الإرهاب ونظمت تحالفات ومبادرات أمنية يمكن من دون شك على الحبيب الشموي.

٢- المخدرات:

كانت العلاقة بين الأمن والمخدرات أقل وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية، لكن اتساع مفهوم الأمن إرداد وضوح تأثير المخدرات على الأمن، حيث تلعب الامتداد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمن دوراً أكبر مما كانت تلعبه قبل خمسين عاماً، ويمثل تأثيرها على الأمن بمفهومه الشامل جانباً هاماً يؤثر أيضاً سلباً على التنمية بمفهومها الشامل في الامتداد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن تعاطي المخدرات وإدمانها ذو تكلفة اقتصادية مرتفعة، وهي لا تقتصر على تكلفة التعاطي والإدمان فقط وإنما تمتد لتشمل أيضاً برامج مكافحة المخدرات، وهي متعددة ومكلفة يمكن استئصال الإدمان عليها بالإبقاء على برامج التنمية.

وتتأثر البلدان المضيفين بمشكلة المخدرات أكثر من البلدان المصدرة دول العالم الثالث التي تعاني أصلاً من مشكلة حصر الموارد وتضطر إلى تدمير الفرق بين الموارد والحاجات أو سد الفجوة بين الطبقات والموارد بالافتراض المحلي أو الدولي، مما يعاقب من مشكلة الديون لدى تلك الدول، فتصبح أثر تكاليف مشكلة المخدرات مدمراً.

وهي مجال الأمن الاجتماعي تشير الدراسات إلى أن ثمة ارتباطاً عكسياً بين معدلات الجريمة وبين حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع فزيادة معدلات الجريمة تعني انخفاض أو تدهور حالة الأمن الاجتماعي والمعروف في سوء الحرية العملية، أن ثمة تناسلاً طردياً بين معدلات التعاطي والإدمان للمواد المخدرة وبين معدلات الجريمة.

وهي مشكلة المخدرات يتم التصحية بالأمن العدائي لصالح مكاسب تجارة المخدرات، حيث أصبح مستحبلاً اقتاع المزارعين في أفغانستان

مثلا يتبنى برنامج لراعات بديلة لراعة الاهيون.العائد المالي للاهيون ١٠ ضعف العائد المالي للقمح.ومن ثم فان الريع الذي اعتادوا على ذلك العائد الكبير لا يفضلون التحول عن زراعة الاهيون.فيتم النصيحة بالامس العدائي للمجتمع كله من اجل مصالح انانية لطفة من الناس هي ذلك المجتمع.

٢/الاتفاق العسكري وضبط التسليح.

يؤدي الاتفاق العسكري في محصله النهائية الى خفض النمو الاقتصادي ومن ثم يؤثر على ثقافة برامج التنمية.كما ان خفض الاتفاق العسكري في الاجل الطويل يتجه الى تحرير الموارد الاقتصادية وتوفرها لاجراس اخر انتاجية.ومن ثم يقوي النمو الاقتصادي.اجراس ان الموارد التي تتحول عن الاتفاق العسكري توجه الى الإنتاج الاقتصادي المادي.

لكن الآثار القصيرة الاجل لزيادة الاتفاق العسكري او تخفيضه تحري على عكس الآثار الطويلة الاجل.هتخفيض حاد في الاتفاق العسكري يرفع اثره فوريا يتمثل في زيادة البطالة وتحرير النمو الاقتصادي.كما ان زيادة كبيرة في الاتفاق العسكري وهي وقت قصير.تحسن أداء اقتصاد يعمل دون طاقته وتضع النمو.وان كان بهدم النمو في الاجل الطويل برياديه للمصنم والدين.

على ان الآثار السلبية للاتفاق العسكري على الاقتصاد تنصم في حالة حدوث حرب فعلية.فالحرب تؤدي لبس هط الى زيادة كسرة في الاتفاق العسكري. بل الى تدمير رأس المال في المدن والمرار والمصانع والمرافق والناس هي مناطق الحرب.وتسمد المصنم بتخصيص امدادات المصانع. بينما تزايد حاجة الناس اليها.وتضع الحكومات

للاقتراض ومن ثم زيادة الدين الحكومي وعربد من طباعة العملة. وفرض الضرائب وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض كل من الإنفاق والاستثمار. تكون له المردودات السلبية على كل من التنمية والأمن.

٤- الأمراض المعدية الناشئة.

لعل أخطر الأمراض التي شهدتها العالم، مرض نقص المناعة الإيدز، حيث أنه حتى ٢٠٠١ قد قصى على ما يزيد على ٢٠ مليون إنسان. وتعد قارة أفريقيا مركزاً ثوباً الإيدز في العالم، فمن بين ٢٥ دولة هي الأكثر إصابة بالمرض هناك توجد ٢١ دولة هي قارة أفريقيا ومن تلك الدول ٧ دول تزيد الإصابة فيها على ٢٠% من عدد السكان.

وعن علاقه الإيدز بالأمن أجمعت الدراسات على وجود علاقة وطيدة بين الحروب وانتشار الإيدز، فحرائم الاغتصاب التي تكثر في الحروب تؤدي إلى نقل سريع للإيدز من أن هناك استهداف في الحروب لنقل الإيدز للجهة المعدية عبر الاغتصاب وهذا ما حدث في عدد من الحروب.

ونظراً إلى وعيها بمخاطر انتشار الإيدز من الحدود في مناطق الضال فقد نسب الأمم المتحدة في قرارها رقم ١٣٠٨ الصادر في ٢٠٠٠ ضرورة التوعية بسلوك الوقاية من الإيدز لحدودها ضمن تدريباتهم للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وليس الإيدز هو المرض الصاك الوحيد هناك السارس وجمون الأنهار والملويزا الطيور والملويزا الحماير، كلها أثرت بشكل كبير على موارد اقتصادية مهمة في الدول التي اكتسبت منها تلك الأمراض.

ه/الخلاصة.

والخلاصة مما سبق ان مستويات الامن والتنمية الثلاثة، الوطني والإقليمي والدولي قد تداخلت بشكل كبير، كما ان قصايدها تلاقت في الكثير من الاهتمامات ويعود السبب في ذلك الى اتماقهما (بالمعنى الشامل) في الجوهر وهو الحرص على تحقيق مطالب الفرد والمجتمع والدولة من الاستمرار والنمو والتطور على المستويات الثلاثة، كما ان طبيعة النظام الدولي الراهن بما يشهده من مظاهر العولمة وما تحتويه من سرعة الاتصال والاعمال وتدفق المعلومات قد ساهم في تداخل المستويات الثلاثة للامن والتنمية، كما ساهم في اتساع المفهومين معا بشكل كبير زاد من تآثرهما.

ملاحظة: المحاضرة ملخص لدراسة للدكتور مصطفى علوي سميت تحت عنوان : الامن والتنمية تعدد الأبعاد وتداخل القضايا وهي دراسة منشورة في المجلد الأول من الموسوعة العربية للمعرفة من اجل السمعة المستدامة الأكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم
ناشرون، بيروت ٢٠٠٦ م.

المحاضرة (٥): التنمية والبيئة.*

تمهيد:

تعرض في هذه المحاضرة الى مديات الاهتمام بالعلاقة بين البيئة والتنمية. ثم تعرض للتفسير الاقتصادي لتدهور البيئة. يشرح المقصود باختناق السوق والتدخل الحكومي السليبي. ثم تعرض للآثار السلبية على التنمية اثر تدهور البيئة. ونحنم بخلاصة محملة عن محاور المحاضرة.

١/ الاهتمام بموضوع البيئة والتنمية.

اهتمت الدراسات التي تناولت قضايا السكان بموضوع البيئة لما يريد على قرن ونصف. غير ان مرور مصطلح البيئة بشكل واضح ومحدد لم يتطور الا مع عقد المؤتمر الاول للأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم في السويد سنة ١٩٧٢.

واعترف تعرض الاقتصادي الانجليزي توماس مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣١) من خلال عملين فكريين اقدمهم عن تأثير السكان على تحسين اوضاع المجتمع. والناسي عن العنوان نفسه ولكن بشكل موسع ومعلومات احصائية اهتمت اعتراف اول الاهتمامات مرتبط بموضوع البيئة بالتنمية. وهي مقالتان كتبت تماثلان آراء الفيلسوف الانجليزي الراديكالي ويليام جودوين الذي كان قد طرح في كتابه "العدالة السياسية" رؤية متعائلة عن مستقبل الجنس البشري. حيث رأى مالتوس ان مستقبل البشرية يبعث على التشاؤم مع الريادة العددية للسكان مع ما يشكله ذلك من ضغط على الموارد الطبيعية.

وجاء الكتاب الشهير الذي اصدره نادي روما (لجود على النمو) لثلاثة مؤلفين. ليدعم التاملات التشاؤمية لمالتوس. حيث خلصوا الى ان العالم

مقتل على كفارثة بسبب تجاوز اعداد السكان وحاجاتهم قدرة الارض على التحمل.

وقد حصل مؤتمو (فيود على النمو) رؤيتهم واصاهاوا الى زيادة السكان زيادة الإنتاج الصناعي وازار التلوث، وعدم تحديد الكثير من الموارد الطبيعية. ويحذر هذا التحليل عنصر مهم في الفكر المبني.

مثل هذه الدراسات وغيرها دعمت النظرة الغربية الداعية لوقف النمو للحد من تدهور البيئة وظهور السمة الموضوع للحوار في المحافل الدولية. اقراا المساعدات التنموية بحماية السمة الحديث الذي لم يكن محل ترحيب من الجميع. اد اعترفته بعض الدول النامية انه مجرد حجة لتقليل الدعم او التأثير على حركة النمو فيها سيما مع استخدام الدول المتقدمة لثلاثة ارباع الموارد الطبيعية والطاقة في العالم. وهي التي تتركز فيها الأنشطة الصناعية المنتجة للتلوث في المياه والهواء.

لكن ثبت ان شعوب الدول النامية تعاني ربما اكبر من غيرها من الدول مخاطر تدهور البيئة. ليس في صورة ارتفاع تلوث الهواء في المدن فحسب، او تضاؤل المساحات الخضراء في المدن. ولكن في صورة انحسار المساحات المرروعة فيها بتيحة للتصحر، او موت مئات الآلاف من البشر وهلاك اعداد تصوفهم من الحيوانات وانحسار كل صور الحياة النباتية من آلاف الاهددة نتيجة الحفاف.

وهي مخاطر لم تعد مجرد تكهات من جانب العلماء. بل هي ماس اساسية تكررت خلال العقود الماضية خصوصا في العارة الإفريقية. في افليم الساحل في غربها وهي اقاليم القرن الإفريقي في الصومال واليوتيا وايضا في السودان في شرقها. بل ان اخطار التلوث قد امتدت الى عدد من الدول النامية بسبب لحوء الشركات الدولية الى استخدام

التكنولوجيات الملوثة هي هذه المدايا او تقاسم هذه المدايا هي الوقاية من اخطار تلوث الهواء الناجم عن الانشطة الصناعية.

٢/التفسير الاقتصادي لتدهور البيئة.

طرحنا المدرسة الميوسكلاسيكية وهي المدرسة الرئيسية في علم الاقتصاد عند السبب تفسيرها لاسباب تلوث البيئة منطلقة من افتراض نظري مؤداه حالة الاقتصاد الذي تسوده المنافسة الكاملة. وبموجب هذا الافتراض ان هنالك سبب لتدهور البيئة. حيث ان في اخطار السوق او التدخل الحكومي غير المناسب وقد يكون للسبب معارضا يلي المصبل لكل واحد منهما.

الاول: اخطار السوق.

يرجع اخطار السوق الى عدة عوامل منها وجود وهورات خارجية سلبية. وسلع بيئية. ومخاطر غير مقبولة وعدم التنض مما يجعله المستعمل واحيرا التفاوت الهائل في توزيع الدخل والثروات واستثمار المضر.

ونتمثل الوهورات الخارجية السلبية بكثرة المشروعات التي تعمل في صناعة واحدة في منطقة جغرافية واحدة حيث يخلق ذلك الطلب على خدمات متعاونة وعلى منتجات الصاعات المعديه. ومن ثم فان وجود هذه المشروعات في المنطقة نفسها يؤدي بطريق غير مباشر الى انخفاض قيمة الاساج في كل منها لوجود الخدمات المتعاونة وهذا مردود ايجابي غير ان التأثير السلبي. فقد يؤدي استخدام مشروع معين محاري الانهار للتخلص من الفضلات الى تسمم الاسماك. يؤدي ذلك الى وهورات سلبية بالقيمة الى صاندي الاسماك ومستهلكيها. كما انه

يرفع من قيمة نوع من المياه الصالحة للشرب في المرفق المستول عن ذلك.

وتصبح سلعة الهواء وهي سلعة عامة رديئة حين تتنافس السلطة العامة عن نضية الهواء، أو عندما لا تقوم بالمحافظة على الأنهار من الضاء المحلقات فيها فتصبح سلعة الماء سيئة، خصوصا عندما يكون مياه الأنهار المصدر المباشر لمياه الشرب للمواطنين الذين لا تصل اليهم المياه النقية، أو للصيادين الذين يعتمدون على الصيد منه كسما للرزق.

ومن ناحية أخرى فإن عدم ضمان السوق لمخاطر الاستثمار في الأجل الطويل يصف عائقا أمام أحد المنتجين وخصوصا المزارعين منهم بأساليب الزراعة أو التكنولوجيا الصديقة للبيئة. كما أن التعامل في الأسواق المستغلبة ينطوي على صعوبات كبيرة. ف يرى البعض أن صعوبة التعرف على سعر السلعة هي المستغل يجعل المنتجين والبائعين يهدرون سلعا قيمتها قد تكون مخصصة في الحاضر، ولكن يمكن أن تؤدي بمرورها المتزايدة إلى ارتفاع قيمتها في المستقبل.

وأخيرا فإن قوى السوق قد تمنح توريعة للثروات والدخول يتركز فيه جانب كبير من الثروات والدخول في أيدي قليلة بينما لا تحظى غالبية المواطنين إلا بقدر محدود منها. ويصعب ذلك أن يكون الضرر هو نصيب الغالبية. وإذا كان المزارعين لا يملكون من الدخل والثروة ما يسمح لهم بالتعامل الصحيح مع الطبيعة فهم أيضا ضحايا تدهور الأوضاع البيئية.

الثاني: الأثر السلبي للسياسات الحكومية. ويمكن فيما يلي:

١- عدم تحديد حقوق الملكية أو عدم مراعاتها.

وتبرر هذه المشكلة هي حالتين أحدهما تتعلق بصعوبة وقف انتهاك حقوق الملكية عمليا هي بعض الحالات. كما في حالة المصانع التي تنتج دخانا ملوثا للهواء وقد يلوث أيضا المراعي المحاورة. ومن ثم يصرر بحقوق الملكية لأصحاب المراعي. لكنهم لا يمكنهم مفاصاة أصحاب المصانع.

والحالة الثانية، هي تكون هناك اصول مملوكة على المناع مثل العادات والمساقي والمراعي. ولا توجد قواعد تمنع استئثار أصحاب النفوذ الأمر الذي يترك الصغار للساقس على مساحة صغيرة فيحدث فيها التحريف الذي يفود هي نهاية الأمر إلى التصحر وما شابه من مخاطر.

٢- السياسات السكانية: أساسا في هذه السياسة يؤثران على البيئة الأولى يتمثل في توزيع السكان. حيث أن اكتناص بعض المناطق بالمكان بشكل صمما على الطبيعة. والمالي الريادة السريعة هي السكان. حيث يصعب توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والعمل ما يؤدي إلى الفقر الذي يمكن على تعامل سلبي مع البيئة.

٣- سياسات الأسعار: فانخفاض الرسوم على قطع الأشجار في العادات، يشجع على اجتثاثها ودعم الحصول على المسدات الكماوية يؤدي إلى تلوث المياه ومصاد السمك.

٤- السياسة الصربية: أن تفاوت معدلات الصربية على الحاصلات الزراعية قد يعبر عن التركب المحصولي وهو ما قد يؤدي إلى سرعة تعرض بعض الأراضي إلى أخطار تعرية التربة.

٥- الخصوع لجماعات المصالح: تستطيع الشركات وأصحاب المصالح التأثير على رجال السياسة لاستغلال نفوذهم للقيام بمشاريع دون

مراعاة شروط التنمية وهم في ذلك يأمنون من التعرض للعصا والملاحقة المايوية.

٦- نوعية الاستثمارات العامة: تؤثر بعض المشروعات الصغيرة على البيئة سواء كانت سدودا أو مصانع صلب أو شمسكات مواصلات. ومن الضروري دراسة الآثار وصارفة العائد الناتج عنها بحجم الاستثمار المخصص لها. خصوصا ان هذه المشروعات قد تقطع مساحات واسعة من الاراضي الزراعية او قد يؤدي الى ارتفاع معدلات تلوث الهواء والماء والتربة بدرجات عالية.

٧- حظر نشر المعلومات الصحيحة عن السم: فهناك من الحكومات من تلمس المعلومات الخاصة باوصاع السم في ظلها ان المواطنين يجب ان يعرفوا بخطورة الاوصاع البيئية.

٣/ اضرار قدهور البيئة على التنمية

سواء كانت الاضرار المنيعة قادمة من طبيعة اداء السوق، او سوء التدخل الحكومي فان هذا القدهور يعوق عملية التنمية من ثلاث مواج:

الاول: اضافة اعباء جديدة على عملية التنمية.

الثاني: يؤثر على صحة العاملين ومن ثم على انتاجيتهم.

الثالث: يعرقل استمرارية التنمية.

وقد قادت هذه النتائج التي حصلت اليها المؤتمرات الدولية سيما التي عقدتها الامم المتحدة الى التوصل الى مصطلح التنمية المستدامة باعتبارها الاستراتيجية التي تضمن استمرارية التنمية من ناحية والحفاظ على البيئة من ناحية اخرى. وقد تم عقد مؤتمر بحمل عنوان التنمية المستدامة في جوهانسبرغ في جنوب افريقيا في ٢٦/١ وحتى ٩/١ سنة ٢٠٠٢م.

وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تفي بحاجات الجيل الحاضر دون ان تقلل من قدرة الاجيال القادمة على ان تفي بحاجاتها" ولقد نصبت هذه الاستراتيجية التي تم التوافق عليها امميا ثلاثة اهداف للحفاظ على الطبيعة. اولها ضرورة استمرار كل العمليات التكنولوجية الاساسية كسقوط الامطار وتدفق الانهار ونمو النباتات. وثانيها الحفاظ على التنوع الحيوي الذي يقصد به الإبقاء على مختلف المواد الحية في كل النباتات والحيوانات وهو ضرورة للإساح في المستقبل. وثالثها الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

١/ الخلاصة:

ليس من المبالغة ان يربط اليوم بين التنمية والسنة. حيث ان الكثير من البرامج التنموية هي العديد من البلدان استنمها لدهور السنة. ومن ثم جاء نتائج على عكس ما يستهدفه اصحاب المشاريع التنموية سيما مع جعل الإنسان المحور في التنمية هبما اصطلح عليه بالتنمية البشرية. فقد أدت الى تدهور صحته ورياده جهله وفقره الامر الذي استدعى وجود استراتيجية بصف موجه التدهور المعني فكانت التنمية المستدامة.

ملاحظة* المحاضرة ملخص لبحث نشره الدكتور مصطفى كامل السيد في الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة المجلد الاول الصادر عن الاكاديمية العربية للعلوم والدراسات العربية للعلوم، مارس ٢٠٠٦م.

محاضرة (٦): مقاربات الدين والتنمية

تمهيد:

يرى الباحث ان الدين على خطورة تأثيره في المجتمعات، وسيما
مجتمعاتنا الإسلامية، لم يلق من الاهتمام الملحوظ في دوره وتأثيره في
قصايا التنمية بمختلف مصطلحاتها وتسمياتها، وهذه المحاضرة محاولة
معاربة للعاطة دسبة يمكن الاستعانة بها في تصنيف الدين بقضايا
السمعة، ومن ثم يمكن اعتبارها مدخلا لإبراز دور الدين في السمعة او
يطلق عليها التنمية الدينية.

١/ الدين توجبه سماوي وحاجة إنسانية

جرى تناول الدين من قبل الدراسات الاجتماعية باعتبارها ظاهرة
اجتماعية، عر عن حاجة الناس للارتباط بالحب للهروب ربما عن محر
يشعرون به في مواجهة قساوة الطبيعة او مواجهة طغيان النفس منهم
والحيوج نحو الاستئثار بالموارد التي يتوفر عليه المجتمع، وهذه
الظرة في تناول الدين عاطفة، بالإصافة الى كونها غير منصفة حيث
تحتسر الأديان مستوجبا بشريا، كما تحمل الدين في اطر صيقة جدا وتمنع
على الناس استئثار الرصيد الديني الضخم والتحارب الدينية عبر
التاريخ، وتلبي تأثيراته لصالح قصايا السمعة.

وما برام الباحث ان الدين ليس مجرد ظاهرة اجتماعية يسكرها افراد
عاقرة او طغاة ومخادعون في مجتمعات بشرية مغلقة بعة الاستحابة
لواقع اجتماعي محدد، بل هو رسالة سماوية من الله عز وجل
للمشربة، ليعبدوه ويستثمروا حياتهم الدنيا بافضل ما يمكن من خلال

الأخذ بالمعطيات الدينية التي جاء بها الأنبياء والرسل وأرسى معالمها
الإنجيلية الأوصياء والعلماء عبر التاريخ المثري المديد.

وعليه يصبح الأحاد بهذه التعاليم ليس مجرد قضية تمثيلية فريخ الإنسان
من البحث عن ما وراء المصوحي واكتشاف العزل والدلالات بل قضية
علمية ينبغي للعلماء إخراج وسعهم بحية استثمار ما صبح من المصوحي
الدينية سيما التي تمثل وحيا مبرلا من الله عز وجل على الأنبياء
والرسل ويوجه خاص على نبينا محمد (ص) لئلا حياء أفضل للإنسان
على وجه الكوكب الأرضي وهو ما تسعى إليه الأمم المتحدة والدول
على مختلف مشاربها تحت عناوين التنمية التي أخذت في التوسع مع
مرور الزمن فمن الاهتمام بالحالت الاقتصادي ورفع معدلات الناتج
الغومي كمعصر عن التنمية كما نظر إليه في منتصف القرن
الماضي إلى الاهتمام بالمينة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وأهداف
الإنجيلية الثالثة. كما نراه في أدبيات مطلع هذا القرن.

وما يهمنا بالدرجة الأولى أن ننظر إلى الدين باعتباره مصدرا أساسيا
لئلا حياء أفضل للإنسان على وجه الأرض وهو لا يتناقض مع الجهود
الإنسانية في هذا السبيل ولا يصطدم بالناتج العلمية المحكمة بل
بؤكدها ويرشد إلى اتفاق أخرى يمكن التمسك بها وأخذها بحسب
الاعتبار ويربط بين مختلف القضايا إذ يرى أن مؤداها واحد وتسير إلى
نقطة واحدة تؤكد وحدانية الله سبحانه وتعالى وخالفته للإنسان
والكون وما فيه.

أن الأخذ بالتعاليم الدينية قد يأتي من اعتماد ديني بعني الثواب والعقاب
الأخروي من الله سبحانه وتعالى فيكون عبادة راسخة هي لاشعور
الإنسان وحاصرة هي وعيه وظاهره على سلوكه ويمكن الأخذ بهذه

التعالم أيضا من وجهة نظر نمووية تحت معنى استثمار المعطى الديني كمورد أساسي لقضايا التنمية. بعض النظر عن الاعتبار الاعنفادي.

وعلى الحالين فإن النتيجة النهائية نصب لصالح قضايا التنمية الاقتصادية أو البشرية أو السامة والمستمدة. وكمثال لذلك طريقة التعامل مع الموارد المائية التي تكثر المحافظة عليها والاستخدام الأمثل لها مسألة نمووية أساسية. سيما مع التهديدات المائية التي تعانيها بلدان كثيرة في العالم، لدرجة تحول المصادر المائية إلى عوامل صراع حالي ومستقبلي. في الوقت الذي نستهلك فيه بعض الشعوب الماء بهدر كبير دون احساس بقيمة الخطيرة لهذا المورد الهام.

فقد يستمد من التعالم الديني للحفاظ على هذه الثروات، من خلال البعد الاعنفادي، حيث أن الإسراف في تناول أي مورد ومنها المورد المائي محرمة شرعا لحرمته الإسراف. فتساهم هذه التعاليم بشكل فاعل في التقليل من الهدر لهذه الثروة العظيمة. وقد يستمد من هذه التعاليم باعتبارها تعاليم نصب لصالح العملية النمووية. والحفاظ على الموارد الطبيعية التي يحتاجها الإنسان حاضرا ومستقبلا.

٢/ مخرجات التنمية بلغة دينية

لعلنا لا نجد في التراث الديني تعبرا عن مسائل التنمية بالالفاظ المتداولة حاليا. وقد يصرف ذلك البعض عن الأخذ من الدين بما يخدم في تناول قضايا التنمية التي هي محل عناية ودراسة على صعيد اممي لكن المعارف اللغوية يمكن لها ان تعدل من نظرتنا لقضايا التنمية في النصوص الدينية.

صحيح اننا قد لا نجد العاطف في ما بين ايدينا من مصادر دينية وإسلامية بوجه خاص (باعتبارنا مسلمين) تناول التنمية بمعنى لمطة التنمية والعاطف المستخدمة للتعبير عنها. لكن البحث عن العاطف قريبة او ربما اوسع في مدلولاتها اللغوية والدلالية في هذه المصادر يمكنها امكانية كبيرة للاستفادة من هذه المصادر لتناول قضايا التنمية. واكتشاف ان مسائل التنمية ليست ولمدة الاهتمام من قبل الإنسان في خمسينات القرن الماضي وبدايات هذا القرن بل هي محل عناية واهتمام من قبل الرسل والاسماء واوليائهم والقادة الدينيين. ان لم تكن هي الهدف من ارسال الرسل بعد عبادة الله سبحانه وتعالى.

وما هو جدير بالعناية والاهتمام ونحن ندرس موضوع التنمية ان نستعرض السور القرآنية من السور المدنية والحجرات الدينية الصريحة هي محالات التنمية بعد انحصار الكثير من الجهود والامكانيات والموارد لتحقيق الاهداف التنموية التي تسعى اليها البشرية اليوم سواء عبر برامج الأمم المتحدة الانمائية او عبر الجهود التي يبذل في كل بلد على حدة بعثة التنمية والارتقاء.

العاطف التي نبحثها تحمل معنى التنمية في القرآن الكريم متعددة. ومراجعة الآيات التي وردت فيها هذه العاطف تلمح الصوء على شديد اهتمام الادبيات بمسائل التنمية والإسلام بوجه خاص باعتباره خاتم الادبيات السماوية. وهذا ما يسمح لنا بالقول ان قضية التنمية قضية دينية بالدرجة الاولى.

من هذه العاطف لمطة الترقية ولمطة الاحياء ولمطة الملاح. وهما يلى الفاء الصوء على معنى الآيات التي وردت فيها هذه العاطف او مشتقاتها. بهية استمات علاقة هذه العاطف بموضوع التنمية ومن ثم اكتشاف

الأفاق الدينية التي يمكن لنا استثمارها هي معالجة قصايا التمييز بما يتوافق والمصالح الثقافية والاجتماعي في منتها، المتوقف هما مع ثلاث آيات من القرآن الكريم نصمت هذه الكلمات الثلاث يمكن لنا التعرف من خلالها على المصطلح الديني لقصايا التنمية:

۱/ قوله تعالى: ﴿يُنَادِيهَا الَّذِينَ كَانُوا تَحْسِبُونَهُ لَمْ يَحْضُرُوا لَهُ﴾
وَأَعْلَمُ مَا فِيكُمْ نَسُوا اللَّهَ وَآيَاتِهِ أَنْ يَذْكُرُوا ۚ وَاللَّهُ الْبَاقِي ۚ

٦/ قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ تَارِكُونَ﴾

۲/ قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَنَجِدَنَّ لَكَ مِنْ حَيْثُ هَدَيْتَهُ ۖ إِنَّ إِلَٰهَ لَنَا وَاحِدٌ ۚ ﴾ .
 رَفَعَهُ جَبَلًا ۖ وَأَلْقَىٰ فِي الْيَمِّ مَصِيدًا ۚ وَإِنَّ إِلَٰهَ لَنَا وَاحِدٌ ۚ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . ﴿ النُّحُودُ ۖ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢

ويكفي في هذا البحث ان يتوقف مع هذه الايات لاكتشاف الاهتمام
الديني بموضوع التنمية ويكون التفصيل في البحث الموسع عن الدين
ولهايا التنمية "اذا قدر الله لي ان يكون اطروحتي للدكتوراه" اذا شاء
الله لي التوفيق في اعجازه.

٣/٤ الإحياء والتنمية

يستمد من مقاربة معنى الإحياء ودلالاتها على مواضع التنمية من خلال ما ذكره المصنف الكمر للفران الكريم العلامة محمد حسن الطباطبائي، في كتابه الميراث، في تفسيره الآية الأولى المذكورة أعلاه، حيث ذكر أن "الحياة أعم نعمة وأعلى سلعة يعتزها الموجود

الحي لتسمه ككيف لا؟ وهو لا يرى وراءه الا العدم والظلال، وانرها الذي هو الشعور والإرادة هو الذي تزام لاجله الحياة ويرتاح اليه الإنسان ولا يزال يمر من الجهل والاعتماد حرية الإرادة والاختيار، وقد جهر الإنسان وهو احد الموجودات الحية بما يحفظ به حياته الروحية التي هي حقيقة وجوده كما جهر كل نوع من انواع الخلقة بما يحفظ به وجوده ونماءه، وهذا الجهر الإنساني ينحصر له خبراته ومنافعه، ويحدّره من مواطن الشر والضرر.

.. وهذا هو الذي يصير عليه الضران الكريم ان الإنسان لا يحصى عليه ما فيه سعادته في الحياة من علم وعمل، وانه يدرك مصطربه ما هو حق الاعتماد والعمل، وهذه الامور التي ندعو اليها المطرزة الإنسانية من حق العلم والعمل لوارم الحياة السعيدة الإنسانية وهي الحياة الحظيية التي بالحرى ان تحتصر باسم الحياء والحياة السعيدة تستتمها كما انها تستلزم الحياة وتستتمها.

فإذا انحرف الإنسان عن سوي الصراط الذي تهديه اليه المطرزة الإنسانية ونسوقه اليه الهداية الإلهية، فقد فقد لوارم الحياة السعيدة من العلم النافع والعمل الصالح، ولحق بحلول الجهل وهساد الإرادة الحرة والعمل النافع بالأموات ولا يحسنه الا علم حق وعمل حق. وهما اللذان تمدب اليهما المطرزة وهذا هو الذي تفسر اليه الآية التي سحت عنها: { يا ايها الذين امنوا استحبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحسنكم }.

واللام في قوله: { لما يحسنكم } بمعنى النى، وهو شائع في الاستعمال، والذي يدعو اليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الدين الحق وهو الإسلام الذي يصوره الضران الكريم ماتماع المطرزة فيما تمدب اليه من علم نافع وعمل صالح.

١/ التزكية والتنمية

وردت لفظة التزكية في عدد من المواضع في القرآن الكريم ومن خلال الشرح اللغوي لهذه اللفظة كما أكد عليه مفسرو القرآن الكريم فإنها تعني امرين، الأول وهو التطهير من العذرة المادية والمعنوية. والثاني هو التزكية والارتقاء وهي بذلك لفظة تحترق مداخلها لفظة التنمية.

ومن المواقف أن نستعمل التزكية في الجانب الاقتصادي، حيث تعني بالمعنى الاصطلاحي الصرية المالية التي فرصت على مجموعة من الأمور التي منها المكاسب التي يحصل عليها الإنسان ونسب الرضاوان تستخدم أيضا للتطهير الداني والمحمي من كل ما من شأنه التلويث والحاق الضرر سواء في الجانب المادي أو المعنوي، مثل ما وجدنا كيف أن استخدام مصطلح التنمية بدأ أولا من خلال المطورة الاقتصادية حيث نظر للتنمية باعتبارها ارتفاع نسبة الدخل القومي العام ثم تطورت المطورة للتنمية باعتبارها الأحد بكل الأسباب التي من شأنها الارتفاع بحياة الإنسان بما فيها طهارته مائة "البناء الصالحة للاستخدام المشرقي" وظاهرة جوه من التلوث وما له شأن بسلامة البيئة.

وهنا نشير إلى ما ذكره بعض المفسرين بشأن الآية المباركة أعلاه التي تضمنت لفظة التزكية حيث أنها أوضح أن من أهداف بعثة النبي محمد (ص) تزكية الناس ومعهم ما تضمنهم بما للتنمية من سعة.

﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ ۚ وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۚ ﴾

قال في مجمع الناس: يركبهم بطهرهم من الكمر والديوب ويدعوهم الى ما يصيرون به اركباء. وهي المبران قال: "التركية تعميل من الركاة بمعنى النمو الصالح الذي يلازم الحبر والركاة فتركيته لهم تمينه لهم نماء صالحا يتوابعهم الاحلاق المصلحة والاعمال الصالحة فيكملون بذلك هي اساسيتهم فيستقيم حالهم في دنياهم واخرتهم يعيشون سعداء ويموتون سعداء."

ومثل هذا الكلام لا يعترف عن كلاما عن التنمية ومواضعها. وبدل ذلك يمكن لنا البحث في آيات الرضاء ومنعها لتستند منها بصورة واضحة في الرؤية القرآنية لمصايا التنمية.

هـ/ الفلاح والتنمية

حين نراجع اقوال المفكرين عن لفظة الفلاح نراهم يسرون الى انه هو النجاح في الدنيا والموافاة في الآخرة كما نراهم ايضا يسرون الى انه النجاح الذي يتحقق في طاعة الانبياء وبدل ذلك فان النجاح الذي يرمده القرآن الكريم بالنسبة للمؤمنين هو ما يصادى به اليوم وبعد مصابا لرفي ويعدده في مجمع وهو النعمة السامية وتمداده شامله بمعنى النجاح في كل الانبياء الحسان وتمداده في مواصلة عمر موافقه وهي في مصدرة القرآن الكريم مستمرة مع الانسان حتى الى ما بعد الموت اذ هي نجاح في الدنيا وفوز في الآخرة.

معول الرابع الاصلحي في عرب مفردات القرآن: (الفلاح الفطر وادراك منه وذلك عرب: دسوي وخرروي هلدسوي الفطر بالسعداء التي يطلب بها الحياء الدنيا وهو النماء والعنى والعرف والفلاح اخروي وذلك اربعة شياء: نماء ملا عنة وعنى ملا عنة وعرف ملا دل وعلم ملا جهل) وهذا المعنى يكون الفلاح في الدنيا هو النجاح

السجدة والسجدة المحممة والعلاج هي الأخرى هو الصور بالدخول
الى السجدة الموعودة.

يعول الطري في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُقْتَضُونَ﴾ (البقرة: ٥)

(اولئك هم المصححون المدرسون ما طلبوا عند الله تعالى دسره
معداتهم واسماهم ماله وخصه ورسله من الصور باليوب والحدود هي
الحسان.. ثم فعل عن اس عسان رضى الله عنه: اني الدين ادرسوا ما
طلبوا وبحثوا من شر ما فيه هربوا). وهي مصير اس صير "ولئك هم
المصححون" اني المصححون ويعول الطري في مصير الاله من سورة
ال عمران "وتموا الله لعلكم يصححون" اني يصححون. وبناء على ذلك فان
ان لمعه هي الصرا الكرمي يحدث عن العلاج فانها تعني النجاح
السجدة عن بابي مصفه الافراد واسمها المحممة عن يكون
مصفه الجمع وهذا يمكن لنا ان نجد التوحه الدسي في مواضع
التممة.

٦/الخلاصة

يمكن لنا في الفصل ان نراجع صفاته الادب التي وردت فيها لمعه
العلاج او مصفاتها ولعه البركة ومصفاها ولعه الإحياء
ومصفاها لحد العالم الدسي المصفه موضوع السجدة يمكن عام
والتممة البشرية بشكل خاص.

ولابد من الاشارة هنا الى ان السجدة التي يفهم من الصا الصرا
الكرم ومن ثم الدين الإسلامي مرمر هي ما يطلق عليه بالسجدة
النسرية باعتبار الإنسان محورا للسجدة وما تمه الانعاد الاخرى

فالسجدة الاقتصادية الا لصالح السجدة السرية وعبر ذلك فليس ذي
 قيمة او الامساك هو محور الكون وما خلق الله عز وجل الاشياء الا
 لخدمة هذا الانسان وهذا ما يحدد هي دلاله تعطيه السجدة التي تكررت
 في الايات القرآنية القريمة حصوله تعالى: ﴿ كُنَّا أَلَدَىٰ حَقِّ السَّمَوَاتِ
 وَالأَرْضِ وَأَسْرَأَ بِكَ السَّجْدَةَ مَاءً وَأُخْرِجَ بِهِ مِنْ شَجَرٍ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ
 الْفُلُوكَ لَتَخِرْنَ فِي السَّيْرِ بِأَمْرٍ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّذَهْرَ ۚ ۝ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ
 وَالْقَمَرَ دَلِيلَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۚ ۝ ۝ ٣٢ - ٣٣ ۝
 وقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالشُّجُومَ سَخَّرَتْ
 بِأَمْرِي ۚ ۝ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝ ۝ السجدة ١٢
 وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا
 مِنْهُ جَلِيدًا تَلْبَسُونَهَا وَتَرَىٰ الْعِلْمَكَ مَوَاجِرَ يَبِو وَلِتَسْتَبِقُوا مِنْ قُضِيِّهِ
 وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ ۝ السجدة ١٤
 وقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ حِمَاقًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ
 يَعْقِلُونَ ۝ ۝ السجدة ١٣ ۝ ۝ الحقيقة: ١٣

المحاضرة (٧): عصاد التنمية*

تمهيد:

الهدف من هذه المحاضرة السمر مع التطور الذي حدث لمصدة التنمية والتذكير والتركيبر على المصطلحات التي اطلقت عليها ومررنا بها في المحاضرات من خلال هذا المقرر. فالتممية الاقتصادية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية الشاملة. مع التذكير بتعريف ومفهوم كل واحد منها مع حائفة عامة عن المحاضرات هي هذا المقصود.

١/ من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية.

ميز الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على اساس ان المفهوم الاول يعني زيادة كمية هي مستوى الدخل بدور ان يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي. اما التنمية الاقتصادية فتعني الى جانب نمو الدخل حدوث تحولات اخرى. مثل التعبير في هيكل الاقتصاد بحيث يتخلص المصيب المسمى للزراعة في الناتج المحلي لصالح اسهام قطاع الصناعة فيه. ويريد نسبة السكان في الحضر بمعدل اكبر من نظيرها في الريف. وتدخل اساليب حديثة في مجال الإنتاج ويريد الاعتماد على القود ككوسيط للتبادل بدلا من المقايضة. وترداد نسبة الإنتاج المصوفي بدلا من الإنتاج المصنفي وهكذا. الا ان المفهوم الاساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفعت اصوات عديدة تعبر عن عدم الرضا من المقاربة التي تقوم على تعريف التنمية الاقتصادية على اساس مستوى الدخل. ونمت مع الوقت صياغة مفاهيم اخرى منطوقة من التنمية الاقتصادية. وقد سبق لنا التوسع عن ذلك في محاضرات سابقة.

٢/ التنمية البشرية.

هي سوء عدم الرضا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية. والتأكيد المتزايد على أهمية العناية بالمعشر البشري بصحته المحدد الرئيسي لكفاءة أداء الاقتصاد الوطني. ثم وضع مؤشر مركب أطلق عليه مؤشر التنمية البشرية. وهو يحتوي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع ونسب متوسط عدد السنوات الدراسية التي يحصل عليها الفرد ومستوى الرعاية الصحية سواء من حيث عدد الأطباء أو عدد الأسر المأهولة لكل ألف من السكان. ونصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الصحية ومتوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة.

ولا يتساوى ترتيب الدول بناء على مؤشر التنمية الاقتصادية بالضرورة مع ترتيبها على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد سبق أن نظرنا بأساليب لامعاد التنمية البشرية في المحاضرات الماضية.

٣/ التنمية المستدامة.

يستخدم هذا المصطلح في التنمية كترجمة للمصطلح الانجليزي sustainable ويعصد به الاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند أحداث التنمية وليس مجرد سد حاجات الجيل الحاضر كما أنها تشمل على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تلويثها حيث أن هذا يؤثر سلباً على التنمية ذاتها في المستقبل.

ومثال ذلك في الزراعة حيث يمكن زراعة الارض زراعة كثيفة جدا وبحصل منها حاليا على محصول وفير دون ان يعوق ذلك بالتسميد او غيره ويترب على ذلك ان اتاحية الارض سوف تنحصر في المستقبل اما لتاكل التربة او لانخفاض منسوب المياه الجوفية او غيرها من الاسباب ومثل هذا الاجراء يتعارض مع استدامة التنمية واطرافها.

ومن الامثلة ايضا ما حدث لمنطقة حلوان، فقد كانت منطقة حلوان في مصر شهرة بحماماتها التي كان يؤمها مصر من المصريين والسواح الاجانب لاغراض الاستجماء، بطرا لتوافر عبور مياه كبريتية فيها غير ان اقامة صناعات الحديد والصلب والاسمنت منذ اواخر خمسينات القرن الماضي في هذه المنطقة ادت الى تلوث الجو والمياه وفقد على الحمامات المذكورة.

ان التنمية المستدامة تمتص اذا لزم اقامة هذه الصناعات في هذه المنطقة بالذات، يتوجب الالتزام من هذه الحمامات بمسافة كافية للحمايل عليها.

ورمما ادى ذلك الى زيادة التكاليف المالية المباشرة لإقامة هذه المصانع، الا ان التوفر المتحصل من الحؤول دون تدهور البيئة والقضاء على الحمامات ودون تدهور صحة سكان المنطقة نتيجة التلوث، يعوض هذه الزيادة باسعار مصاعده.

ان السببة المستدامة لا تعارض اقامة مثل هذه المشروعات، بل تدعو الى جانب اقامة هذه المصانع والمشروعات الى الحفاظ على البيئة والموارد كلما امكن ذلك، وان على الدولة ان تسدل محجودا صريحا وحقيقيا من اجل ذلك.

ان احد التنمية المستدامة يعني الاعتناء يستوجب مراعاة الترابط بين البيئة والتنمية ويظهر ذلك في اربعة مجالات رئيسية:

١- ادماع البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة.

٢- تحقيق الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية واليات السوق.

٣- ابناء نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

١- وضع اطار قانوني ونظيمي فعال للحفاظ على البيئة مع عدم اهمال التنمية.

وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة على انها تلك التي تأخذ في الاعتبار احاساجات الاجيال القادمة عند ملئة حاجات الجيل الحاضر. ويتطلب ذلك الحفاظ على البيئة باعادها الاقتصادية والاجتماعية وعدم تدمير الموارد وحسن ادارتها اثناء عملية التنمية. وتحرير مومع ومشاركة مختلف فئات المجتمع في الجهود الإنمائية.

١/ التنمية الشاملة.

التنمية الشاملة تعني انها يجب ان تكون اقتصادية واجتماعية هي الوقت عينه. وانها يجب ان تتناول الزراعة والصناعة معا وتحقق التوازن في التنمية المكاسب وان يورد اهتمام خاص لمصايا توزيع الدخل والمصاء على الضرر.

المعروف ان الدول النامية بعلم عليها الطابع الزراعي. هي حين تنمى الدول المتقدمة بعلمه الساطع الصناعي فيها. ولذلك عرف البعض التنمية على انها التنمية الصناعية. مما دفع الكثير من الدول النامية الى صياغة برامجها الإنمائية هي الخمسينات والستينات من القرن الماضي على التصنيع مع اهمال قطاع الزراعة. لكن هذه التنمية الحزنية لم

تحقق ما كانت تصبو اليه هذه الدول من امال وتتمس لها ان التصنيع الكفاء يتطلب عدم اهمال قطاع الزراعة بل ضرورة اعطائه الاهتمام الكافي.

كذلك ركزت بعض الدول الماضية عل تنمية اقاليمها الجغرافية التي تتوافر فيها البنية الاساسية. واهملت اقاليمها الاكثر فقرا. وادى هذا التوجه الى زيادة عدم العدالة الإقليمية داخل الدولة الواحدة. كما ادى الى معاناة الدولة من مشاكل عدة وصلت الى درجة الحرب الاهلية بين الاقاليم المرفهة والمحرومة والى انفصالها عن بعضها البعض.

اد يعتمد ان هذا ما حدث بين باكستان الشرقية وباكستان العربية عندما كانتا تحت لواء دولة واحدة. فقد قرصرت الاستثمارات في باكستان العربية واهمل الإقليم الشرقي ثم اندلعت الحرب الاهلية واستقل الإقليمان عن بعضهما البعض فاصبحتا باكستان الحالية وبنغلادش.

كما ان بعض الدول لا توفر رعاية كافية للحواشي الاجتماعية للتنمية (مثل درجة الفقر المنتشرة فيها او اهمال الاهتمام بالصحة والتعليم او العلاقات السائدة بين فئات المجتمع وغيرها) البناء حصولها. فيمكن ذلك سلما على التنمية الاقتصادية بعد وقت غير طويل.

هـ/ تصنيفات اخرى للتنمية.

اصبحت تصنيفات اخرى للتنمية يمكن ذكر بعضها أيضا. منها التنمية المستقلة وهي التي تقوم على الاحد بالاعتبار امكانيات الدولة المعينة وتراعى السمات الخاصة بها. كما ان هناك تنمية يؤكد مبدأ الاعتماد على الذات عند احداث التنمية. وهي تنمية تعطي افضلية للإنتاج الذي

يشجع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع ونركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستخدام الأساليب التكنولوجية ذات الكفاءة البدوية.

ونظراً لأن معظم الدول النامية صغيرة الحجم وليس لها تنوع كبير (ربما باستثناء الصين والهند) نعقد نادي النقص بالاعتماد الذاتي الجماعي، أي أن تتم تنمية موارد الدول النامية بالتعاون في ما بينها.

الخلاصة

يمكن القول بعد دق النظر هذه المصطلحات للتنمية وما مر علينا من محاضرات في هذا المصطلح أن الهدف من التنمية الارتقاء بحياة الإنسان، غير أن كل هذه العناوين والأبحاث لاحظت بعداً واحداً في تكوين شخصية الإنسان المرء والمجتمع وهو البعد المادي الذي يتطلب ارتفاعاً في الحياة المادية ولم تعطى اهتماماً جديراً بالملاحظة لبعده الروحي الذي يتمثل في علاقة هذا المخلوق بحالته وهو البعد الذي تكلمت به الرسائل السماوية للأنبياء على طول تاريخ البشرية بل أن مصطلحات التنمية على أحملها لم تستمد من الثروة الدنيوية للدفع باتجاه تحقيق أهدافها.

من هنا لزمنا الحاجة التي وجود تنمية يمكن أن يطلق عليها بالتنمية الدنيوية. كما يمكن أن تستمد من الثروة الدنيوية التي تتمثل في نصوص وتواريخ وسر وتعليمات الأديان وسما المشتركات منها من كافة الأديان، في الدفع باتجاه تحقيق الأهداف التنموية لكافة البشرية.

* ملاحظته المحاضرة (سوى الخامسة) مقتطعة من بحث للدكتور محمد سلطان أبو علي تحت عنوان نظريات التنمية الاقتصادية وسماها بمسور الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة المجلد الرابع البعد الاقتصادي الدار العربية للعلوم - ناشرون بيروت، ٢٠٠٧م.

A/ الحلقة الحوارية الثالثة والتكليفات

* تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء المامة عامة بمواضيع القسم الثالث من محاضرات التنمية النظرية وقياس مستوى الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها ويتم هذا الحوار بين الطلبة في قضايا هذا القسم بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار، مشجعا الطلبة على التعبير الحر عن استنتاجاتهم للمادة وتعليقاتهم عليها وموجهها لحوارهم نوجها علميا يقوم بطرح عدد من الحمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للفتاش فيها من قبل جميع الطلبة.

* فيما يلي ١١ جملة مستمدة من المحاضرات هي هذا القسم يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث نحصل لكل مجموعة على جملتين أو أكثر ونمنح المجموعات كل على حدة عشر دقائق للحوار في إحدى الحمل وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الحملة المختارة لمدة عشر دقائق يصمي فيها الجميع إليه.

* نمنح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للتعلق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والداخل منها.

* يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الجوانب العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولأها النظر إلى أهمية الارتكاز على العلمية في الطرح والحوار والتعلق.

* يكلف كل طالب باختار اي عنوان لمحاضرات هذا القسم او اي جملة في هذه الحلقة الحوارية. ماخذا منها فيما لا يقل عن خمس صفحات. بحيث تغطي كل صفحة ٢٢ سطرًا.

* فيما يلي الحمل المطلوب مناقشتها والتحاور حولها:

١/ هناك علاقة واضحة بين سوء توزيع الدخل القومي والمضر المطلق. وهذا بالأساس يرجع الى احتلال صبران العدالة في المجتمعات ولقد اهتم العلماء بطرق توزيع الدخل القومي للتعديل من ظاهرة الضر في المجتمعات.

٢/ ساهمت العولمة في اسرار الضر ان نطبق بعض الدول للسياسات التي فرضتها العولمة وانحازات الاقتصاد العالمي والتغيرات الخارجية التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقود الاخيرة فادت الى اوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر.

٣/ انتشرت آراء بالعكس مما ذهب اليه مالتوس (هي العلاقة بين السكان والموارد) فذهب راي اخرون كما عند الكاتب الأمريكي هانس ان نمو السكان يشجع الاستثمار باحدثه تحول في الطلب يؤدي الى سلع تتطلب كثافة في رأس المال مثل الإسكان والمرافق. كما يريد من الطلب الاستهلاك في الاجل القصير وزيادة المستهلكين كما في ذلك المعطلون مما يزيد فرص التوظيف.

٤/ العالم العربي جزء من البلدان النامية وهي هذه البلدان تصبح الريادة السكانية مشكلة كسيرة ويرجع ذلك الى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر ونسبة السحج على الإنجاب. وتنعكس المشكلة في مجال البطالة ومشاكل التعليم والصحة وبالمالي على برامج التنمية حيث ان

زيادة الدخل الحقيقي لا يكون اكبر او متساوية لمعدل الزيادة في السكان.

5/ ان المرأة تقوم بالتوسط الاكبر في الاعمال الزراعية. لذلك فان التنمية الزراعية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الاولى تعليم المرأة من اجل زيادة الانتاجية الزراعية لكن الذي يحدث (كما هي الحال في بلدان افريقيا) انه ما زالت الخدمات الزراعية ان وجدت تقدم عادة الى الرجل فقط وهذا معناه الاستمرار في المعاملة التمييزية لصالح الرجل وتقليل شأن المرأة. ولذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حيث لا تقدم الا للرجل.

6/ تسيير الارقام في مؤشرات السمعة الضمنية التي تصدر عن الامم المتحدة بشكل سنوي ان حظ المرأة يتراجع بشكل كبير عن حظ الرجل. فبينما عدا تسيير الاثبات يتوقع حياة مرفهة اعلى من توقع الحياة لدى الذكور في كل بلاد العالم تقريبا وما عدى التحاقها بالتعليم العالي بمعدل يفوق الذكور في عدد من دول الخليج العربي على وجه الخصوص. فان نصيب المرأة في نسبة المؤشرات يقل عن نصيب الذكور.

7/ تكثر الظاهرة الاممية والظاهرة التنموية ظاهرتان مترابطتان. ونحقق كل واحدة منهما يؤدي الى تحقق الاخرى. كما ان اهدام اي منهما يقود الى اهدام الاخرى.

8/ يتقاطع الامن مع التنمية في مجموعة من القضايا المشتركة. من امورها الارهاب، وانتشار الامراض المعدية الفتاكة، ونجاسة المصادر، وانتشار اسلحة الدمار الشامل، وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاقليات ودور المرأة في المجتمع، وعمالة الاطفال وغيرها من القضايا التي يبدو فيها البعدان الاممي والتنمية بشكل واضح.

٩/ لقد ثبت ان شعوب الدول النامية تعاني ربما أكثر من غيرها من الدول مخاطر تدهور البيئة. ليس هي صورة ارتفاع تلوث الهواء هي المدن محسب، او تملص المساحات المحصورة في المدن. ولكن هي صورة انحصار المساحات المرروعة فيها نتيجة للتصحر، او موت مئات الآلاف من السر وعلائق اعداد نفوقهم من الحيوانات وانحصار كل صور الحياة النمانية عن آلاف الاهددة نتيجة الحماص.

١٠/ طرحت المدرسة السوفكلاسكية وهي المدرسة الرئيسية هي علم الاقتصاد عند المصنعات، ففسرها لاسباب تلوث البيئة ان هناك سبب لتدهور البيئة يتمثلان في اخفاق السوق او المدخل الحكومي غير المناسب، وقد يكون للسببين معاً.

١١/ الالفاظ التي نحتها تحمل معنى السمية في القران الكريم متعددة، ومراجعة الآيات التي وردت فيها هذه الالفاظ تلقي الضوء على شديد اهتمام الاديان بمسائل التنمية والإسلام موجه خاص باعتباره خاتم الاديان السماوية. وهذا ما يسمح لنا بالقول ان قضية التنمية قضية دينية بالدرجة الاولى.

١٢/ وردت لفظة الترسكة في عدد من المواضع في القران الكريم، ومن خلال السمع اللغوي لهذه اللفظة كما أكد عليه مصرو القران الكريم، فإنها تعني امرين، الاول وهو التطهر من الفدارة المادية والمعصية. والثاني هو التنمية والازدهار، وهي بذلك لفظة فخرت بداخلها لفظة التنمية.

١٣/ كانت منطقة حلوان في مصر شهيرة بحماماتها التي كان يؤمها كثير من المصريين والسباح الاجانب لاعراض الاستشفاء. نظرا لتواهر عيون مياه كبريتية فيها، غير ان اقامة مصانع الحديد والصلب

والأصعب منذ أواخر خمسينات القرن الماضي هي هذه المنطقة، أدت إلى تلوث الجو والبيئة، وفحصي على الحمامات المذكورة.

١١/ التنمية الشاملة تعني أنها يجب أن تكون اقتصادية واجتماعية هي الوقت عينه. وأنها يجب أن تشمل الزراعة والصناعة معا ونحقيق التوازن في التنمية المكانيّة. وأن يتركز اهتمام خاص لقضايا توزيع الدخل والمصاه على الفقر.

المراجع

١. أحمد، أحمد إبراهيم (١٩٨٨م): تحديث الإدارة التعليمية والبطاقة والإشراف الفني، دار المطبوعات الجديدة، مصر .
٢. التوهي، هاروق (١٩٩٢ م): إراء موحى ومعلمي التعليم الأساسي في الإشراف الفني، دراسة مقارنة بمحافظة الإسكندرية (ع.م.ح) ودولة البحرين، مجلة كلية التربية الإسكندرية، العدد الأول.
٣. الحامد، محمد بن محمد (٢٠٠٥م): التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر والمستقبل، الرياض مكتبة الرشد.
٤. الحبيب، فهد إبراهيم (١٩٩٦م): الوجوه والإشراف التربوي في دول الخليج العربية، الرياض، مكتب الترسمة العربي لدول الخليج.
٥. الخشاب، مصطفى (٢٠٠٢ م): علم الاجتماع ومدارسه الكتاب الثاني، المدخل لعلم الاجتماع، الماهرة الانجلو المصرية.
٦. الشرفاوى، مريم محمد إبراهيم (٢٠٠٢ م): إدارة المدارس بالحدود السائلة، الماهرة، مكتبة النهضة المصرية.
٧. الصانع، محمد بن حسن وأخرون (١٤٢٤هـ): اختيار المعلم وإعداد في المملكة العربية السعودية "رؤية مستقبلية"، المملكة العربية السعودية، مجلة المعرفة العدد ٩٥.
٨. المصوري، علي بن محمد (١٤١٢هـ): دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي، وكذا وردت في سياسة التعليم، ريالة الخليج العربي، مكتب الترسمة العربي لدول الخليج، العدد الأربعون، السنة الثانية عشرة .

٩. العبد الكريم . راشد بن حسن (١١٢١ هـ) : الإشراف التربوي .
موقوف . ويمدح مفتوح . مقدمة إلى اللقاء الحادي عشر لقادة العمل
التربوي جازان ٣١ محرم ١٤٢٤ هـ . مجلة المعرفة . وزارة المعارف .
المملكة العربية السعودية .
١٠. النجار . فريد (٢٠٠٠ م) : إدارة الجامعات بالحدود السائلة . القاهرة .
امترالك للنشر والتوزيع .
١١. المنظمة العربية للدراسات والتربية : الإشراف التربوي في الوطن العربي واقع وسبل تطويره . تونس .
١٢. النوري . عبد العزى (١٩٩١ م) : إشاعات حديثة في الإدارة التعليمية في البلاد العربية . القاهرة . دار الثقافة .
١٣. الإدارة العامة للتوجيه والإشراف التربوي (١٤٢٧) : دليل العمل في مكاتب التوجيه التربوي . التوجيه الإداري والمناهج . المملكة العربية السعودية . الرئاسة العامة لتعليم البنات .
١٤. بانكر . عبد الله (١٩٩٩ م) : مهارات الإشراف الإداري الفعال . الطبعة الأولى . بيروت . دار فائس للطباعة والنشر والتوزيع .
١٥. خلف . عمر محمد (١٩٨٦ م) : إشاعات الإدارة والاقتصاد والتطبيقات التربوية . ذات السلاسل .
١٦. در ناس . احمد سعيد (١٤١١ هـ) : إدارة الحدود الكلية - مفهومها وخصائصها التربوية . إمكانية الافاد . منها . في الصغار . التعليم السعودي . رسالة الخليج العربي . مكتب التربية العربي لدول الخليج . العدد الخمسون - السنة الرابعة عشرة .
١٧. زاهر . صياء (١٩٩٢ م) : التخطيط السكاني للتربية والتعليم . القاهرة . الكويت . دار سعاد الصباح .

١٨. عبد الصبي. احمد عبد (٢٠٠٦ م) : إدارة ومناهج البحث في العمل، ورقة عمل مقدمة للملتقى الاول للحدود في التعليم، مركز الملك فهد بن عبد العزيز للحدود..

١٩. عبد الكريم . يحيى برويعات (٢٠٠٦ م) : التعليم في منظمات الاعمال المعاصرة من خلال مدخل ادارة الحدود الشاملة الحرائر . جامعة التي بكر بلقايد تلمسان بالجزائر.

٢٠. كسوة . جورج د واخرون (٢٠٠٦ م) : بحاا الطالب في الجامعة نسبة الظروف البيئية، ترجمة معص الإمام . الرياض ، مكتبة الصيكان.

٢١. لو كاس. ان ف (٢٠٠٦ م) : قيادة المعلم في الجامعات الادارة والادوار البيئية لادارة الاقسام في الكليات ، ترجمة وليد شحاده، الرياض ، مكتبة الصيكان .

٢٢. مكتب الترمية العربي لدول الخليج (١٩٩٦م) : الاشراف التربوي بدول الخليج واقعد ونظويج . الرياض.

٢٣. بشوان. يعقوب (١٩٨٦ م) : الادارة والاشراف التربوي بدول المطوية والتطبيق، عمان دار الصرفان للنشر والتوزيع.

٢٤. نصر. علي محمد (١٩٩٩م) : اعداد عضو هيئة التدريس للمنهج والبحث العلمي لمواجهة عصر الحداثة عصر المعلوماتية ، المؤتمر

السموي السادس لمركز تطوير المعلم الحامضي في الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩م، جامعة عين شمس مصر .

25-Kotler ,ph&Armstrong,G.2001:Principles of marketing , ninth edition,U.S.A, Prentice Hall.

26.Harris .Ben ,1985: Supervisory in education, 3rd,edition . NJ,Prentice Hall.INC.

27. Hmi,1993; Handbook for the inspection of school the frame work party .
28. U.K. Ofsted .1994; Primary Matters. Adiscussion On Teaching & Learning in primary school ofsted , London .

١- الكتب:

- ١- ابراهيم علي عبد الله، امور الصحارمة، صادئ المالية العامة، دار الصماء للطباعة عمان، ٢٠٠٠.
- ٢- ابراهيم محمد قطب، الموارد العامة للدولة، الجزء الاول و الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤
- ٣- احمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الصماء الجامعية القاهرة، ١٩٩٠.
- ٤- احمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة الجزء الاول، ١٩٧٠.
- ٥- احمد راضي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، ١٩٨٥.
- ٦- احمد فريد، سهر محمد العباسات المقدية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٧- احمد هني، القصاد الحرائر المسئلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الحرائر، ١٩٩٣.
- ٨- الرويلي صالح، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الحرائر، ١٩٨٨.

- ٩- السيد حسن موفق، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٦.
- ١٠- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٣.
- ١١- السيد عطية عبد الواحد، الموارد العامة للدولة، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
- ١٢- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخل، السمة الاجتماعية و صسط النسخ، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- ١٣- العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون معلومات، بدون تاريخ.
- ١٤- العارس عبد الرزاق الحكومة و الميز و الإنفاق العام (دراسة لطاهرة عمر الموارد الاقتصادية الاجتماعية هي البلدان العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٧.
- ١٥- الناطم محمد الموري النوري، النفوذ و المصارف، مدرسة الكتب للطباعة و النشر جامعة الموصل العراق، ١٩٩٥.
- ١٦- السافه احمد، يسرى عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.
- ١٧- امينة عمر الدين عبد الله اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة بيل للطباعة و النشر القاهرة، ١٩٩٩.
- ١٨- ناهر محمد عليم، اقتصاديات المالية العامة مركز كمبيوتر كلية الصيدلة جامعة القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٩- ناهر محمد عليم، المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٨.

- ٢٠- ناهر محمد عتلم، المالية العامة، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.
- ٢١- ناهر محمد عتلم، سامي السيد، القصاديات المالية العامة، دار النفاة العربية القاهرة، ١٩٩٨.
- ٢٢- ناهر محمد عتلم، سامي السيد، المالية العامة و القطاع العام، مطبعة العنبري-القاهرة، بدون تاريخ.
- ٢٣- بوشهولز تويج (ترجمة: نيرة الافندي و هزة الحسيني)، افكار جديدة من القصاديين راحلين المكينة الاكاديمية القاهرة، ١٩٩٦.
- ٢٤- جميل الريدانس اساسيات في الحمار المالي، دار وائل للنشر عمان، ١٩٩٩.
- ٢٥- جودة عبد الخالق الاقتصاد الدولي، دار النهضة القاهرة ١٩٨٣.
- ٢٦- جورج نابهار (مترجمه صفر احمد صفر)، تاريخ المطرية الاقتصادية، المكينة الاكاديمية القاهرة الطبعة الاولى، ١٩٩٧.
- ٢٧- حافظ محمود شلتوت، القصاديات المالية العامة (الإعاق العام و الموارد)، مركز معالجة الوثائق القاهرة ١٩٩٧.
- ٢٨- حامد عبد المحيد درار، السياسات المالية، الدار الحامعية الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٢٩- حامد عبد المحيد درار، السياسات المالية، الدار الحامعية- الإسكندرية ١٩٩٩.
- ٣٠- حامد عبد المحيد درار، المرسي السيد حجازي صائد الاقتصاد العام، الدار الحامعية الإبراهيمية الإسكندرية ١٩٩٩.
- ٣١- حامد عبد المحيد درار، سميرة إبراهيم ايوب، صائد المالية العامة، الدار الحامعية الإسكندرية، ٢٠٠٢.

- ٣٢- حامد عبد المحمد درار، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية-الإسكندرية، ١٩٨١.
- ٣٣- حامد عبد المحمد درار، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب-مصر، ٢٠٠٠.
- ٣٤- حرام الملاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٨.
- ٣٥- حسن عواصمة، المالية العامة، دار النهضة العربية-بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨.
- ٣٦- حسين مصطفى حسن، المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٧.
- ٣٧- حميدة زهران، السجدة الاقتصادية، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٨٢.
- ٣٨- حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الجزائر و معارضة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٦.
- ٣٩- حميدات محمود، النظريات و السياسات النقدية، دار الملكية للطباعة و النشر الجزائر، ١٩٩٦.
- ٤٠- خضر عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، ١٩٧٩.
- ٤١- دانيال الوند (مراجعة عبد الأمير شمس الدين)، تحليل الأزمات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، ١٩٩٢.
- ٤٢- رضا العدل التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.
- ٤٣- رفعت المحجوب، السياسة المالية و التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية القاهرة، بدون تاريخ.

- ٤١- رفعت المحجوب، الطلب العملي مع دراسة خاصة للبلاد الأخدة في النمو، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧١.
- ٤٥- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٠.
- ٤٦- رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، 1989.
- ٤٧- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧١.
- ٤٨- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعة بيروت، ١٩٩١.
- ٤٩- سائل العوالم، الإدارة المالية العامة بين النظرية و التطبيق، مؤسسة زهران للطباعة و النشر و التوزيع عمان، ١٩٩٠.
- ٥٠- سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، شركة كاتلمة للطباعة و الترجمة و التوزيع الكويت، ١٩٨٢.
- ٥١- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الاهرام للتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩١.
- ٥٢- سعيد المحار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق القاهرة، ١٩٩١.
- ٥٣- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة، ٢٠٠٠.
- ٥٤- سلوى سلمان السياسة الاقتصادية ووكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الاولى، 1973.
- ٥٥- سهر محمود مفتوق، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ١٩٨٩.

- ٥٦- سهر محمود معتوق، أمانة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٥٧- سوري عدلي ناشد، الوخير في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٥٨- شاذل الفرويبي، مختصرات في الاقتصاد المثلث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٩.
- ٥٩- صالح الرويلي، الاقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٨.
- ٦٠- صفر أحمد صفر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٨٨.
- ٦١- صباء محمد الموسوي، الإصلاح المعدي، دار الفكر الحراني الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- ٦٢- صباء محمد موسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٩٤.
- ٦٣- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، ١٩٩٩.
- ٦٤- عادل أحمد حنش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٩٢.
- ٦٥- عاطف صدقي، محمد الرزاز، المالية العامة، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٦٦- عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية ١٩٩٧.
- ٦٧- عبد الفتاح فهديل ملوي سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٩.

- ٦٨- عبد الكريم صادق مركات، حامد عبد المحمد درار، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٧٣.
- ٦٩- عبد الله الشيخ محمد الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.
- ٧٠- عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- ٧١- عبد المحمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد الإسكندرية، بدون تاريخ.
- ٧٢- عبد المحمد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠٠٣.
- ٧٣- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و مكلي، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٧.
- ٧٤- عبد المصمم راضي، السعود و السواب، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٩٨.
- ٧٥- عبد المصمم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، مناه المعارف الإسكندرية، ١٩٩٢.
- ٧٦- عصام بشور، بوارن الموارد العامة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٣.
- ٧٧- علاوي لعلاوي وآخرون، استغلال المؤسسات العمومية جامعة الجزائر،
- ٧٨- علي العرسي، عبد المعطي عساف، الإدارة المالية العامة دار عالم الكتب الرياض، ١٩٩٢.
- ٧٩- علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٩٧.
- ٨٠- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس القاهرة، 1980.

- ٨١- علي لطفي، المائنة العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس-مصر، ١٩٩٥.
- ٨٢- علي لطفي، ايهاب بديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٩٦.
- ٨٣- علي لطفي، ايهاب بديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.
- ٨٤- عمر محي الدين النعمة و التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية بيروت، بدون تاريخ نشر.
- ٨٥- عمر محي الدين، المخلط و النعمة دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٥.
- ٨٦- هزاد هاشم عوض، القصاديات المفود و النوارى المفدي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٤.
- ٨٧- هايز ابراهيم الحبيب، بطرية التنمية و النمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود الرياض، ١٩٨٥.
- ٨٨- فيصل فحري، عديان الهندي، مبادئ الإدارة المالية العامة و اقتصادياتها، مكان النشر غير موجود عمان الحرء الاول، ١٩٨٠.
- ٨٩- كريم الساشى واخرون، الحزائر تحمق الاستقرار والنحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولى، واشنطن، ١٩٩٨.
- ٩٠- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد الدار الحامضة بيروت، 1986.
- ٩١- كمال حشش، اصول المالية العامة مؤسسة الثقافة الحامضة الإسكندرية، 1984.
- ٩٢- لعمارة جمال، منهجية المبرانية العامة للدولة في الحزائر، دار المحر للنشر و التوزيع الحزائر، ٢٠٠٤.

- ٩٢- مؤيد عبد الرحمان الدوري طاهر موسى الحسامي، ادارة الموارد العامة، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
- ٩١- مايكل اند جمان (ترجمة محمد ابراهيم منصور)، الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسة، دار المربع للنشر الرياصي، ١٩٨٨.
- ٩٥- مارك جحر، النوارن الاقتصادي و امكانياته للدول العربية، مكتبة الانجلومصرية، بدون تاريخ نشر.
- ٩٦- مدحت العماد، محمد رضا العدل، المحلل الاقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة القاهرة، ١٩٩٦.
- ٩٧- محدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي دار الجامعة الحديده للنشر الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ٩٨- محدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الحاصية الإسكندرية، ١٩٨٨.
- ٩٩- محدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الحديده للنشر الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ١٠٠- محمد بلقاسم حسن بهلول، الحرائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسة، مطبعة حلب، الحرائر، ١٩٩٣.
- ١٠١- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الحرائر، ديوان المطبوعات الحاصية الحرائر ١٩٩١.
- ١٠٢- محمد حسين الوالي زكريا احمد عرام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار الصبيرة للنشر و التوزيع عمان، ٢٠٠٠.
- ١٠٣- محمد خالد المهايني، خالد الخطيب الحسي، المالية العامة و التشريع المصري، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

- ١٠٤- محمد خالد الهادي، خالد الحظيت الحشي، المالية العامة و التشريع الحاشي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.
- ١٠٥- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة النهضة الشرق القاهرة، ١٩٨٢.
- ١٠٦- محمد دويدار، صائد الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الحامدية الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
- ١٠٧- محمد راضي الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية القاهرة، 1980.
- ١٠٨- محمد راضي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٧.
- ١٠٩- محمد راضي شافعي، مقدمة في السوق و البنوك، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٠.
- ١١٠- محمد عبد المنعم عمر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوصفي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ١١١- محمد عبد المنعم عمر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوصفي و الإسلامي من النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، بدون تاريخ.
- ١١٢- محمد عمر احمد فريد، الاقتصاد المالية الوصفي و الإسلامي من النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ١١٣- محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي الدار الحامدية الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ١١٤- محمد مبارك جحير، السياسة المالية و المصدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الحامدية للطباعة و النشر القاهرة، بدون تاريخ.

- ١١٥- محمد محمد النجار، هي اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الزقازيق-القاهرة، ٢٠٠٠.
- ١١٦- محمد محمد النجار، هي اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق-القااهرة ١٩٩٦.
- ١١٧- مديحت محمد الحفاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للنشر القاهرة، ١٩٨٣.
- ١١٨- مروان عطوان، الاسواق المالية و النقدية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر- الجزء الاول، ١٩٩٣.
- ١١٩- مصطفى احمد مريد حسن سمير محمد، النفود و النوارن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٢٠- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للنشر القاهرة، ١٩٨٥.
- ١٢١- ميرندا رغلول ررق، عالم المالية العامة (الإيرادات العامة)، مؤسسة كمال للطباعة القاهرة، الجزء الثاني، ١٩٩٥.
- ١٢٢- ناصر دادي عدون اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ١٩٩٨.
- ١٢٣- نعمت الله نحيب امراهم، أسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٢٤- نعمت الله نحيب واخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية الكويت، ١٩٩٠.
- ١٢٥- هادي الحالدي، المرأة الكاشفة لصدوق البعد الدولي، دار هومة، ١٩٩٦.

١٢٦- وجدي حسن، المالية الحكومية و الاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.

١٢٧- وجدي حسن، المالية الحكومية الاقتصاد العام، الإسكندرية، ١٩٨٨.

١٢٨- يوسف احمد الطريق، الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي، الدار الحامدية، بيروت، ١٩٨٣.

١٢٩- حامد عبد المحمد درار، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.

١٣٠- حارروفي الصانع، الإدارة المالية العامة و دورها في التنمية الإدارية المنظمة العرسه للعلوم الإدارية عمان، ١٩٨٧.

١٣١- فيصل فخر يمرار، العلاقة بين التخطيط و الموازنة العامة، دار محمداوي للنشر و التوزيع عمان، ١٩٩٥.

١٣٢- دليل الحرائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ١٩٨٩.

٣- الرسائل والأطروحات:

١٣٣- حميدات حمود، دور السياسة الميرانية في تمويل التنمية تطبيق عملي على الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير مشورة، جامعة الجزائر.

١٣٤- فدي عبد المحمد، التمويل بالعملة في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة النظام المصرفي الحرائري ١٩٨٨-١٩٩٥ أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الحرائر ١٩٩٥.

جـ- المحلات والموسوعات:

١٣٥- رينارد هيمويج، كاليان كوشهار، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مجلة التمويل و التنمية مطابع الاهرام التجارية مصر، ديسمبر ١٩٩٠.

١٣٦- عباس المحرم، علي الصمد، تطور هيكل الإيرادات العامة و سبل تمثيلها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت العدد ١٢٣، ١٩٩٥.

١٣٧- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

د- التقارير:

١٣٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

١٣٩- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول ١٩٨٠ - ١٩٨٤، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية.

١٤٠- التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤ - ١٩٧٧، رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة العراقية للطباعة، مطبعة من بوالعبد، العراق.

١٤١- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التطوير الهيكلي نوفمبر ١٩٩٨.

١٤٢- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الطرف الاقتصادي والاجتماعي لس ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

هـ- القوانين والدراسات:

١٤٣- قانون المالية لسنة ١٩٩١ - ١٩٩٣.

- ١٢٤- قانون ٠٢-٨٨ المؤرخ في ١٩٨٨/٠١/٠٢ الخاص باصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.
- ١٢٥- قانون ١٢-٨٩ الصادر في ١٩٨٩/٠٧/٠٥. الحريضة الرسمية رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٠٧/١٩.
- ١٢٦- قانون ١٧/٨٢ المؤرخ في ١٩٨٢/٠٧/٠٧ المتعلق بقوانين المالية.
- ١٢٧- قانون ١٠-٩٠ المؤرخ في ١٩٩٠/٠٤/١١ المصد والقرص.
- ١٢٨- مشروع قانون المالية لسنة ٢٠٠٩.
- ١٢٩- المرسوم السعدي رقم ١٧٥-٩١ المؤرخ في ١٩٩١/٠٢/١٦.
- ١٣٠- المرسوم السعدي رقم ٢٦٧-٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/١١/٠٨.
- 151- المرسوم السعدي ٢٢/٩٥ المؤرخ في ١٩٩٥/٠٢/٢٦.

// باللغة الأجنبية:

/ باللغة العربية:

- 152- A WOGNER, TRAITE DE LA SCIENCES DES FINANCES, PARIS.
- 153- ABD EL HAMID BRAHIM, L'ECONOMIE ALGERIENNE, OPU, ALGER 1998.
- 154- ABD EL KACEM DJILALI, APERÇU CRITIQUE DU SYSTEME MONETAIRE INTERNATIONALE, ENTREPRISE NATIONALE DU LIBRE, ALGER; 1984.
- 155- AHMED BEN BITOUR, L'ALGERIE AU TROISIEME MILLENAIRE- DEFIS ET POTENTIALITES- ALGER, EDITION MARINOOR, 1988.
- 156- BACHIR YELLES CHAOUCH, LE BUDGET DE L'ETAT ET DES COLLECTIVITES LOCALES, OPU 1991.

157- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, RAPPORTS SUR LA CONJONCTEUR ECONOMIQUE ET SOCIALE DE L'ANNEE 1997; 1998

158- HOCINE BENISSAD, LA REFORME ECONOMIQUE EN ALGERIE, OPU, MAI 1991.

159- HOCINE BENISSAD, L'AJUSTEMENT STRUCTUREL EN ALGERIE, LE CHEMIN PARCOURU, PARU DANS EL WATAN N° 2467.

160- MAURICE DU VERGER. FINANCES PUBLIQUES, P.U.F, PARIS, 1971.

161- MOURAD BEN ACHENHOU, REFORMES ECONOMIQUE- DETTE ET DEMOCRATIE- EDITION ECHRIFA, ALGER, 1992.

162- MUSTAPHA MEKIDECHE, L'ALGERIE ENTER ECONOMI DE RENTE ET ECONOMI EMERGENTE, 1986- 1999, EDITION DAHLEB, H DEY, ALGER 2000.

163- YAHIA DENDIDENI, LA PRATIQUE DU SYSTEME BUDGETAIRE DE L'ETAT ALGERIE, OPU 2002.

164- YUCEF DEBOUB, LE NOVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE, OPU, 1993.

165-SECRETARIAT D'ETAT AU PLAN BILAN PROVISORE DES INVESTISSEMENTS DU PLAN TRIENNAL 1967- 1979, JUILLET 1970

ب- باللغة الانجليزية

166- JESSE BURKHEAD, GOVERNMENT BUDJETING, JOHN WILEY. NEW YORK, 1963.

- 167- *INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS, OCTOBRE 2000, FMI.*
- 168- *HARRAP' S. COMPACT, DICTIONNAIRE ANGLAIS/ FRANÇAIS, FRANÇAIS/ ANGLAIS, LA BIBLE DES DICTIONNAIRES BILINGUES, EDITION PARIS, STUTTGART, HARRY LIMITED, 1984.*
- 169- *OXFORD ADVANCED LEARNER' S DICTIONARY OF CURRENT ENGLISH, AS HORNBY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, NO DATE OF PUBLISHING.*
- 170- *JESSE BURKHEAD, THE BALANCE BUDGET IN READING IN FISCAL POLICY, THE AMERICAN ECONOMIC ASSOCIATION- RICHARD, INC,1995.*
- 171- *PHILY A. KLEIN, THE MANAGEMENT OF MARKET, ORIENTED ECONOMIC, WAASWOR THE PUBLISHING COMPANY, BELMONT, CALIFORNIA,1973.*
- 172- *LEVINE AND RUBIN, FISCAL STREET AND PUBLIC POLICY, SAGE PUBLICATION, BEVERLY HILLS, LONDON, 1980.*
- 173- *RUDINGER DOMPUSH, STANLY FISHER, MACRO ECONOMIES, ME CRAW, HILL INTERNATIONAL BOOKLOM, 1984.*
- 174- *JOHNSON HARRY GORDON, ON ECONOMIC AND SOCIETY, UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS, CHICAGO, 1975*

- 175- LAWRENCE S. KITTER AND WILLIAM L. SILBER, MONEY NEW YORK: BASIC BOOK INC, PUBLISHERS. 1984.
- 176- N. GREGORY MANKIW, MACROECONOMICS, NEW YORK: WORTHER PUBLISHERS, 1997.
- 177- CHRISTINE AMMERAND DEAN S. AMMER, DICTIONARY OF BUSINESS AND ECONOMY, NEW YORK, MAC MILLAN PUBLISHING CO, 1977.
- 178- A H. MARSHALL, FINANCIAL ADMINISTRATION IN LOCAL GOVERNMENT, LONDON: GEORGE ALLEN & UNWEN LTD, 1985.
- 179- SUNDARAJAH, V. AND OTHERS. INTERNATIONAL MONTARY FOND, WORKING PAPER N°148, 1994.
- 180- DANIEL COHEN, EUROPEAN ECONOMIE REVIEW, N° 33, 1989.
- 181- HOWARD R. VANE, JOHN L. THOMSON, " AN INTRODUCTION TO MACROECONOMICS POLICY" , (HARVESTER WHEAT SHEAF GRÉÂT BRITAIN, 1993).
- 182 K.ALEC CHRYSTAL, SIMON PRIEE, CONTROVERSIES IN MACROECONOMICS, HARVESTER WHEATSHEA, GRÉÂT BRITAIN, 1994.

183- S. MITRA, " MONEY AND BANKING. THEORY: ANALYSIS AND POLICY.

ATEXT BOOK FOR READINGS" RAMADON HOUSE, 1970.

184-DAHAN AND MONI, THE FISCAL EFFECTS OF MONETARY POLICY, INTERNATIONAL MONETARY FUND WORKING PAPER N° 66, 1998.

185- SARGENT T. AND WALLACE N, SOME UNPIEASANT MONETARIST

ARITHMETIC, FÉDÉRAL RESERVE BANK OF MINNEAPOLIS QUATERLY REVIEW,VOL NO 5, N° 3, 1981.

• الرسائل العلمية :

١. سلامة عبدالله الخولي ، دور تحرير تجارة الخدمات المالية في التكامل الاقتصادي العربي ، (رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسان العربية ، ٢٠٠٥) .

٢. محمد عبد الناجي ، اقتصاديات دول الخليج العربي بين التخلف والتبعية واستراتيجية الاعتماد على الذات ، (رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .

٣. محمود سالم ، الاتحادات الجمركية بين الدول النامية : مع دراسة خاصة بالسوق العربية المشتركة ، (رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١) .

• الدوريات :

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، العدد ٢٢ ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ .

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عدد ٢٨ ، سبتمبر ٢٠٠٨ .

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة ضمان الاستثمار ،
السنة ٢٢ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٤ .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات
الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ .

(٥) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، التقرير الاقتصادي
العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

(٦) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٧٩ .

(٧) منظمة العمل العربية ، تقرير المدير العام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

(٨) منظمة العمل العربية ، تقرير العمالة العربية المهاجرة في ظل
العولمة - التحديات والآفاق ، (القاهرة : منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٢) .

• المواقع الإلكترونية :

• www.alwihdah.com/print.php

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1. UNCTAD, World Investment Report 2004,
Geneva,2004.

2. UNDP , Human Development Report,2004.

3. World Bank , World Development Report 2004.



التجربة البخارية

ملاحظات في



دار امجد للنشر والتوزيع

عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص

جوال: 0796914632 - 0799291702

هاتف: 4652272 فاكس: 4653372

dar.almajd@hotmail.com



9 786500 165418